

خانه
ورای
می

عبدالله
بن
عليه
بن
عليه
بن
عليه

محمد زاهد

2

6211211129

الله لا اله الا هو الحي القيوم



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب

الفهره نافع

مؤلف

جند (۱۹۹۵) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۱۳۱۰۳

۲۵۲۱

—

نهاد کتابخانه
انگشت نامه

۳۹۶



عبدالله
محمد
محمد
محمد
محمد

محمد خايع

۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱
الله لا اله الا هو محمد ربي محمد

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب

المعصر النافع

مؤلف (.....) (خطی) اهدائی

جلد (۴۹۵) از کتب (.....)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۴۱۰۳

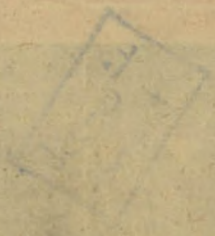
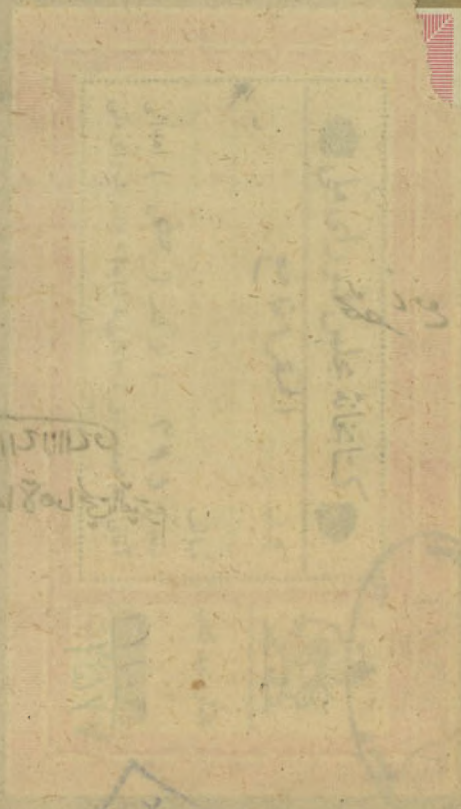
۴۵۷۷



خطی اهدائی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	۳۹۶

مستند
کتابخانه
موزه
تاریخ
تهران

سند
تاریخ
تهران



[illegible][illegible]

حضرة العلماء الفخامة الموقرة
وعقودت وانما وارثكم والاعواد
فيه كما سئل في الامور والاعواد
او الزينة في الامور والاعواد
الاعواد والاعواد والاعواد
والاعواد والاعواد والاعواد

اعطى المصنف كتابه على عبادته بذكر تفسير ما فالا شهره في الدنيا واليه والاعظم

ای و القوس والاشبه الی محاور علی اصول الترتیب فی الترتیب وان اطلاقاً فی الاداء

والصالح التي يحل عند غير المدلول ان حوط بعزل العقل من غير ابراهم وانما اثر في العالمين

والله يا افاض الناس والاول من رجع احد القوم الى الله تعالى على انفسهم و

مانعاً من التبرع بهما من غير محض الخوف و لا فساداً في العلم كدولة السلطان و هو مشهور

الغنى والكد السلام والبراد

والماء هو الرقيق البتة كما وعلما به

هم اند موايد و عاقلان و زيات

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

This is a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to foxing or wear over time. There is a faint, illegible impression of text from the reverse side visible through the paper.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark stain near the top center and a larger, irregular brown stain near the top right corner.

۱۱. در این کتاب...

القصير كونه من القصر ما من
اذا كان من القصر ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في عظمته عبادته العظمى
وحضرت عن شجرة السنة الحامدين وحضر
عن وصفه كماله العالمين وحضر عن ادراك حقيقة
جلاله ابصار العالمين ذلكم الله بكم لا اله الا هو

فادعوه بخالص اليه الدين وصلى الله على اكرم
المرسلين وسيد الاولين والاخرين محمد
خاتم النبيين علي بن ابي طالب الطاهرين وذريته
الاكرمين صلوة تقصم ظهور الملحدين و

توهم انوف الجاحدين **البعد** فاني
من ذلك في هذا المختصر خلاصة الذهب
المعتبر الفاظ محبة وعبار لا محجة تطهر في بحره
وتوصلك الى شعب مقتصر على ما بان لي سبيله
وفضح لي دليله فان احللت فطنتك في معانيه

اي انزلت
الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من
الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

والطلب وتقدري على المذهب فاننا اسأل الله ان يوفق
الامداد بالاسعاد الاشارة الى الراد والوفيق للسداد
والعصمة من الضلال في الايراد انه اعظم من افاد
واكرم من سئل فجاد **كتاب الطهارة**

واكرانه اربعة **الاول** في المياه والنظرة والطلق والمصا
والاسرار **الاطلاق** فهو في الاصل ظاهر ومظهر يرفع
الحديث وينزل الحديث وكله يخص بالمشاهدة الخاصة على

احد او صافه ولا يخص بالحاي منه بالادق ولا الكلي
من الراد وحكم ما للعلم حاكمه اذا كان له مادة وكذا
ما القيت حال نزوله ويحتمل القليل من الراد بالادق
على الاصح وفي تقدير الكثير واليات اشهرها الف ومات

رطل او فدر النخاع بالعلقي وفي نجاسة اليد بالملوفا
فولان اظهرها التجديد بنسخ ملوت البعير والشجر
لمشراوها اجمع وكذا في الثلث في المسكرات والحيض

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

الاصح هو ما كان من القصر
معان من القصر ما من
الدعوة الى الله ما من

الشفاع والنبي والوصياء الثلاثة فان غلب الماء ترواح عليها
 قوم اعتكفوا ثلثين يوما ولم يلبسوا ثيابا ولا يلبسوا ثيابا ولا يلبسوا ثيابا
 في القبرين والبرق ولوت الانسان سبعون ذلوا ولعذبة مائة
 فان لا ايت فاربعون الى خمسين وفي الدم اقوال للمروى في
 دم ذبح الشاة من ثلثين الى اربعين وفي القلب لا يبيح
 ولوت الكلب في ثلثه اربعون وكذا في بول الرجل للمشيح في
 بالكلية في ثلثه اربعون وكذا في الشاة تسع اوقاف
 او عشرة ولا يستقر اربعون وفي رواية سبع ولوت الطير وغسل
 بل اربعون في كل ركبة ثم بعد صعد
 في سبع وكذا في الكلب في سبع وخمسة والعشرة في ثلثه اربعون
 ولا في ثلثه في قبل ذلوا ولوت الصبي سبع وفي رواية ثلث
 ولو كان رضيعا ذلوا واحد وكذا في العصفور وشبهه
 لو غيرت نجاسة ما بها فخرج ولو غلب الماء في حتى يزل الغر
 ويستقر المقدار ولا يغسل في البالية وان تعاقبتا ما لم
 تتصل نجاستها الكلب يتبعها قد خرج من ارجل النجاسة ولا
 كانت الارض نجاسة او كانت البيرة فوقها ولا في سبع **وما الضأ**

الضأ في البطن الكلب
 لا يغسل في سبع
 الكلب في سبع

فهو لا يشاء ولا لاسر باطلوفة ويصير سلبه عنه كالقصر
 من الاجسام والصفحة المزوج على سلبه الاطلاق وكذا
 طاهر لكان يرفع الحديشة في طهارة محل الخبث في قولنا
 المنع ونحو الملاوة وان كثرت وكل ما يمانح المطلق لم يسلبه
 الاطلاق ولا يخرج عن افادة التطهير وان غير واحد
 اوصافه وما يرفع به الحديث الاصف طاهر ومطلوب ما يرفع
 به الا كطاهر في رفع الحديث به ثانيا فان المروى في المنع
 ما يزال له كخمس اذ لم تعتبر النجاسة في قولنا اشبهها بالثوب
 عدلها بالثوب ولا يغسل في ثلثه الحرام الا ان يعلم خلو
 من النجاسة وتكون الطهارة ما في الثوب في الاثوب وما
 استخرج النجاسة في غسل الاموات **والا لاسر** فكلها طاهرة
 عدل الكلب في الغرير والبعوض في سبع وما لو يوكل لحمه
 فكلان وكذا في شئ من السمخ وكذا ما اكل الجيف مع خلو
 موضع الملاوة من غير النجاسة والطهارة في الكلب طاهر في
 نجاسة الماء بما لا يركب الطراف من الدم في قولنا الحيوان طاهر

الحيوان طاهر
 الكلب في سبع
 الكلب في سبع

في القبرين والبرق ولوت الانسان سبعون ذلوا ولعذبة مائة

الشفاع والنبي والوصياء الثلاثة فان غلب الماء ترواح عليها

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

الضأ في البطن الكلب لا يغسل في سبع الكلب في سبع

كلمة محمد بن الحسن
في تفسيره

النجاسة ولو نجس احد النابتين ولم يتبعين اجنبيا
وكل ما حكم بحكمه من نجاسة لم يجز استعماله ولو اضطر منه الى الطهارة
يتم **الركب الثاني** في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل
والوضوء يستدعي بيان امور **الاول** في وجوبه وهي
خروج البول والغائط والرجح من الوضع المعتاد والنوم
الغالب على الحاسنين والاحتياضة القليلة وفي مس
باطن الدين ابو اهل الاحليل قولان اظهرهما لا يفتق **الثاني**
اذا الخلوة والواجبة العورة ويحرم استقبال القبلة واستند
وليكن في الانبئة على الاشياء ويجوز غسل البول ويتعين
الماء لا الله واول ما يجزئ مثله ما على الحشفة وغسل
منخرج الغائط بالماء وحده الانقاء وان ابتعد للرجح تحي
بين الاحجار والماء ولا يجزئ اقل من ثلثة ولو تقيها
ويستعمل الخرق بدل الاحجار ولا يستعمل العظم ولا الزوائد
لا الحجر المستعمل وسننها تعطينة الرأس عند الدخول ثمة
وقد روي الجبل اليسر والاستبراء والدعاء عند الدخول

في وضوءه
في وضوءه
في وضوءه

في وضوءه
في وضوءه
في وضوءه

بأنه يكون باكر ثم يكون في غير ذلك

وعند النظر الى الماء وعند الاحتجاج وعند الفراغ والجمع
بين الاحجار والماء ولا يقتصر على الماء ان لم يتعد وقتها
لا فرق في ذلك بين المتعد وغيره
اليمتنع عن التفرج ويضطره الجلود في الشوارع والشارع
ومواضع العري تحت الاحتجاج والمتمز وفي في النزل واستقبال
الشمس والقمر والبول في الصلابة وفي مواضع الحمام وفي الماء
حمايا او ساكنا واستقبال الرجح به واكل الشرب والسوا
ولا يجوز ان يبول الرجل في ماء الركة او ماء الجارب فلان
ولا يستحب باليمين باليسار وفيها حكمه عليه السلام
تقوا والكلام الا بذكر الله والضرورة **الثالث في الكيفية**
والفروض سبعة النية مقارنة لغسل الوجه ويجوز رفعها
عند غسل اليدين واستدامة حكمها حتى الفراغ وغسل
الوجه وطوله من قصاص الشعر الى الذقن وعرضه
ما اشتملت عليه الابهام والوسط ولا يجزئ غسل ما
استرسل اللحية ولا تحاليلها وغسل اليدين مع المرفقين
مبتدئاً بيمينها ولو نكس قولان اشبهها انه لا يجزئ
واقل الغسل ما يحصل به مسامحة ولو دهنها ومنه مقدم

في وضوءه
في وضوءه
في وضوءه

في وضوءه
في وضوءه
في وضوءه

الراشدة بقية البخل لا يسحق وقيل اقله ثلث اصابع
 ولو استقبل فالكسبة الكراهية ويجوز على الشعر والبشرة
 ولا يجزى على كالكعامة ومسح الرجلين الى الكعبين وهما
 قبتا القدم ويجوز ان يكونا لا يجزى على حائل من غير غيرة
 الا للضرورة والترتيب يبداء بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى
 ثم بالراس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيها والمواصلة وهو ان
 يكمل طهارته قبل الحفا والفرغ في الغسل مرة والثانية
 ستة والثالثة بدنية ولا تكرار في المسح ويجزى ما يمنع
 وصول الماء الى البشرة كالخاتم وجوبا ولو لم يمنع كالحجر
 والجناين تنزع ان امكن والاصبع عليها ولو في موضع
 الغسل ولا يجزى ان يؤلى غير موضع اختيارا ومن
 دام به السلس لم يصح له ذلك وقيل يتوضأ لكل صلوة وهو
 حسن وكذا المبطون ولو جفرت احدته في الصلوة توضأ
 وبني **السنن** عشر وضع الينا على اليمن والاخرى على
 واليسرى وغسل اليدين مرة للنوم والبول مرتين للغائط
 مع الزيادة

يجب

والاخر من ركني الوضوء كركني الاستنجاء
 وحسنه وحسنه كركني الوضوء كركني الاستنجاء
 وحسنه وحسنه كركني الوضوء كركني الاستنجاء

قبل الاعتناء بالمضمضة والاستنشاق وان ساء الماء
 بظاهر راعيه والمرأة يباطنها والدعاء عند غسل
 والوضوء بعد السواك عند ذكر الاستعاذته في المني
 منه **الرابع** الاحكام فمن يتيقن الحدث وشك
 في الطهارة ويتيقنها وجه المتأخر تطهر ولو شعر الطهارة
 وشك في الحدث او في شيء من افعال الوضوء بعد انصرف
 بني على الطهارة ولو كان قبل انصرفه اتيه وبما بعده ولو
 يتيقن ترك وضوئي به على الحالين بما بعده ولو كان متيقنا
 ولم يتيقن على اعضائه ندوة اخذ من جنبه واجفانه و
 لم يبق ندوة استأنف الوضوء وبعد الصلوة لو ترك غسل
 احد الخبير ولا بعد الوضوء ولو كان الخارج احد
 الحديث لم يخرج دون الاخر وفي جوازها كتابه
 المصحف للمحدث قولان احسن النعم **واما الغسل** ففيه
 الواجب الندبة الواجب منه ستة **الاول** غسل الجنابة
 والنظرة موجبة وكيفية واحكامها اما الموجبة فامكان

الاستنجاء
 الاستنجاء
 الاستنجاء

الاستنجاء
 الاستنجاء
 الاستنجاء

الاستنجاء
 الاستنجاء
 الاستنجاء

الاستنجاء
 الاستنجاء
 الاستنجاء

التماء الماء نقطة ونحوها ولو استبى اعتبر بالذوق و
فوق البدن ويكفي في الموضع الشهوة وتقبل المستقط اذا
وجدها على جسد او ثوبه الذي يفرغ به والجوع
والفصل وحده غيبوبة الحشفة وان السك كذا قدوس
المرة على الاشبه وفي وجوه الفصل بطول العلوم تردد
وجزم علم الهدى بالوجود اما كيف فواجبها
خمس النية متعارفة لفعل الامر او مودة عند غسل
اليدين واستدامة حكمها وغسل البشق بما يسهل غسله
ولو كان كالدخول في تحليل ما لا يصل اليه الماء الابنة والثر
بداية برأيه ثم ما يسهل ثم ما يسهل ويسقط الترتيب
بالاثر ما في مسحة ثياب بعد الاستبراء وهو ان بعض
ذكر من القعد الى طرفة ثلثا وثيرة لا وغسل يديه ثلثا
والغرض والاستنقاء واهل البيت على الجسد تحليل
ما يصل اليه الماء والفصل بصاع واما الحكم المخرج عليه
فراة الغرام وهو كتابة القرآن ودخول المساجد الا

التماء الماء نقطة ونحوها ولو استبى اعتبر بالذوق و
فوق البدن ويكفي في الموضع الشهوة وتقبل المستقط اذا
وجدها على جسد او ثوبه الذي يفرغ به والجوع
والفصل وحده غيبوبة الحشفة وان السك كذا قدوس
المرة على الاشبه وفي وجوه الفصل بطول العلوم تردد
وجزم علم الهدى بالوجود اما كيف فواجبها
خمس النية متعارفة لفعل الامر او مودة عند غسل
اليدين واستدامة حكمها وغسل البشق بما يسهل غسله
ولو كان كالدخول في تحليل ما لا يصل اليه الماء الابنة والثر
بداية برأيه ثم ما يسهل ثم ما يسهل ويسقط الترتيب
بالاثر ما في مسحة ثياب بعد الاستبراء وهو ان بعض
ذكر من القعد الى طرفة ثلثا وثيرة لا وغسل يديه ثلثا
والغرض والاستنقاء واهل البيت على الجسد تحليل
ما يصل اليه الماء والفصل بصاع واما الحكم المخرج عليه
فراة الغرام وهو كتابة القرآن ودخول المساجد الا

بجواز اعتدال المسجد للام ومحمد النبي عليه السلام
ولو احتلم فمات ثم خرج ووضع شئ في الماء الاظهر وكذا
فراة ما لا يدخل في سبب ايات ومن المحقق والنوم ما لم يقض
والاكل والشرب ما لم يتعمد في شئ من الطعام والشراب
بل وبعد الفصل اعداد الامم الى الاجتهاد ولو اختلف
في اثناء غلبه ففيه آوالا اجماع الامام والوضوء وحري
غسل الجبهة عن الوضوء وفي غير ذلك اظهر انه لا يري
الاعمال ليدوا واحدا من غير غسله وفوق ان استند اليه
حكم لما سطر القطة ولا يحض مع سبب ان لا يجمع
الصغر وهل يجمع مع العمل فغيره وايضا انه لا
يجمع وكذا الحيض عشرة ايام واقله ثلثه فلو انزلت
او بغيره في يد جفيا ولو كان ثلثه في جملة عشرة فلو كان
المروي انه حيض وما بين الثلث الى العشرة تحيض وان
اختلفت عنه ما لم تعلم انه لغدة او فرج ومع تجاوز العشرة

بجواز اعتدال المسجد للام ومحمد النبي عليه السلام
ولو احتلم فمات ثم خرج ووضع شئ في الماء الاظهر وكذا
فراة ما لا يدخل في سبب ايات ومن المحقق والنوم ما لم يقض
والاكل والشرب ما لم يتعمد في شئ من الطعام والشراب
بل وبعد الفصل اعداد الامم الى الاجتهاد ولو اختلف
في اثناء غلبه ففيه آوالا اجماع الامام والوضوء وحري
غسل الجبهة عن الوضوء وفي غير ذلك اظهر انه لا يري
الاعمال ليدوا واحدا من غير غسله وفوق ان استند اليه
حكم لما سطر القطة ولا يحض مع سبب ان لا يجمع
الصغر وهل يجمع مع العمل فغيره وايضا انه لا
يجمع وكذا الحيض عشرة ايام واقله ثلثه فلو انزلت
او بغيره في يد جفيا ولو كان ثلثه في جملة عشرة فلو كان
المروي انه حيض وما بين الثلث الى العشرة تحيض وان
اختلفت عنه ما لم تعلم انه لغدة او فرج ومع تجاوز العشرة

بجواز اعتدال المسجد للام ومحمد النبي عليه السلام
ولو احتلم فمات ثم خرج ووضع شئ في الماء الاظهر وكذا
فراة ما لا يدخل في سبب ايات ومن المحقق والنوم ما لم يقض
والاكل والشرب ما لم يتعمد في شئ من الطعام والشراب
بل وبعد الفصل اعداد الامم الى الاجتهاد ولو اختلف
في اثناء غلبه ففيه آوالا اجماع الامام والوضوء وحري
غسل الجبهة عن الوضوء وفي غير ذلك اظهر انه لا يري
الاعمال ليدوا واحدا من غير غسله وفوق ان استند اليه
حكم لما سطر القطة ولا يحض مع سبب ان لا يجمع
الصغر وهل يجمع مع العمل فغيره وايضا انه لا
يجمع وكذا الحيض عشرة ايام واقله ثلثه فلو انزلت
او بغيره في يد جفيا ولو كان ثلثه في جملة عشرة فلو كان
المروي انه حيض وما بين الثلث الى العشرة تحيض وان
اختلفت عنه ما لم تعلم انه لغدة او فرج ومع تجاوز العشرة

هذا هو الصحيح في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 أن يكون في الصلاة
 أن يكون في الصلاة

ترجع ذات العادة إليها والبسطة والمضطرة إلى التميز
 ومع ففة ترجع البسطة إلى عادة أهلها وأركانها لم
 يكن أو كمن مختلفا رجعت إلى المضطرة والروايات
 وحسنة من كل شيء أو بسطة أو ثلثه من شهر
 مشيخا وبسطة العادة أو بسطوا شهرين في أيام روية
 الدم ولا ثبت بالسنة الواحد ولو رأت في أيام العادة
 صغرة أو قبلها أو بعدها بصفة الحيض تجازي العشرة
 فالترجع العادة وفيه قول آخر وتترك ذات العادة
 الصلوة بروية الدم وفي البسطة والمضطرة ترد
 ولا احتياط للعبادة أو لا حتى يتيقن الحيض وهذا القول
 مع الدم تستظهر بعد عاده أيام أو يومين
 تعمل بها التمهيد المتخاضة وان استمر الأضمة الصوم
 وأقل الظهر عشرة ولا حد لكثرة **بالحكم** أو تنقذ
 لها صلاوة ولا صوم ولا طواف ولا يرتفع لها حدث
 ويحرم عليها دخول المساجد لا اجتيازها على المساجد

هذا هو الصحيح في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 أن يكون في الصلاة
 أن يكون في الصلاة

هذا هو الصحيح في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 أن يكون في الصلاة
 أن يكون في الصلاة

هذا هو الصحيح في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 أن يكون في الصلاة
 أن يكون في الصلاة

ووضع شيء فيها على الظهر وقراءة الفرائض ومسك التلاوة
 ويحرم على من جفا طهرها موضع الدم ولا يحطلها مع ذلك
 بها وحضرة ويحجبها الغسل مع النقاء وقضا
 الصوم دون الصلوة وحمل الحج إن سجد ولو سمعت
 السجدة لا تسبغ فيه وجوب الكفارة بوطئها على الرق
 ربايتان أحوطهما الوجه في دينارة أو نصف
 في وسطه وربع في أخرى ويستحب لها الوضوء في كل
 فريضة وذلك لأنه في مصلحتها بقدر صلواتها وبكره
 لها الخفضا وقراءة ما عدا الغلير من القرآن والحج والعمرة
 ولا يستتاع منها ما بين الشجر والركبة ووطئها قبل
 الغسل وإذا حاضت بعد دخول الوقت ولم تصل مع
 الأمان قضت وكذا لو أدركت من آخر الوقت قعد
 الطهارة والصلوة وجبت إذا نوى مع إلهائها قضاء و
 تغسل إذا غتلت الحجب لكن لا بد معها من الوضوء **لأن**
 غسل الاحتضاة ودمها في الأغلب أصغر من دونه لكن
 تزدكر مرة

هذا هو الصحيح في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 أن يكون في الصلاة
 أن يكون في الصلاة

الثاني الغسل في غرضه إزالة النجاسة عنه وتغسله
 بماء السدر بماء الكافور ثم بالفراخ مرتين الغسل الجنب
 ولو غفر السدر والكافور كفت الفريخ بالفراخ ويؤخر
 الوضوء فلو كان ولا حياء اشبه بالوضوء من تغسله
 سائر جسده ثم **وسئل** ان يوضع على راسه من ثوبها
 الى القبله مغطا او يفتوح حذيه ويتبع ثوبه من
 حذيه ويستريحه وتلبس اصابه برفق ويغسل
 راسه وجسده برغوة السدر يغسل فيه بالخرق
 ويغسل به ثوبه يتبع راسه الا من ثم لا يسير ولا
 كل عضو منه ثلثا في كل غسلة ويحس بطنه في الاولتين
 الا الحاصل بقية الغسل على ميمنه وتحت اليافقه
 ويتشبه بغيره في كراهة افعاذه وقصاظفان ورجل
 شعرا وجعله بين رجل الغسل وارسال الماء والكيف
 ولا يابس بالاعانة **الثالث** الكفن والواجب منه مئزر
 وازار وقصص من الجفن الصلابة فيه للرجال ومع المرأة
 جام قاتم

ان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه

تجزئ اللعافه واساس ساجده بالكافور وان قيل
 والسنن ان يغسل الغسل قبل كفننه او يتوضاؤن
 يراى للرجال جبة ميمنه غير مطبوخة بالذهب
 وخرقة لخذييه وعقامة تغطي عليه محسنة ويخرج طرفا
 العمامة من الخنك ويلتقيان على صدره ويكون
 الكفن قطنيا ونظير بالذهب وكس على الجوف والخص
 واللعافه والجريدتين فلو ان يشهد ان لا اله الا الله
 ويجعل بين البيه قطيعة تزداد المرة لعافه اخرى لها
 ونظير وتبدل بالعامة قناعا ويحس الكافور باليد
 فضل عن الساجد التي على صدره وان يكون درهما
 او اربعة دراهم واكمله ثلثة عشر درهما ويجعل
 معه جريدان احدهما من جانب الايسر والآخر من
 واذا رآه والاخرى مع روقه جانبه الا من يصنعها بجلد
 ويكون من الخال وقيل فان فقد من السدر والا من
 الخافق والا من غيره من الخافق ويحس بالخطوط

وان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه

ان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه
 ان يغسل به ثوبه

بالدين وان عمل لما يبتدئ به من الاعمال الحرام وان
 يكفر في السر وان يقر الا كفان او يكذب عليه بالسوء
 وان يجعل في سم الميت او يصدره من الكافر وقيل
 يكون ان يقطع الكفن بالحديد **الرابع** الدفن والقرض
 مواليه في الارض على جانبه الا من وجبها الى القبور
 كان في البحر وقد لزم نقلها وجعل في وعاء او سلة في البحر
 ولو كانت فيه حاملا ومسلم فيلدفن في مقبر المسلمين
 بسند يربها القبلة كراما للولد **خمس** اتباع الجنائز
 او مع جانبها وتربيعها وحفظ قبرها في الترفيق وان
 يجعل له الخبز وان تحق النازلة اليه ويجوز ان يركب
 راسه ويدعو عند نزوله ويكون رجلا الى المرأة و
 جعل الميت عند رجل القبر وقدمه ان كان امرأة وتقل
 مرتين ويصير عليه ويترك في الثالثه سابقا براسه
 والمرأة عرضا ويجعل عند كفنه يلقنه ويجعل معه ثوب
 ويشترى الخبز ويخرج من قبل رجله ويجعل الحاضرون
 يمشون في الدفن

او يطعن في الكافر
 في الدفن

ان كان في حياض
 او في جوف الارض
 او في جوف البحر
 او في جوف الارض
 او في جوف البحر

ان كان حيا

في الدفن

في الدفن

بظهره لا كفست من جوارحه ولا جعل في جوف الارض
 ولا يضع فيه من غير ترابه ويرفع برقا ويصير عليه الى
 من راسه دورا فان فضل ما شئت على وسطه واضع
 الحاضرون الايدي عليه من تحتين ويقلعه الى بعد
 انظر فيهم ويكره فرش القبر بالساج الا مع الحاجة ويجوز
 وتجديده ودفن ميتين في قبر واحد ونقل الميت الى
 غير بلد موته الا الى الشاهد المشرف **ثاني** في الدفن
 مسبل **الاول** كفن المرأة على زوجها وان كان لها مال **ثاني**
 كفن الميت من اصل ركبته قبل الدفن **الثاني** لا يجوز فرش
 القبر ولا في الميت بعد دفنه **الثاني** اذا ماتت
 والعمر لا يغسل ولا ياقن بل يصلى عليه ويدفن بشيا
 وينزع عنه العقبان والقرو **الثاني** اذا ماتت ولد
 الحامل قطعوا بطنه واخرجوا راسه من جوفها
 من جباله لا يشر اخرج ويترك راسه في جوفها
سابعة اذا وجد بعض الميت وفيه الصدرة فهو كما

في حياض
 او في جوف الارض
 او في جوف البحر
 او في جوف الارض
 او في جوف البحر

بظهره لا كفست من جوارحه
 ولا يضع فيه من غير ترابه

الحاضرون الايدي عليه من تحتين
 ويقلعه الى بعد

انظر فيهم ويكره فرش القبر
 بالساج الا مع الحاجة

وتجديده ودفن ميتين في قبر
 واحد ونقل الميت الى

غير بلد موته الا الى الشاهد
 المشرف

٣١
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتفكر

ما أتىكم كالماء العاصي **الذي** ما تيم به وهو الزايل الخالص
دون ما سواه من المشقة كالاشنان والدقيق والعالق
كالخل والزنج ولا بأس بأرض النورة والحق ويكره بالحنكة
والرمال وفيه فجل التي بالجرود والجحش قال الشجار
مع فقه الصغير ثم يخبر النور واللبد وعرف العاقبة مع
فقه بالوحش **الذي** في كيفة ولا يعرج قبل دخول الوقت
ويجوز تصيقه وفي صحته مع السعة فلو ان اخطاها
التأخير وهل يجزى استعاب الوجه والذراعين بالفتح
روايتك اشهرها اختصاص المسح بالجبهة وظاهره
وفي عدد الضربات قول الجوده اللزوه ضربة الغسل
اشنان والواجب فيه النية واستدامة حكمها والنية
بيد المسح الجبهة ثم بظاهره ثم بظاهريه **الذي**
في احكامه وهي ثمانية **الاول** لا يعيد ما صلي مرة
ولو تعد الجنبات لم يلزم التيمم ما لم يمتد التيمم فان خشي
ان يمتد صلي في الاعادة تردد اشبهه انه لا يعيد وكذا

فصل في الاحتراز

في بيان ما لا يعيد
من الصلوات
في بيان ما لا يعيد
من الصلوات

من احدث في الجامع ومنعه النجام يوم الجمعة ثم
صلى في الاعادة **الذي** لا يحل على من فعل الماء
في الجمعة غلوة سمع وفي السهولة غلوة سمع فان اخل
فتم وصلى ثم قبح وجود الماء تظهر واعاد **الثاني**
لو وجد الماء قبل شروعه فظهر ولو كان بعد فغسل
اعادة ولو كان في اثناء الصلوة فمكث احب اليه
ولو كان على تغيير الاحرام **الرابع** لو تم للجنب ثم اغمس
ما وجب الوضوء اعاد من الغسل **الخامس** لا يقض
التم الا ما يقض الطهارة المائية ووجود الماء مع
التمكن من استعماله **السادس** لا يقض التيمم لصلوة الجنازة
مع وجود الماء **السابع** اذا اجتمع ميت ومحدث
وجبت هناك ما يكفي احدهم ثم الحدث وهل
يختص الميت او الجنب في روايتك اشهرها المختص
الجنب **الثامن** روي فيمن صلي ثم واحد في الصلوة
وجد الماء قطع وتطهر ثم ونزلها الشحان على الشحان

في بيان ما لا يعيد
من الصلوات
في بيان ما لا يعيد
من الصلوات
في بيان ما لا يعيد
من الصلوات
في بيان ما لا يعيد
من الصلوات

فائدة
لو طهرت من غير غسل فلهذا
الاستنساخ من غير غسل

لو طهرت من غير غسل فلهذا

الغسلان **الركن الرابع** في الغساسة والنظرة اعدادها
واحكامها وهي عشرة البود والغاية لا يوكلك ويخرج
لحم الجوار والذني البتة ساهل فسيان له وكذا الدم

والكافور والذني البتة ساهل فسيان له وكذا الدم
عرق الخبز من الحمام وعرق الابل والجلود ولها السج
ودرق الدجاج والعلف لارنك الفارة والعزير حمله
والكرا حمله طهر **اما احكامها** فاعشرة الاول كل نجاسة

نجاسة زلتها فليتها وكثيرها عن النوب والبدن عدل
الدم فقد عني عمادون الدم سبعة الصلوة ولم يفر

عما زاد عنه وفيما بلغ قدر الدم مجتمعا وانما استورها
وجوالة الله ولو كان متفرقا لم نجباله وقبل مطلقا

وقيل شرط التقاض **الركن الخامس** دم الحيض قبل الزمان
فلا للمني السج به دم الاستحاضة والنفاس عني عن

الجروح والقروح الذي لا يرفا فاذا رقت واعتبر في
الدم **الركن السادس** نجاسة الصلوة فيها لايم الصلوة فيه منفردا

والركن السابع في الغساسة والنظرة اعدادها
واحكامها وهي عشرة البود والغاية لا يوكلك ويخرج
لحم الجوار والذني البتة ساهل فسيان له وكذا الدم

مع نجاسته كالبركة والجهر في القلنسوة **الركن الثامن** فصل الشيا
وبالن من السور مرتين الا ان الصبي فانه يكون صلي

عليه ويكفي اذ العينين **النجاسة** وان لم يكن النجاسة **النجاسة**
اذا علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل جسم

فيه ثلاثيات ولو غسل احد الثوبين ولو علم عند غسل
الصلوة واحدة في كل واحد مرة وقبل غسلها لا يغسل

عمران **النجاسة** اذا لاية الكلاب والخنزير والكلاب نجاسة او
اذا جسد وهو طيب غسل موضع الملامح وجبا وان كان

شبهه بالدماء استحب **النجاسة** من علم النجاسة
في ثوبه او في ثوب غيره غسله او طهره او غطاه او لم يفر

في حال الصلوة فوايان استورها ان عليه لاعادة نعم في الوقت وفاربه
ولو لم يعلم خرج الوقت فلا قضاء وهو العبد مع بقاء

الوقت فيه قولان استحبنا **النجاسة** لاعادة ولو لم يفر النجاسة
في اثناء الصلوة ازالها وان لم اوطح عنه ما هي فيه

الا ان يقتصر ذلك ما ينافي الصلوة فيبطلها **النجاسة**
في اثناء الصلوة ازالها وان لم اوطح عنه ما هي فيه

في اثناء الصلوة ازالها وان لم اوطح عنه ما هي فيه
في اثناء الصلوة ازالها وان لم اوطح عنه ما هي فيه

الاولى والى من تركه ما فرادى بطرف سنة وبلغ بالولوج لعله انما
ليس بطريق اولى من غيره وانما الطريق الى الله تعالى من طريق طهره بالمال
وغيره لا كان تركه من غير الله تعالى والى من تركه بالمال والى من تركه بالمال
الكل على الوجه المذكور في قوله تعالى من تركه بالمال والى من تركه بالمال

الليلة الصبي اذا لم يكن لها الا نوب واحد اجزائه
في اليوم واليلة مرة **الثاسع** من لم يكن من تطهيره في الغداة
وصلى على ما لو لم ينع ما منع صلى فيه وفيه اعادة قولان
اشبه لا اعادة **العاشر** الشمس اذا اجتمعت السواقي
عن الارض والبراري والخضر جازت الصلوة عليه

وهل تطهر لربيعه وتطهر الارض باطن الخفق القدم
العين من زوال النجاسة وقيل في الذنوب على الارض النجسة
بالبول انما تطهر مع بقائه ذلك الماء على طهارته **والثاني**
بذلك النظرية الاولى ويحرم منها استعمالها في الصلاة
والفضة في الاكل وغيره وفي الغضض قولان اشبهها
الكرهية واذا في التكره طاهرة ما لم يعلم نجاستها
بما شربهم او يملأون نجاسة ولا ينقل من المجلود الا
ما كان طاهرا في حقيقته مندي وبكره مما لا يركل عليه

حتى يدبر على الاشبه وكذا يدبر من او المني
كان خبثا وقعا ويغسل الا اناء من الولوج ولو بالمال
الكلت بالمال والى من تركه بالمال

فرائض ياتي كبره شيق
نوق بسوق
اجح
نوق بسوق
نوق بسوق

بالتراب على ظهره من الخرد الفار وكذا السبع افضل

ومن غير ذلك منق والى من لم يكن من تطهيره في الغداة

الصلوة والنظر في النجاسات والمقصود في تطهيرها

في الاضداد والواجب بها الصلوة من صلوة الجمعة الطلوع

والعدين والكفو والزلزلة والايات الطواف والا

موات وما يلزمه الانسان من ذنوبه وما سواه فعدوا في الايام بسبع

مسنون والصلوة الخمسين عشرة ركعة في الحضر واحد

عشرة ركعة في السفر ولو قلها اربع وثلاثون ركعة على الاشهر

في الحضر من الظهر فيها ركعة العصر اربع ركعات

وبعد العشاء ركعتان من مجلسين بعد ان يوحده في

ثمان الليل ركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتان الغداة

وتسقط في السفر نوافل الظهرين وفي سقوط النوبة وكان

وكل كحيتين من هذه النوافل تسبوا وتسليم والوتر

باعتبار **الثانية** في المواقيت **والثالثة** في تعديدها ولو

اما الاول فالروايات فيه مختلفة ومختصها اختصاص

الاصح

في صلاة

دخول الوقت ثم يتبين الزمان اعدا لان يدخل الوقت
 ولما يتم وفيه قول الشيخ **المالكية والقبلة** وهي الكعبة مع
 الامكان والوجهين ^{الاول والثاني} وان بعد ذلك في قبلة اهل البحر
 والوجهين من صلح الحرم والحرم قبلتهما الدنيا
 وفيه ضعف ولو صلحوا وسطها استقبلوا اي جدارها
 شاء ولو صلحوا على سطحها ^{كان} ابرز بين يديها ولو قليلا
 وقبل يستلحق ويصلح مومنا الى البيت المعمور وتوجه اهل
 كل اقليم الى رب العالمين الذي بالهم فاهل الشرق يجادلون
 الشرق الى الهند واليسر المغرب الى الامم الجدي خلف
 المنكب الايمن في الشرق عند الزوال محاذية لطرف الحاجز الايمن
 مما يلي الارتفاع قبل سجد التماسك اهل الشرق عن سجدتهم
 قليلا وهو بناء على ان توجههم الى الحرم واذا فقد العلم
 بالجهة والظن صلى الفريضة الى اربع جهات والضرورة
 اوضح الوقت يصلح الى اي الجهات شاء ومن ترك
 الاستقبال عدا اعدا ولو كان طائفا او ناسيا ^{للخطا}

الي
ص

مطلقا

القبلة

قلعا

لم يبعد ما كان بين الشرق والغرب ويعد للظن
 ما صاروا الى الشرق والمغرب وفيه ما خرج وقته
 وكذا الاستدراك في العبد وان خرج الوقت ولا
 تحيط الفريضة على الرحلة اختيارا او خيرا في الصلاة
 سفل حيث توجهت الرحلة **الرابعة** في لباس الصلاة
 لا يجوز الصلاة في جلد الميت ولو دبره وكذا ما لا يكون
 له ثوب ولو كان في دبره ولو في صوفه وشعره ووبره ولو كان
 قانسق او نكته ويجوز استعماله في الصلاة ولو كان
 ما لا يخلو جازا استعماله في الصلاة وغيره وان اخذ
 من ميتة جزا او مع غسل موضع لا يصلح ويجوز في
 الخلع الخالص الغشوش بوبره لا رايب والشعاع في فوق
 السجدة وان اظهرها الحزن وفي الغالب ولا رايب روايتا
 اشهرها النسخ ولا يجوز للصالح في العير المحض للرجال الا
 مع الضرورة وقوة العرب وهل يجوز للنساء معهن
 ضرورة وفيه قولان اظهرها الجدل في التكرار والغلب في

الركوب

من المبرور قد اذن للرجل مع الكراهية وهل يجوز ^{في} ~~الركوب~~
 عليه ولا خلاف في انه المبرور نعم ولا بأس بركوبه ^{في} ~~في~~
 ولا يجوز في تركه من غير وجه العلم ولا في ما يستلزم ^{في} ~~في~~
 ما لم يكن له سابق كالحق في بيعه في النعل العربية ويكره
 في الشبب السود ما عدا العامة والحقق في الشواهد ^{في} ~~في~~
 يكون تحت ثوب لا ريب والتعال في فرق وفي ثوب واحد
 للرجال ولو حكى ما تحت ثوبه لم يجز وان يترك ثوبه في ^{في} ~~في~~
 يشترط الثوب في عمامة لا تحتك لها وان يترك بغيره ^{في} ~~في~~
 وان يصير معه حديثا ظاهره في ثوب يتبر صاحبه
 وفيه قبا فيه ثيابا او خاتم فيه صرة ويكره للمرأة
 ان تفضل في خمار له صوت او متقنة ويكره للرجال
 اللثام قبل يسكن في قبا مشدود الا في ^{في} ~~في~~
مسائل تلك الاول ما يصح فيه الصلوة بشرط في الصلاة
 وان يكون ملبسا او مضافا فيه الثوب الجري من الرجل
 ستر قبله وركبته وسرايين الشتر والركبة افضل وسر

جاء في

في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد

كله مع الرداء لكل ولا خلاف في ان يرفع ويجاز ساقه
 جميع جسد ما عدا الوجه والكف وفي القدمين ^{في} ~~في~~
 الشبه الجوار والامة والصبيته يتحيزان بسوق الجسد
 ستر الاربع مع ذلك ففصل ^{في} ~~في~~
 بكون ما يستر العورة كالخشب ورف الجوار الطويل ولم
 بعد ستر اصل عاياتها ما يوجب اذا من المطمع ومع
 وجوده يصلح السامو بالركوب والسجود **في** ~~في~~
 في مكان المصلي في كل مكان اذا كان ملبسا او ثوبا
 فيه ولا يضر في مكان العصور مع العلم في حراز صلاوة
 المرأة الجانب المصلي ان كان احدهما النع سواء صلاوة
 يصلته او منفردة محرمات او اجنبية والاخر
 الجوار على الكراهية فلو كان بينهما حائل او تباعد عشر
 اذرع فصاعدا او كانت متاخرة عنه ولو سقط ^{في} ~~في~~
 صح صلاتها ولو كانا في مكان او بين قبة الساعدين ^{في} ~~في~~
 الرجل والامة المرأة ولا يشرط طهارة موضع الصلاة اذا
 جاز

في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد

في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد
 في ثوب واحد

لم تقدر نجاسته ولا طهارة مواقعه السجدة عند وقوع السجدة
ويستحب الصلوة الفريضة في المسجد الا في العلة التي اشد
 في المنزل وكبر الصلوة في المحل وسرت الغايط ومساكن
 الاباء ومسكن النمل وفي مراتب الخيل والبغال والحمير وبطن
 الالوية وارض الخنجر والثلج اذ لم يكن جبهة من السجود
 وبين المقابر الامع خابوا فيه بركت المحرمين والغيران وكذا
 وفي جوار الطنق وان يكون بين يديه نار مضجرة او حجر
 مفتوح او حابط يتر من بالوعة ولا بأس بالسمع والكفا
 ومراعاة الخوف وقيل يكره الى ما يفتتح او انسان مؤخر
الثامنة فيما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس ارض
 كالجار والصفوف ولا ما يخرج باسم الله عن اسم الارض
 كالعادن ويجوز على الارض وما نبت منها ما لم يكن
 مأكلا بالعادة وفي الكنان والقطن روايتان اسمها
 النع الامع الضريرة ولا يسجد على شيء من بدنة فان منعه
 المحرم على غيره ويجوز السجود على النمل والقبير وعقب

ويستحب
 والمبوسات

مع عدم الارض وما نبت منها فان لم يكن فخطا فله ولا بأس
 بالشرط اس وبكره منه ما فيه كناية وبراع فيه ان يكون
 مملوكا خاليا من نجاسة **السابعة** في الاذان والاقامة
 والنظرة للوزن وما يؤذن له وكيفية الاذان **ولما سألوا**
 في غير هذه العلة والاسلام ولا يعتد بالبلوغ والصبي يؤذن
 والعبد يؤذن المرأة النسا فخاصة ويستحب ان يكون على
 صبيتا بصيرا بالادوية مظهرين باعلى من تقع مستقبل للعلم
 رافعا صوتا ويشترط الملة ويسكن الالفات بينا وبينها
 ولو اخلا الاذان والاقامة اسيا وصلة تذكرا كما لم يركع
 واستقبل صلوة ولو تعد لم يرجع **واما ما يؤذن له** والصبي
 المفسد لا يؤذن له وقضاء استحياء الرجال والنساء السفر و
 الجاهل وقيل يحبان في الجماعة وبالدلالة استحياء فيما يجهر
 فيه والدة العداوة والغرب وقاض الفريض الخمس مع ذنب
 واحدة او ولد ذرية ثم يقيم كل صلوة واجتمع بين الاذان والاقامة
 لكل فريضة كان افضل ويجتمع يوم الجمعة بين الظهر باذان

والسنة

واحد واقفين ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء اخرون
 ولم يصليوا لم يؤذوا مادامت الصفوف باقية ولو انفضت اذن الخروج
 واقاموا ولو اذن بنية الانفراد ثم زاد الاجتماع استعملوا ايضا
واما كيف فلو نوى الغريضة او بعد دخول وقتها
 وقدم في الصبح رخصة لكن بعده بعد دخوله وقصوها
 عند اشهر الروايات خمسة وثلاثون الاذان ثمانية عشر
 والاقامة سبعة عشر وكل من غلب التكبير في الاذان
 فانه اربع والتكبير في الاقامة فانه مرة والتكبير في شرط
والسنة في الوقوف على فصوله متائبا في الاذان حاديا
 في الاقامة والفصل بينهما ركعتين او جلسته او سجدة او
 خلى العزب فانه لا يفصل بين اذانها ولا بخطوة او ساكنة
 او تسجدة ويكرر الكلام في خلوها والتكبير الاول وسعا
 وقول الصلوة خير من النوم **ولما** للمواحق ثلث الستة
 عند سماعه وقول ما يخليه المؤذن والكف عن الكلام
 بعد تحمله قد فسد الصلوة او ما يتعلق بالصلوة **سائر ذلك**

هذا هو الوجه في الاذان والاقامة
 والصلوة في المسجد والجماعة
 والصلوة في البيت والجماعة
 والصلوة في البيت والجماعة

الاول في السمع الامام اذا نجا زان لم يضر به في الصلوة
 ولو كان المؤذن منفردا **الثاني** من احدث في الصلوة
 اعادها ولا يقيد الاقاسم الا ومع الكلام **الثالث** من
 خلف من لا يقدر على اذن نفسه واقام ولو خشي
 فوات الصلوة اقصر من قصوله على تكبيرين وقد مضى
 الصلوة **الرابع** المقاصد فلكل في افعال الصلوة
 وهي واجبة ومنه وبها الواجب ثمانية **الاول** التكبير وهو
 ركعتان وان كانت بالخطبة فانه يقع مقارنته ولا بد من
 ثلثة التوبة والتعيين والوجوب والندب والاذن والقضا
 ولا يشترط ثلثة القصص والادواتام ولو كان مخيرا ومعين
 استحضارها عند اول جزء من التكبير واستدامتها حكما
الثاني التكبير وهو ركعتان في الصلوة وصورة الله اكبر
 مرتبا ولا ينفقدها ولا مع الاخلول ولو جوف مع
 التعذر كما في النجاسة ويجوز العلم ما امكن والاخرس ينطق
 بالمركب بعد قلبه بها مع الاشارة ويشترط فيه القيام

هذا هو الوجه في الاذان والاقامة
 والصلوة في المسجد والجماعة
 والصلوة في البيت والجماعة
 والصلوة في البيت والجماعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوبا في كتاب واحد

ولا يخفى فاعدا مع القدرة والمصلحة الخيرة في اختيارها من السبع
وسننها النطق بها على وزن الفعل من غير مد واسماع
الامام من خلفه وان يرفع بها المصلين يدية محاذيا وجهه
الثالث القيام وهو يكون مع القدرة ولو بعد الاستسقاء
اعتد ولو بخير في البعض ابي بالمكن ولو بخير اصله ولا
يحد ذلك فيكون احدها اسراع التارك لوقوع القاعد
حقا عنق ثمالا ولو عن العقود صلى مضطجعا موميا وكذا
لو صلى مستلقيا في سجدة يرفع القاعد رياء ويترك عليه
داكرا قبل تركه مستهددا **الرابع** القراءة وهي متعينة بحمد السورة
في كل ثنائية وفي الاولين من كل رباعية وثلاثية ولا
تصح الصلوة مع الزخا واجها عند ولو بحرف وكذا الامور
وترتيلها وكذا البسلة في الحمد والسورة ولا يجوز الترجمة
ولو بضايق الوقت ولا ما يحسن بحسب العلم ما امكن
ولو بخير فوامن من هاهنا ما ليس في الوسخ الله وكبره هلاله
بعد الضراعة ويحرك لآخره لسانه بالقراءة ويعقد بها

منها

باد فر

قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الغرائض المختار سمع
الوقت وامكان العلم وكان اظهرها الوجوب وبقرانه
الغرائض عنونه ولا ما يفوت الوقت بقراها ويختار
في كل ثنائية ورباعية وقراءة الحمد والفتحة ويخرج من الخوض
في الصحيح واليك الغرض العظمى في ترتيب الباقي وادناه ان
يسم نفسه ولا يتجه للزلة ومن السنن الجبر بالبسلة في قوله
الاخفانت من اول الحمد والسورة وتقبل القراءة و
قراءة سورة بعد الحمد في النوافل والاقتصار في الظهر
والغروب على قصار المصلي في الصبح على مطوكة وفي
العشاء على متوسطاته وفي ظهري الجمعة بسورتها والبقية
وكذا الوصل في الظهر جمعة على الاظهر في نوافل النهار اخفا
والليل جبر السجدة اسماع الامام من خلفه قراته عالم
تبلغ العالم وكذا الشهادتين **سنة** اربع لا يجزم قول
امين الحمد وقيل بذكر **الثاني** الضم في الوسخ سورة
واحدة وكذا الفيل ولو يوفى هل تعاد البسلة فيها

هذا هو المختار
من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الفجر والظهر والعشاء
والجمعة والعيدين والمناسك
والاعمال الجليلة

هذا هو المختار
من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الفجر والظهر والعشاء
والجمعة والعيدين والمناسك
والاعمال الجليلة

في الركعة الاولى

فيلو وهو شبه الله بحري يد الحمد في الواحدة والاخر
 تسجدات اربع صورها سبحان الله والحمد لله والولاء لله
 الله والله أكبر وروي نسخ وبعثه في النسخ
 وهو الحوط **الركعة** او قرو في النافله احدى العزاي تسجد
 عند ركعتين ثم يقوم فيركع كان السجدة في اخرها
 قام وقرو الحمد استجابا بالركع عن قراوة **الناس** الركوع
 وهو واجب لكل ركعة موقوفة الا في الكسوف والزوال في
 ركن في الصلاة والواجب فيه خمسة الركعتين وقدرها ثلث
 تصل مع كفاه ركعتيه ولو جازت على المكن والاسلا
 او ما والطائفة بقدر الذكر الواجب وسجدة واحدة
 كبيرة صورها سبحان ربي العظيم وسجدة او سبحان
 الله تلوها ومع الضرورة بحري الواحدة الصغرى في
 قيل بحري الذكر فيه وفي السجدة ورفع الرأس في الطائفة
 في الانصاف **السنة** فيه ان يكبر له افعاليه محاذيا
 بها وجهه ثم يركع بعد ارسالها ويضعها على

الركعة

ركعتيه مفرجات الاصابع راداً ركبتيه الى خلفه يمشي
 ظهره ملاذا عنقه داعيا امام التبع سبحان الله والحمد لله
 فاذن في باو بعد انقضاء مع الله لم يجز في داعيا لله
 ويكون ان يركع ويدل تحت شانه **الناس** السجدة ويجز في
 كل ركعة سجدة انهما مع كل ركعة الصلاة وواجب تسعة سجدة
 السجدة على الاعضاء السبعة الجبهة والكف والركبتين
 واليها من الرجلين ووضع يديه على ما يصح للسجدة
 عليه ولا يكون موضع السجدة عاليا بايديه عن
 لينة ولو تخذ الانحناء رفع ما يسجد عليه ولو كان
 سجدة ذملا حتى تحفر حفرة يقع السجدة على الارض
 ولو تخذ سجدة على اليد الجنبين ولا تقبل في قننه
 ولو جاز او ما والذكر فيه والتسبيح كالركوع والطائفة بقدر
 الذكر الواجب ورفع الرأس طمقا عنق الاولي **وسنة**
 التكبير للاولى قايما واليوي بعد اكمله سابقا بيديه
 وان يكون موضع سجدة مساويا لموقفه وان يركع

بكره في الركعة

بأنه ويدعو والزيادة على التسمية الواحدة والكثير
 الثالث ويدعون المجدين والقعود متوكلا والطائفة
 عقيب رقع من الثانية والدعاء ثم يقوم معتزلا في
 يديه سابقا برفع يديه ويكره الاقفا بين يديه
السابع الشهود وهو واجب في كل صلاة مرة وفي الجمعة
 والرباعية مرتين وكل شهيد يستل على خمسة الجالسين
 بقدره والشهادتان والصلوة على النبي والله عليهم السلام
 واقله اشهادان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 واشهادان محمد عبده ورسوله ثم يأتي بالصلوة على
 النبي الله عليهم السلام **ومستند** ان يجلس متوكلا
 ويخرج رجله ثم يجعل ظاهرا اليسرى الى الارض وظاهرا
 اليمنى الى باطن اليسرى والدعاء بعد الواجب ويسمع الامام
 من خلفه **الثامن** التسليم وهو واجب في اصح المواقف
 وهو صورة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبالله التوفيق

فاد اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا رسول الله
 اللهم صل على محمد واله
 محمد بن عبد الله

الشهادتين

الثاني سجدا والسنة فيه ان يسلم الفرد تسليما الى
 القبلة ولو لم يمسح برأسه والامام يصنعها بوجهه
 والامام تسليما بوجهه يمينا وشمالا **والتسليم**
 الصلوة خمسة **الاول** التوجه بسم تكبيراتها الواحدة
 فيها الحمد او عينة تكبيراتها ثم يدعو ثم يسبح ثم
 يدعو ثم اثنين في سجدة **الثاني** القنوت في كل صلاة
 قبل الركوع الاربعة فانه في الاولى قبل الركوع وفي
 الثانية بعده وفيها التوسعة قضاء بعد الركوع **الثالث**
 نظرة قايما الى موضع سجدة وفاتنا الى باطن كفيه ورا
 اليماين رجله وساجدا الى طرف انفه ومشهدا
 الى حجره **الرابع** وضع اليدين قايما على فخذه بحذاء
 ركبتيه وفاتنا تلقاء وجهه وراكعا على ركبتيه و
 ساجدا لجنه اذنيه ومشهدا على فخذه **الخامس**
 التقديس لا حول ولا قوة الا بالله العظيم **الخاتمة** تقطع الصلوة
 ما يبطل الطهارة ولو كان سهوا ولا التفات دبراه

الصلوة خمسة
 التوجه بسم
 تكبيراتها الواحدة
 فيها الحمد او
 عينة تكبيراتها
 ثم يدعو ثم يسبح
 ثم يدعو ثم اثنين
 في سجدة

والكلادوم بحرفين فصاعدا عدلا وكذا المفقطة والفعل
الكثير الخارج عن الصلوة والكلام الموردين في وضع
اليمين على الشاك فلو ان اظهرها او بطلها ويجزم قطع
الصلوة الا في الضرر مثل فوات غزير او تردى طفل
وقبل يقطعها الا في السر لا في الفوت لمن غزم الصلوة
وحلته عطش في الصلوة والشعر مغمض في فوات
اشبهما الكراهية ويكره الالتفات بينا وبين الاداء والتفت
والتطلى والعبث ونحو موضع السجود والتسليم والصارخ
في الصلاة وفي رواية في موضع السجود والتسليم والصارخ
الواحد والآخرين وليس في الفتنة ضيقا ونحو الصلوة في تعبد العاطس
في قوله السلام مثل قوله سلام عليكم والدعاء في احوال
الصلوة بسوا اللباس دون المحرم **المقصود الثاني في**
بقية الصلوات وهي واجبة ومندوبة فالواجبات
منها الجمعة وهي ركعتان يسقط معهما الظهر وقسمتها
سابقين الزوال حتى يصير ظاهرا في مثلها وتسقط الغزاة

جواز

وتعني الظهور والاولم يترك الخطيب اجزائه الصلوة وكذا
لو ادرك مع الامام الركوع والوقوف الثانية ويترك الجمعة باذنه
والاعا على الاكثر من الخطيب في شروها ومن يحمله والرجوع
ويستنها والشرط خمسة **الاول** السلطان العادل **الثاني**
العدد وفي اقله روايتان اشهرهما خمسة الامام احمد
الثالث الخطيبان ويجزى الاول في حمد الله والثناء عليه
والوسيلة وتبوي الله وقراءة سورة خفيفة وفي
الساكنة حمد الله والصلوة على النبي عليه السلام
وعلى آله وعلى ائمة المسلمين والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات
ويجب تقديمها على الصلوة وان يكون الخطيب في جماعة
مع الفتنة وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس في رد
احوجه الوجوب ولا يمتنع طائفة فيها الطهارة وفي جواز
ايقامه قبل الزوال روايتان اشهرهما الجواز ويستحب
ان يكون الخطيبين معا مواظبا على الصلوة والجمعة
بمؤد معتدا في حال الخطبة على شي وان يسلم ولا يجلس
بهم

امام الخطبة ثم يقيم فيخطب جاهد **الاول** للجماعة فلو
 تصح فرادى **الخامس** ان لا يكون بين الجمعة اقل من ثلثة
 ايام والذي يجزئ عليه كل كافر ذكر وسليم من المرض
 والعجز والعري غيرهم ولا مسافر وسقط عنه لو كان منه
 وبني جمعة ازيد من خمسين ولو حضر احدى في شهر
 عليه عدا الصبي والجن والمراة **اما الترتيب** فتبع
الاول اذا زالت الشمس وهو حاضر جم السفرة تعين
 لجمعة ويكره بعد الغر **الثاني** يستحب الاجتماع في الخطبة
 وقيل يجب وكذا الخلاف في غريم الكلام معها **الثالث**
 الاذان الكبدية وقيل مكره **الرابع** تحريم البيع بعد
 النداء ولو باع انفق **الخامس** اذا لم يكن الامام موجودا
 وامكن الاجتماع والخطبتان استحب لجمعة ومنعه
 قوم **الخامس** اذا حضر امام الاصل مصر لم يؤم غيره الا
 لغز **السادس** لو ركع مع الامام في الاولى يؤمعه
 زحام عن السجود لم يركع مع الامام في الثانية فاذا

سجد الامام سجد ونوى في الاولى ولو نوى في الثانية
 بطلت الصلاة وقيل يجزئها وسجد لدولى وسجد للجمعة
 الشغل العشرين ركعة مستعند انما الشغل مستعند
 ارتفاعها ويستحب في الزوال ركعتان عند دخول الارض
 وقيل الاغفار والاخذ من الساريس ومباركة المسجد على
 سكتة وقيل مطلقا او بما افضل شابه والدعاء **الخامس**
 التوجه ويحب للجمعة وظهور وان يصلح المسجد
 ولو كان ظهيرا وان يقدم المصل في ظهره اذا لم يكن الامام
 مريضا او مصليا بعد ركعتين وانما بعد تسليم الامام جان
ومناصرة العديدين وهي واجبة جماعة يشترط لجمعة
 ومنعوبة مع عدول جماعة وفراوى ووقتها ما بين
 طلوع الشمس الزوال ولو فانت لم تقض وهي ركعتان
 كبيرة الاولى خمس وفي الثانية اربع بعد قراءة الحمد
 والسورة وقيل كبيرة الركوع على الاشهر وبقيت مع كل ركعة
 بالركوع استحب **السادس** الاصحاح والسجود على الارض

مططيا

الاول

وان يقول في الصلوة ما اذا خرج الامام فجا
 على كنيته وانه ان يعلم في وجهه في الفطر وبعد
 عودته في الوضوء فيضحي به وان يقول في الاولى بالاعلى وفي
 الثانية بالتسليم والتكبير في الفطر عقيب اربع صلوات اولها
 المغرب واخرها صلوة العبد وفي الوضوء عقيب خمسة
 اولها ظهر يوم العيد لمكان بمنى في غيرها عقيب عشر صلوة
 الله اكبر الله اكبر الله الا الله والله اكبر الله اكبر الله ما هذا
 الله اكبر على ما رزقنا من بحمة الانعام وفي الفطر الله
 ثلوثا والله الا الله والله اكبر لله محمد الله اكبر على
 ما احببنا وبكره الفرج بالسلاوح وان يتقبل قبل الصلوة
 وبعدتها الواسع الذي عليه السلام قبل فخر **سابع**
 خمس **الاولى** قبل التكبير الزايد واجبة الا شبه الاستحباب
 وكذا القنوت **الثانية** من حضرة العيد فهو بالخيار في
 حضور الجمعة ويتجنب الامام اعلوهم ذلك **الثالثة**
 الخطبتان بعد صلوة العيد وتعد بالجملة ولا يجب

استماعها **الرابعة** لا يقبل المنبر بعد ائتمار من طين **الخامسة**
 اذا طلع الشمس ثم السجدة حتى يصل على العيد ويكبر في ذلك
وسبعا صلوة الكسوف والخسوف سبعا وكيفية الحكمها
 وسبعا كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وفي رتبة تجب
 لغيرها وبقرتها وفيها من الاجتهاد الى الاختلاف والاختلاف
 ولاختلاف مع القراء وعدم العلم والاختلاف في بعض العرفان
 لو علموا اهل البيت في هذا الواجب في القصر على الفدية والادب
وكيفية ان يكبر ويقرأ الحمد وسورة او بعضها ثم يكبر واذا
 انتصب في الحمد ثانيا وقرآن كان اسم في الاول في الوقوف
 من حيث قطع فاذا اتم السجدة ثانيا ثم يكبر ويقرأ الحمد
 فمكرر ركعتين ثم يركع **الاول** ثم يركع **الثاني** ويسلم ويتعجب
 فيها الجماعة والاطالة بقدر الكسوف واعادة الصلوة
 ان وقع قبل الاختلاف وان يكون ركوعه بقدر قراءته **الثاني**
 يقرأ السورة الطويلة مع السجدة ويكبر على المقصود في الركوع
 الا في بعض من العاشرة بقوله مع الله لا حول ولا قوة الا بالله

ختم قيات **الحكام** اشان **الاول** اذا اتفق في قضاء
 خبر لايمان بايمانها على ارجح ما لم تضيق الحاجة فتعبر
 للوداء ولو كانت الحاجة نافلة فالأيسر والاولى اخرج
 النافله **الثاني** تصلي هذه على الرحالة وما شأ وقيل
 بالمنع الامع العذر وهو شبه **الدين** صدقة الجنازة النظر
 فيمن يصلي عليه والمصلي وكيفية احوالها بحكمها بالصلاة في
 كل مسلم ومن يحكمه من بلغ ستينين ويستوي الذكر
 والانثى والمحر والعبد وتجب على من بلغ ذلك من ولد
 حيا ويقوم بها كل مكلف على الكفاية واحق الناس بالصلاة
 على الميت اولاهم بمراته والزوج اول من الاخ والاب ثم
 العم في شريطة الامامة والا استناء بسبع بقدر القابلية
 ومع وجوب الامام فلهما ولي بالتقدم ونوم المرأة النساء
 وتقضي في سطلين ولا يبرز وكذا العاري اذا صلى بالعورة
 ولو بوقت من لم ياذن له الولي وهي خمس كبريات بينها الرقية
 ادعية ولا يتعين والفضل ان يكبر ويستشهد الشاهدين

ثم يكبر ويصلي على النبي اله عليه السلام ثم يكبر ويدعو
 للمؤمنين في الرابعة يدعون الميت وينصرف بالعمامة مستغفرا
 وليس الظهارة من شرطها وهي من فضلهما ولو يتأعد
 عن الجنازة بما يخرج عن العادة ولا يصلي على الميت الا بعد
 تفسيره وتكفيله ولو كان عاريا جعل في القبر وسريره
 ثم ضيق عليه **الثالث** وقوف الامام عند وسط الوجه
 وصدرة الميت ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام والمراة الى
 القبلة يجازي بعد جوارحه وسطه ولو كان طفلا وقوف رجا
 وقوف الخامس وراه الامام ولو كان والمصدان يكون
 المصلي متطهرا عاريا رافعا يديه بالتكبير كله اعياء الميت
 في الرابعة ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبعدها
 المستغفرين ان كان مستغفرا وان لم يجز مع من كان
 يتولا ان جمل حاله وفيه الطغر اللهم اجعله لنا وليا في طهر
 ويقت موقفا حتى ترفع الجنازة والصلاة في الواضع العتاة
 وتكره الصلاة على الجنازة الواحدة من **الحكام** الرابعة

في الجنازة

الفصل من ادرك بعض التكبيرات اتم ما بقي ولا وان
 رخصت الجنازة ولو على العقب **الفصل** لو لم يصل على الميت صلى
 على قبره يوما وليلة **الفصل** يجوز ان يصلي في
 كل وقت ما لم يتضيق وقت حاضرة **الفصل** لو
 حضر جنازة في اثناء الصلوة تخير في الروايات على الاصل
 والاشتغال على الثانية **الفصل** اثناء الصلوة عليها **واما**

التعزية فيها صلوة الوستقاء وهي مستحبة مسح واجبة
 للحدوث الكيفية كصلوة العبد والقنوت يسأل الرحمة والبركة
 وتوفى بالمال وافضل ذلك الادعية الماثورة **ويستحب**
 صوم الناس ثلثا والخروج في الثالث وان يكون اثنين
 او ثلاثة والا صحار بحافاة على كسنة ووقا واستحبا
 الشيوخ والاطفال والعجائز من المسلمين خاصة والتفريق
 بين الوفاة والاموات وتصلح جماعة وتحتوي الامام دورك
 الرضا واستقبل القبلة مكبرا رافعا صوته والي اليمن سجدة
 والي اليسار مملوء واستقبل الناس حامدا وابتاعه

الناس ولخطبة بعد الصلوة والمباغية في الدعاء **الفصل**
 ان تاخرت الاجابة **ومنها** نافلة شهر رمضان وفي اشهر
 الروايات استحباب الصلوة زيادة على المربعة في كل ليلة ركعة
 ركعة بعد الغروب تاتي ركعات وبعد العشاء اثنا عشرة
 ركعة وفي العشر الاخرى كل ليلة ثلثون ركعة وفي ليالي
 الايام في كل ليلة مائة مضافة الى ما قبل وفي رواية اخرى
 على المائة ويصلي في العشر الاخرين بصلوة على وجع وطول
 عليهم السلام وعشرون في اخرجة بصلوة على الياسمين
 وفي عشرين بصلوة فاطمة عليهم **ومنها**

صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان في الاولى قربة بالحد و
 بالاحد عشر مرة وفي الثانية بحد واحد واخره مرة
ومنها صلوة يوم الغدير وفي الزوال نصف ركعة **ومنها**
 صلوة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات **ومنها** صلوة ليلة
 البعث ورويها وكيفية ذلك ما يوافقها وبعد
 مذكور في كتب يخص به وكذا اسرار التوفيق في طهارة
 سم وغيره من الكتب في توفيقه خالون في جماعة والاعوان في طهارة
 في يومه من اليوم فاذا انقضى نهاره وتوابعه في خطبة وعمره في

والناس ولخطبة بعد الصلوة والمباغية في الدعاء
 ان تاخرت الاجابة ومنها نافلة شهر رمضان وفي اشهر
 الروايات استحباب الصلوة زيادة على المربعة في كل ليلة ركعة
 ركعة بعد الغروب تاتي ركعات وبعد العشاء اثنا عشرة
 ركعة وفي العشر الاخرى كل ليلة ثلثون ركعة وفي ليالي
 الايام في كل ليلة مائة مضافة الى ما قبل وفي رواية اخرى
 على المائة ويصلي في العشر الاخرين بصلوة على وجع وطول
 عليهم السلام وعشرون في اخرجة بصلوة على الياسمين
 وفي عشرين بصلوة فاطمة عليهم ومنها
 صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان في الاولى قربة بالحد و
 بالاحد عشر مرة وفي الثانية بحد واحد واخره مرة
 ومنها صلوة يوم الغدير وفي الزوال نصف ركعة ومنها
 صلوة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات ومنها صلوة ليلة
 البعث ورويها وكيفية ذلك ما يوافقها وبعد
 مذكور في كتب يخص به وكذا اسرار التوفيق في طهارة
 سم وغيره من الكتب في توفيقه خالون في جماعة والاعوان في طهارة
 في يومه من اليوم فاذا انقضى نهاره وتوابعه في خطبة وعمره في

المقصود الثالث في التواضع وهي خمسة **الاول** في الخلط
 الواقع في الصلاة وهو ما من عمد وسهوا وشك إما
 العمد فمن اخل معه بواجب بطل صلوة شرط كان اجزأ
 او كيقية ولو كان جاهلا وعد الجمل والاختفاء فان الجمل
 عذر فيها وكذا تبطل لو فعل ما يجب تركه وبطلان الشك
 الغصص والوضع الغصص والسجدة على الوضع الخمس
 مع العلم لامع للجهل الغصصية والغفاسة **واما** السهو
 فان كان عن ركن وكان محله باقيا اتي به وان كان
 دخليا آخر اعد لكن اخل بالقيام حتى نوي او بالعبادة
 حتى افتح او بالافتتاح حتى قرأ او بالركوع حتى سجد
 او بالسجدة حتى ركن وقبل ان كان في الاخيرتين من
 الرابعة اسقط التأييد واتي بالغاية ويعد لوزاد
 ركن عا او سجدتين عمدا وسهوا ولو نقص من عدد الصلاة
 ثم ذكر انهم ولو تكلم على الاستسار بعيد الاستدراك قبله
 وان كان السهو عن غير ركن فله ما لا يوجب تداركا

المعروف

ومنه ما يقتصر معه على التدارك ومنه ما يترك
 مع سجود السهو **والاول** من ينسي القراءة او الجهر او الخفا
 او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه او رفع اليدين منه او الطمانينة
 في الرفع او الذكر في السجدة او السجدة على الاعضاء السبعة او الطمانينة
 فيه او رفع اليدين منه او الطمانينة في الرفع من الاول في الاخير
 في العاوين **المعتمد والثاني** من ذكر ان لم يقر التحمد وهو في
 السورة قر التحمد واعادها او غيرها ومن ذكر قبل السجدة
 انه لم يركع قام فركع وكذا من ترك السجدة او الشهود وذكر
 قبل ركعة فعد ركعة ترك ومن ذكر ان لم يصل على النبي رآه
 عليه السلام بعد ان سلم قضاها **الثالث** من ذكر بعد
 الركوع انه لم يشهد او ترك سجدة قضى ذلك بعد التسليم وسجد
 السهو **واما** الشك فمن شك في عدد الثانية او الثالثة
 اعاد وكذا من لم يذكر ركعة صلى او لم يحصل الاولين من
 الرابعة ولو شك في فعل فإما كان في موضع باق وباعتر
 ولو ذكر ان كان قد فعله استأنف صلوة ان كان كذا قبل

لأنه شك في الركعة

في الركوع اذا ذكر وهو رافع

في الركوع اذا ذكر وهو رافع ان سئل نفسه ومنهم من خصه
 بالاختيارين ولا يشبه البطون ولو لم يرفع راسه ولو كان
 بعد انتفاله مضي فصار له ركعتا كان او عيود وان حصل
 الاوليين من الرباعية عددا وشكك الزيادة فان غلب
 بني على ظنه وان تساوى الاحتمالان فنصرت **الرابع** ان
 يشك بين الاثنين والثلاث او بين الثلاث والرابع ^{محمدا}
 او بين الاثنين والرابع او بين الاثنين والرابع في **الاول**
 يتم ثم يحاط بركعتين عايسا او بركعة في اعلى رواية
 وفي الثانية كذلك في الثالثة بركعتين من قيام وفي
 الرابعة بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس كما ذكر
 بعد التسليم ولا يحرى على من كثر سهو ولا على من سهر
 في سهو ولا على المأموم ولا على الامام اذا حفظ عليه
 من خلفه ولو سهو في النافلة فخير في البناء ويجزى سجدة
 السهو على من تكلم ساهيا ومن شك بين الاثنين والنجس
 ومن سلم قبل اكمال الركعات وقبل اكمال زيادة ونقصان
^{الركعة} ^{ان يركع} ^{زيد} ^{ونقصان}

في الركوع اذا ذكر وهو رافع
 ان سئل نفسه ومنهم من خصه
 بالاختيارين ولا يشبه البطون
 ولو لم يرفع راسه ولو كان
 بعد انتفاله مضي فصار له
 ركعتا كان او عيود وان حصل
 الاوليين من الرباعية عددا
 وشكك الزيادة فان غلب
 بني على ظنه وان تساوى
 الاحتمالان فنصرت الرابع
 ان يشك بين الاثنين والثلاث
 او بين الثلاث والرابع
 او بين الاثنين والرابع
 او بين الاثنين والرابع في
 الاول يتم ثم يحاط بركعتين
 عايسا او بركعة في اعلى
 رواية وفي الثانية كذلك
 في الثالثة بركعتين من
 قيام وفي الرابعة بركعتين
 من قيام ثم بركعتين من
 جلوس كما ذكر بعد التسليم
 ولا يحرى على من كثر سهو
 ولا على من سهر في سهو
 ولا على المأموم ولا على
 الامام اذا حفظ عليه من
 خلفه ولو سهو في النافلة
 فخير في البناء ويجزى
 سجدة السهو على من تكلم
 ساهيا ومن شك بين
 الاثنين والنجس ومن سلم
 قبل اكمال الركعات وقبل
 اكمال زيادة ونقصان

والثالث

بني على اكثر

واللقعود في موضع قيام والقيام في موضع قعود وهما
 بعد التسليم على الاظهر عتيقها تشهد خفيفة وتسليم لا
 يجب قولا ذكر وفي رواية للحاجي انه سمع ابا عبد الله عليه
 السلام يقول فيهما بسم الله وبالله وحمد الله على محمد وآل
 محمد وسعه مرة اخرى بقول بسم الله وبالله والسلام عليك
 ايها النبي رحمة الله وبركاته والحق رفع مناصب الإمامة
 عن السهو في العبادة **الثاني** **النفقة** من اخذ المصالح
 عمدا او سهوا او فاشته بنوم او سكر مع بلوغه وعقله واستوى
 وجب القضاء عدلا استثنى لا قضاء مع الاغما ^{الركعة}
 للوقت الا ان يدرك الطهارة والصلوة ولو ركعة وفي قضاء
 الغائت لعدم ما يتطهر به ترد واحولها القضاء ومزيت
 الغائت كالحاضر والغائبة على المحاضر وفي وجوب
 ترك الغائت على المحاضر ترد بالسبب الاحتياط ولو قد
 لحاضر مع سعة وقها ذكر اعادة ولا يعيد لو سهو **الى النهاية**
 بعد اعز المحاضر الى الغائت لو ذكر بعد التسليم له

الى النهاية

تليق بها فله ثم ذكر فريضة ابطالها واستأنف الفريضة
 ويقضى ما فات سفره قصر ولو كان حاضرا وما فات
 حضره تماما ولو كان مسافرا ويقضى للزمن زمان رده
 ومن فاته فريضة من يوم ولا يلزمها صلى النبي وثلثا
 واربعها ولو فاته ما لم يحضره قضى حتى يعالج الوفاء و
 يستحق قضاء النوافل الموقوفة ولو فاتت بحض لم ينال كالفريضة
 ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم يتمكن فعن كل
 يوم **يوم يدر الثالث في الجماعات والنظر في اطراف الاول**
 الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في الخمس ولا تجب
 الا في الجمعة والعيدين مع الشريط ولا تجتمع في نافلة
 عدا ما استثنى ويدرك المأموم الركعة بادر الماركون
 وبادركه ركعا على تردد واكل ما يقع بامام ومؤتم
 ولا يصح بين الامام والمأموم ما يمنع المشاهدة وكذا
 بين الصفوف يجوز في المرأة ولا ياتم بمن هو على
 منه بما يعتد به كالأبينة على رواية تمار ويجوز
 الرجوع بين

ولو كانا على ارض واحدة ولو كان المأموم اعلى
 صح ولا يشاء عدا المأموم بما يخرج عن العادة الا مع الضل
 الصفوف ويكون القراء خلف الامام في الاخفا بنية على
 الاشهر في الجهرية ليسمع واولهم قراء ويجب
 متابعة الامام فلو رفع قبله ناسيا اعاد ولو كان عالما
 استمر ولا يقف قدامه ولا يد من يند الا تكلم واصلى
 اثنان وهذا كل واحد منهما كانت ما موما اعاد اولى
 كما كانت اما ما لم يعيد ولا يشترطتا وى الفريضة
 ويقدر في الفريضة بثلثه وبالمقتل والمقتل بثلثه ^{بالموت}
 ويستحب ان يقف الواحد عن بين الامام والجماعة
 خلفه ولا يقدم العارفي امام العزاة بل يتقدم سطهم
 باوراءه كيقيد ولو امت المرأة النساء وقدر معها صفا
 ولو امتهن الرجل وقدر خلفه ولو كانت واحدة و
 يستحب ان يعيد المنفرد صلوة اذا وجد جماعة
 اماما او ماموا وان يخص بالصف الاول الفضلاء
 كان

وان يسبح المأموم حتى يركع الإمام ان سبقه بالقرآن
وان يكون القيام إلى الصلاة اذ قيل قد كانت الصلاة
ويكون ان يقف المأموم وحده الامع العز ان تصلي
نافله بعد الاذان **منها الطريق الثاني** يعتبر في الإمام
العقل والايان والعدالة وطهارة المولد والبالغ على
الاطمئنان ولا يؤتم القاعد القيام ولا الومي القاري ولا
المروءة الشان بالسليم ولا المروءة ذكرنا ولا حتى خضا
للمجد والنزل والامارة اولى من غيرة وكذا الحاشي
اذ اشاح الائمة قدم من يختاره المأموم والرضا لفظ
قدم الاشارة كالقفة فالوقد هم محبة فالوسن فالصبح
صحبوا بسبح للو امام ان يجمع من خلفه الشهادتين
ولو لحدث قدم من يومية ولو ما او اعني عليه قد روى
من يتم بهم ويكر ان ياتم الحاضر بالسافر والمظهر
وان يستأجلب بسوق وان يؤتم الاجد من الارض والحدود
بعد توبته ولا غلظ من يكره المأموم ولا اعني بها
الامر

هذا هو الوجه الثاني
في اعتبار الإمام
في الصلاة

الطريق الثالث في الاحكام **مسألة** في الركوع **الاول** لو علم
فسق الإمام وكفره او حذرته بعد الصلاة لم يبد ولو
كان عالما **اعاد الثانية** اذا خاف فوت الركوع عند
دخوله في سجدة جاز ان يمضي كمال السجدة **الثانية** اذا كان
الإمام في سجدة داخل لم يصح خلو من الجانبين في الصف **الاول**
الثانية اذا شاع في نافله فحرم الإمام قطعها حتى الغوات
ولو كان في ركعة نقل سجدتين الى ركعة واحدة استحب ان يركع
كان امام الاصل قطعها واستأنف معه ولو كان من لا يقدر
به استحب حاله **الثالثة** ما يركع المأموم يكون اول صلاته
فاذا سلم الإمام امه هو باقى **الثالثة** اذا ذكر بعد انقضاء
الركوع كبر وسجد معه فاذا سلم الإمام استقبل هو وكذا
لو اذكر بعد السجدة **الثالثة** يجوز ان يسلم قبل الإمام مع
العدم او يمينه الا انفسا **الثالثة** انما يقف من ركن
الرجال فلو جاء رجال يأتون وجوبا اذ لم يكن لهم رفع
امامهم **الثالثة** اذا استقبل الشيوخ فانقوت صلواتها

مؤمن

او ما يسألوا ثم **كانت** يستحب ان يكون الساجد مكشوف
 والقبضة على ارجلها والمشاقة مع حائطها وان يقف
 الدليل يمينه ويخرج يمينه ويتعاهد غلظه ويدعو
 وخارجا وكيفية الاشراف فيها واعادة ما استهضم
 تقطع المشهد خاصة واستعمال الله في غيره من الساجد
 ويجزم ثمرتها ونقشها بالصورة وان ياخذ منها الى غير
 من طريق او ملك ويعداخذ وادخل النجاسة اليها
 وغسلها فيها واخراج الحصى منها وتعالوا اخرج ويكره
 تعاليتها وان يشرب او يجعل حماريه داخله او يجعل
 طريقا ويكره فيها البيع والشراء وتكبير الجانيون وانفاذ الا
 وتعريف الضوايق وافادة الحدود وانشاد الشعر وعمل الصا
 والنوم ودخولها وفي الغم راحة النوم والبصل وكشف
 العورة والبصاق فان فعله ستره بالتراب **الاربع** في
 صلاته مخوف وهي مقصورة سفرا وحضر جماعة وفردا
 كاذرا صلاته جماعة والعدو في خلاف وجهه القبلة في

وقل الغل

وقل الغل

ايمن هجوه وما كان ان يفاوه بعض ويصل مع الوسا
 الباقيين جازان يصلوا صلوات ذات الرقاع وفي
 كبره اذ اتيان اسمها اذ اذ لم يجلي عن اي عبد الله
 قال يصل الى امام بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى
 يتواضع في الاخرى فيصل على ركعة ثم يجلس حتى يتم
 خلفه ثم يسلم ثم يركب المغرب يصل الاقام بالاولى ركعة
 ويقف في الثانية حتى يتواضع في الاخرى فيصل على ركعة
 ركعتين ويجلس في الثانية حتى يتم من خلفه ثم يسلم
 بهم وصل يجب اخذ السابح فيه نرد واسمعه الوجوه
 سلم يمينه لخدمته واجبات الفرض **وهنا مسائل الاصل**
 اذ انتهى الحال الى السابعة فالصلوات بحسب الامكان
 واقفا او ماشيا او راكبا ويسجد على فريش جبهه والاق
 مؤميا واستقبل القبلة ما امكن من التكبير والحمد لله
 لم يمكن من الايام اقتصر على تكبيرتين عن السابعة
 وتلويح عن التلويح يقول في كل واحدة سبحان الله

ويطيل الشهد

وللعائقة

والله لله ولا اله الا الله والله أكبر فإنه يجري عن
 الركوع والسجود **الثانية** كل اسباب الخوف يحوز معها القصر
 والانهقال الى الاما سمع القويق والاقصصار على
 القبيح ان خشي مع الاما ولو كان الخوف من لحي او سمع
الثالثة الموحل والغريق بصلبان بحسب الامكان ابناء
 ولا يقصر احد من عدد صلوة الرعية مفر او خوف
الخامس في صلوة المسافر والنظرة الشرط والقصر **والثانية**
الشرط خمسة الاول المسافة وهي اربعة وعشرون ميلا
 والميل اربعة الاف ذراع تعويل على المشهور بين الناس
 او قدر مد البصر من الارض تعويل على الوضع ولو كان
 اربعة فاشمخ واراد الرجوع ليومه قصر لابل من كون
 المسافة مقصودة فلا يقصد ما دونها ثم قصد مثل
 ذلك ولم يكن له قصد فلا يقصر لو تمادي في السفر ولو
 قصد مسافة فجاء وزمعا الا اذا انتم توقع رفقة قصر
 بينه وبين شهره لم يجرى الاقامة فلو كان دون ذلك

انتم الثانية ان لا تقطع السفر بعزم الاقامة فلو غرم
 مسافة وله في اشائها منزل قد استرطنه استمر
 او غرم في اشائها اقامة عشق اليم ثم ولو قصر مسافة
 فبمساعدا وله على اشائها منزل قد استرطنه القدر المذكور
 قصر في طريقه وانتم في منزله واذا قصر ثم نوى الاقامة لم
 يعد ولو كان في الصلوة **انتم الثالثة** ان يكون السفر مباحا
 فلا يرتفع العاصي كالمتبع للجابر والروحي بصيرة
 ويقصر لكان الصيد للعلجة ولو كان للجهاد قبل يقصر
 صومه وتم صلواته **الاربع** ان يكون سفر الكثر من حضرة
 كالبدوي والراعي والكاري والملاح والتاجر والامير
 والاجير والرايد والبريد وضابطات لا يتم في بلدته
 اليوم ولو اقام في بلدة او غير بلدة ذلك قصر في هذا المختص
 بالكاري فيدخل فيه الملاح والاجير ولو اقام خمسة قيل
 يقصر صلواته نهارا ويوم ليل ويوم شهر رمضان على رواية
الخامسة ان يتغير بلدان البلد الذي يخرج منه او في

وإليه إلا أن يكون حيا هو الذي يتركه وتركه
 القرض على القرض أن تركه بما المحل والآخر به
 استحب الله ما فيه وما يشترط في الأنعام
 الثلاثة الدبل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة وفي
 الغلات الأربع الخطة والشعير والتمر والزبد لا
 تجزى فيما عداها ويحجب كل ما ينبت في الأرض مما
 يكال أو يوزن عدا الخضرة في مال التجار قولا
 أصحها الاستحباب في خيل الأناث ولا يستحب في ذلك
 كالغناك والحبر والريق ولذكرك ما يخص كل جنس
القول في تركه الأنعام والنظير في الشرايط واللاحق
 والشرايط أربعة **الأول** النصب وهي في الإبل الساعة
 تحت كل واحد منها خمس في كل واحد ساعة فإذا
 بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين
 ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين ففيها حقة

فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت
 إحدى وتسعين ففيها حقتان ثم ليست في الزايد شي
 حتى يبلغ مائة وإحدى وعشرين في كل حقة حقة
 وفي كل أربعين بنت لبون وإذا ما في البقر فبانت ثلاث
 وفيها تبع أو تبعين وأربعون وفيها مسنة وفي الغنم
 حقة نصيب أربعين وفيها شاة شهابية وإحدى وعشرون
 وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيها بنت فإذا
 بلغت ثمانمائة وواحدة في مائتان أشهرها أن فيها
 أربع شياه حتى يبلغ أربع مائة فصاعدا في كل مائة شاة
 وما نقص فعن وجوب الفريضة في كل واحد من النصب
 ولا يتعلق به ما زاد وقد جرت العادة بتسمية
 ما لا يتعلق به الركبة من الإبل شقا ومن البقر وقصا
 ومن الغنم غنم **الشرط الثاني** الشتم فلا تجزى في العلوق
 وأربعين بعض الحول **الثالث** الحول وهو ما أعسر حركته
 وإن لم يكن له اسم ولا يحسب له الشتم الحول السحال بل يعتبر

أولها أن يكون من الإبل أو البقر أو الغنم
 فبانت ثلاث في البقر فبانت ثلاث
 وفيها شاة شهابية وإحدى وعشرون
 وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة
 وفيها بنت فإذا بلغت ثمانمائة
 وواحدة في مائتان أشهرها أن فيها
 أربع شياه حتى يبلغ أربع مائة
 فصاعدا في كل مائة شاة وما نقص
 فعن وجوب الفريضة في كل واحد من
 النصب ولا يتعلق به ما زاد وقد جرت
 العادة بتسمية ما لا يتعلق به الركبة
 من الإبل شقا ومن البقر وقصا ومن
 الغنم غنم **الشرط الثاني** الشتم
 فلا تجزى في العلوق وأربعين بعض
 الحول **الثالث** الحول وهو ما أعسر
 حركته وإن لم يكن له اسم ولا يحسب
 له الشتم الحول السحال بل يعتبر

في الحول كما في الأسماء ولو تم ما نقص عن النصارى في
 إنشاء الحول استأنف حوله من حين تمامه ولو ملكه لا
 أحرك كان له حوله بغيره ولو ملك النصارى قبل الحول سقط
 الوجوب وإن قصد الفرار ولو كان بعد الحول لم يسقط
الراجح أن لا تكون العوار **أما** الكول الحق فبال **الأول**
 الشاة الماخوذة في الركوة أقلها الجذع من النضان
 أو النحر من المعز ويجزئ الذكر والأنثى وبنت المخاض هي
 التي دخلت في الثانية وبنت البون هي التي دخلت في
 الثالثة والمخنة هي التي دخلت في الرابعة والخدعة
 هي التي دخلت في الخامسة والبيع من البقر هو الذي
 يسكن سنة ويدخل في الثانية والسنة هي التي دخل
 في الثالثة ولا تؤخذ الرقي ولا الميضة ولا الهامة في
 ذوات العوار ولا تعد الأكلية ولا حق القرب **الثانية**
 من وجب عليه سن من الأول ليست عنده وعند
 أعدائها بسن فمها وأخذ سناتين أو عشر دورها

ولو كان عند الأول دفعها ومعايا سنين أو عشرين
 دورها ويجزئ ابن البون الذكر عن بنت المخاض **مها**
 من غير جبر ويجزئ أن يدفع عما يجزئ النصارى **الأول**
 وغيرها من غير الجنس القيمة الشاة والمخنة الفضل وسنك
 في النعم **الثالثة** إذا كانت النعم مرضاً لم يكلف صبي
 ويجزئ أن يدفع من غير غنم البلد ولو كانت أدون **أربعة**
 أو جمع بين **مها** في الملك لا يفرق بين جمع فيه
 ولا اعتباراً لمخاطبة **القائمة** الذهب والفضة
 ويشترط في الوجوب النصارى الحول ولو كان منقوشين
 بسكة العامة وفي قدر النصارى الأول من الذهب **أولاً**
 أشهرها عشرين ديناراً وفيها عشرة وأربعمائة كل إذا
 أربعة ففيها قيراطان وليس من نقص عن أربعة **أربعة**
 الفضة **الأول** ما يتأدهم ففيها خمسة دراهم وكل إذا
 أربعين ففيها درهم وليس من نقص عن أربعين **أربعة**
 سنتين أو أربعين دراهم فما في حساب من الشعيير يكون قد

أو يعون

أو يعون

العشقة سبعة مثاقيل ولا زكاة في السابك او في الحبل
وزكوة اعاريه ولو قصد بالسبك القرقر الحولم خبز
الزكوة ولو كان بعد الحولم سقط ومن خلف لعلاله غنمة
قد انبصا واذا المدة وحال عليه الحول وجبت عليه
زكوة لو كان شاهدا ولم تجب عليه لو كان غائبا ولو
يجز جالس المحض اخر القول في زكاة الغنم لا تجب
الزكوة في ثمن من الغنم الاربع حتى تبلغ نصابا وهو خمسة
اوسق كل وثنى سنون صاعا يكون بالعرقي الفين وسبعائة
رطل ولا هدير فيما زاد بل بحفصه وان قال ويقبلون الزكوة
عند تسمية حنطة او شعير او زيبا او تمر وقيل اذا
احمر الخلل او صفرا ونفقة المحرم وقت الاخراج
اذا صفت الغنم ونجعت الثمرة ولو تجت الغنم اذا اذا
نمت في الملك ما يباع حيا او ميت وحب وما يتيسر
او بعل او عذبا فيه العشرة وما يسهل النواضع والدوا
فيه نصف العشرة واجتمع الامران حكم للوعاء ولو

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

تأويأخذ من نصفه العشر من نصفه نصف العشر
والزكاة بعد المونة **القول فيما يجب فيه يشترط**
^{أربعة شروط الزرع وأخراج نصفه السلطان}
في مال التجارة للحوك أن يطلب برأس المال الزناجحة
للعول كله وإن يكون قيمته نصابا فصاعدا فيخرج الزكاة
رح عن قيمته درهم أو دنانير ويشترط في الجبل تحول
لحوك السوم وكوخا أنافجخرج عن العيق دينار
وعن البرفون دينار وما يخرج من الروض على السحب
فيه الزكاة حكمه حكم الرخاس لأربعة في اعتبار السقي
وقدر النصب وكيفية الواجب **الذكر الثالث** في وقت الوجوب
إذا حصل الك عشرين جبة الزكاة وتعتبر شرائط الوجوب فيه
كله وعند الوجوب يقع رفع الواجب لا يجوز تأخير
الأداء كما تنظر المستحوق وشبهه وقد إذا عجزها جاز
تأخير جاشعرا أو شيئا وهو شبهة جواز التأخير لا
بالعذر فله بتأخير غير زواله ولو أخرج إمكان التسليم
ضمن لا يجوز تأخيرها قبل وقت الوجوب على الشئ الزكاة

من النصارى على اهل الاسلام
الشؤون عابد الصالح
لجميع النصارى بعد اختلاف
للمناصرة عنه

ويجوز دفعها الى المستحق قرضا واحدا ذلك عليه
 من الزكاة ان تحقق الوجوب في الغايض على صفة لا تحق
 ولو تغيرت حال المستحق استأنف المالك الاخراج ولو
 عدم الحق في بلده فقالها ولم يعين لو تافست بعض
 لو تافست وجوده والنية معتبرة في اخرجها وعلها
الركن الرابع في المستحق والنظر في الاوصاف والا
 وضافه الواحق **اما** الاوصاف فثمانية الفقراء
 والمساكين وقد اختلفت في احوالهم ولا يمتنع
 منهم والضابط من لا يملك مؤنة سنة له وعلها
 ولا يمنع لو ملك الارض والادب وكذا من يده ما يتعيش
 ويعجز عن استئجار الكفاية ولو كان سبعه درهم ومنع
 من يستعمل الكفاية ولو ملك خيرا كذا يمنع ذو العتقة
 اذا نهضت بجلبته ولو دفعها المالك بعد اجهته
 من اذ كان اخذ غير مستحق ارجحت فان تعذر فلا
 ضمان على الدافع **والعاسوت** وهم جباة القصد
 في الحقيقة

في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

والفاقة وهم الذين يستألون الى الجهاد بالاسهام في
 الصدقة وان كانوا كاهنا **والفاقة** وهم المكاتبون والعبيد
 الذين تحت الشدة ومن وجب عليه كفارة ولم يجد مخرج
 ولو لم يجد مستحق جاز ابتداء العبد ويعتق **والفاقة**
 وهم الذين في غير معصية دون من صرفه في المعصية
 ولو جعل الامان قبل منع وقدا وهو شبه ويجوز
 مقاصد المستحقين في فتمته وكذا لو كان الدين على
 من يجلبه وتفاق جاز القضاء عنه حيا وميتا
وفي سبل الله وهو كل مكان قرية او مصلح كل جهاد
 والنج وبناء القناطر وقيل يختص بالجهاد **والفاقة** وهو
 المنقطع به ولحق كان غنيا في بلده والضيف لو كان
 سفرها معصية منع **اما** الاوصاف العبرة في الفقر
 والمساكين فاربعة **المانع** او يعطى منهم كافر ولا مسلم
 غير محقق وفي صرفها الى المستضعف مع عدم العارفة
 نزهة واسمها المنع وكذا في الفطرة ويعطى الطفل المومن

والفاقة

الحج **الثالث** لا تجب الكفارة في شيء من الصيام عدا

شهر رمضان ^{والمعدة المعوية} وقضاء شهر رمضان بعد

الزوال والاعتكاف ^{وجبه} **الرابعة** من اجنبه يوم

ناويا للفصل حتى طلع الفجر وقضاء ولا كفارة ولو

انتهى ثم نام ثانيا فعليه القضاء ولو انتهى ثم نام ثلثا

قال الشحات عليه القضاء والكفارة **الفصل** في القضاء

دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل

المعطر والفجر طالع ظان ايقاف الليل مع القدرة على

وكذا مع الاخلال ودخول الخمر بقاء الليل مع القدرة على

المراعاة والفجر طالع وكذا لو ترك قول الخمر بالفجر لظنه

كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخلل باليه في دخول الليل

فاخرجه وان كذب مع القدرة على المراعاة والافطار ^{لظنه}

المهمة دخول الليل ولو غلب عليه ظنه دخول الليل لم يفتن

وتعد القوي كونه لم يقض وايصال الماء الى الحلق

متعديا لا لصلاة وفي الجاهل القضاء بالحقنة ^{فولان}

من اجنبه يوم ناويا للفصل حتى طلع الفجر وقضاء ولا كفارة ولو انتهى ثم نام ثانيا فعليه القضاء ولو انتهى ثم نام ثلثا قال الشحات عليه القضاء والكفارة الفصل في القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل المعطر والفجر طالع ظان ايقاف الليل مع القدرة على وكذا مع الاخلال ودخول الخمر بقاء الليل مع القدرة على المراعاة والفجر طالع وكذا لو ترك قول الخمر بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخلل باليه في دخول الليل فاخرجه وان كذب مع القدرة على المراعاة والافطار المهمة دخول الليل ولو غلب عليه ظنه دخول الليل لم يفتن وتعد القوي كونه لم يقض وايصال الماء الى الحلق متعديا لا لصلاة وفي الجاهل القضاء بالحقنة

اشبهها انه لا قضاء وكذا من نظر الى امرأة فامتنى **الثاني**

يشكر الكفارة مع تغاير الايام وهل يشكر بتركه ولو طلع

اليوم الواحد قبل نومه واشبهه اخلالا يشكر ويعز من

افطره مستحار ومحر ثانيا فحان عاد ثلثه قبل **الفصل**

من وطئ زوجته مكرها لها الزمة كفارتان ويعز ^{ولا فرق من الدار والمخيم}

دونها ولو طأ وعنه كان على كل منها كفارة ويعز ان

الثالث من ينج منه ويعز في الرجل العقل والروم ^{كل واحد منهما عشرة سنين سوطا عاد}

وكذا في المرأة مع اعتبار الحائض والنقاس ^{فمن نظر بالليل وجب الغسل بالماء ومع اخلال به بعد الوضوء}

فلا يصح من الكافران وجب عليه ولا من الجن والغي

عليه ولو سبقت منه الذنية على الاشد ولا من

الحائض والنقاس ولو صادف ذلك اول جزء من النهار

او اخر جزء منه ويصح من الصبي المميز والمسنخ اذ صرح

فعله ما يجنب عليها من اغسال ويصح من المسافر في

النذر للعين المشترط سفر وحضر على قول مشهور

وفي ثلثة ايام لهم المنة وفي بدل البدن لمن افاض

من اجنبه يوم ناويا للفصل حتى طلع الفجر وقضاء ولا كفارة ولو انتهى ثم نام ثانيا فعليه القضاء ولو انتهى ثم نام ثلثا قال الشحات عليه القضاء والكفارة الفصل في القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل المعطر والفجر طالع ظان ايقاف الليل مع القدرة على وكذا مع الاخلال ودخول الخمر بقاء الليل مع القدرة على المراعاة والفجر طالع وكذا لو ترك قول الخمر بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخلل باليه في دخول الليل فاخرجه وان كذب مع القدرة على المراعاة والافطار المهمة دخول الليل ولو غلب عليه ظنه دخول الليل لم يفتن وتعد القوي كونه لم يقض وايصال الماء الى الحلق متعديا لا لصلاة وفي الجاهل القضاء بالحقنة

في قضاء النكاح

اشبهها

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك
على الاظهر لان يكون سفره اكثر من حضره او يعجز
عشره والصبي المميز يؤخذ بالواجب ليس استحبابا بل طاعة
ويؤمر به عند البلوغ ولا يصح من المريض مع التقرب به
ويصح لو لم يقربه ويرجع في ذلك الى نفسه **الرجل** في اقامته
وهي اربعة واجبة ونذبة ومكررة ومخطفة والوجه
سنة شهر رمضان والكفارات ودم النحر والغفران
في معناه والاعتكاف على وجهه وفضا الواجب العين
اما شهر رمضان فالنظر في علامته وشروطه واحكامه
الاول علامته وهي رؤية الهلال او شراؤه وجعل عليه
صومته ولو انفرد بالرؤية ولو راى شايئا او مضى
شعبان ثلثون يوما وجب الصوم عاما ولو لم يتيقن
ذلك قبل فقل لواحد احتياط للصوم خاصة قبل
لا يقبل مع الصحبة الا من نفس او اثنان من خارج
وقبل شاهدان **كأن** وهو اظهر ولا اعتبار

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

بالحمد لله ولا بالعدد ولا بالغيبوبة بعد الشفق ولا

بالحمد لله ولا بالعدد ولا بالغيبوبة بعد الشفق ولا
بالطوق ولا بعد سنة ايام من حلول الماضية وفي
العمل يؤتى قبل الزوال بتردد ومن كان يجتهد لا يعلم
الاصالة تؤتى صيام شهر فان استمر الاشياء اجزاء
وكذا ان صادف ولو كان بعده ولو كان قبله استأنف
ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني فعمل الاكل والشرب
حتى يتبين خطبه والجماع حتى يفي بطول يومه قد وقع
والاغتيال ووقت الافطار ذهاب الحر الشربة
ويستحب تقديم الصلوة على الافطار لان تنازع نفسه
او يكون من يتوقع افطاره واما شروطه فثمان
الاول شرطه الوجوب وهي سنة البلوغ وكالاعتق
فلا يبلغ الصبي وفاق الخبز او الغر عليه لم يجب على
احد من الصوم الا ما ذكره في كماله والصحيح
المريض والافاقمة او حكمها ولو زال السبب قبل الزوال
ولم يتناول مسك واجبا واجزاء ولو كان بعد الزوال

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

من غفلات قبل الغر وبعمدا ولا يصح في واجبة ذلك

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

او قبله وقد تناول المسكندى وعليه القضاء والمخال
 من الحيض النفاس **الثاني** شرط القضاء وهو تذكير
 وكال العفو والوسوم فلو يقضى ما فاته لصغر وجوب
 او اعاء او كفر المرتد يقضى ما فاته وكذا كونه كافرا
 مع التمكن عاصدا او ناسيا واما احكامه فثلاثة مسائل
الاول الميضي الاستبراء الى رمضان اخر سقط الفرج
 على الاظهر تصديق من الماضي لكل يوم يحد ولو برأوا
 في غيره القضاء ولم يقض صام الحاضر قضى الاول ولا
 كفارة ولو ترك القضاء بما ونا صام الحاضر وقضى الاول
 وكفر عن كل يوم منه بمدا **الثانية** يقضى عن المني الكبير
 ولله ما تركه من صيام لمض وغيره ما تمكن من قضائه
 ولم يقضه ولو ما شفي من مرضه لم يقض عنه وجوبا وتحت
 وروي القضاء عن المسافر ولو ما في ذلك سفر الاول
 مراعات التمكن ليحقق الاستقرار ولو كان وليا وقضا
 بالحصى ولو تبرع بعض صحبه ويقضى عن المرأة ما تركته
 الا في الام

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

على تردد **الثالث** اذا كانت الايام التي فاته قضا قبل
 تصديق من التركة عن كل يوم يحد ولو كان عليه
 مقابعا جاز ان يقضى في اليومين ويصدق في كل يوم
الرابعة في رمضان مخير حتى نزول الشمس بل في غيره
 المضي ولو افطر عن غير عذر اطعم عشرة مساكين ولو لم
 صام ثلثة ايام **خامسة** من شئ على الجنب حتى خرج
 الشهر فله روي قضاء الصلوة والصوم والوضوء
 الصلوة حسب ما بقية اقسام الصوم فسيأتي
 اما انها ان شاء الله تعالى **السادس** من الصوم منه
 ما لا يجزئ قناتان الصوم جنة من النار ومنه
 ما يجزئ قناتان والمركب منه اربعة عشر صوم او خمس
 من الشهر واوله اربعة من العشر الثاني واخر خمس
 من العشر واخير ويجوز تأخيرها مع الشق من
 الصفاء الى الشتاء ولو لم يجز تصديق عن كل يوم بهد
 وصوم ايام البيضة يوم الغدير ومولد النبي عليه السلام
 في كل يوم من الايام

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

هذا هو القدر الذي يجب ان يكون عليه
 في كل يوم من الايام
 من الصوم والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الحكمة والبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الحكمة والبرهان

وبعد من وجوه الارض يوم عرفة لمن لم يضيق
حقه الاول وصوم عاشوراء ثانيا ويوم المصالحه
تجسد في جملة اولاد في الجنة ورجب كله وشعبان كله
ويستحب المساك سبعه مواطيل المسافر اذا قدم بلده او
بلد الغريم فيه او في سنة بعد الاول او قبله وقد تناول
وكذا المريض اذا برأ وتسهل الحائض انفسا والكافر
والعبي والمجنون والنعم عليه اذا زالت اعذارهم في اشياء
الهلال ولولم يتناولوا ولو يصوم الضيفه بامتنان
اذن مضيقه ولو المراه من غير اذن الزوج ولا الولد
من غير اذن والده ولا المملوك من غير اذن مولاه
ومن صام يوما ودعي الى طعام فالأفضل الاقطار
المحظور صوم العيدين واليام التشرع لمن كان
يحيى وقبل الفاتية اشهر الحرم بصوم شهر رمضان
وخلفها العيد واليام التشرع لو رآه زارعه والمشهور
عدم النع وصوم اخر شعبان بنية الغرض والمحصن
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الحكمة والبرهان

والصمت والوصال وهران يجعل عشاءه سجدة
وصوم الواجب سفر عدا ما استثنى **الخامس** في الواجب
وفيه مسائل **الاول** المريض يلزمه الاقطار مع ظن
الضرورة ولو كلفه لم يجز **الثاني** المسافر يلزمه الاقطار
ولو صام عالما بوجوب قضاءه ولو كان جاهلا لم يجز
الثالث الشروط المعبره في قصر الصلوة معتبره وفي قصر
الصوم ويستطرف في قصر الصوم بتبنيئ النية وقبل
السطر خروجه قبل الزوال قبل يقصر ولو خرج قبل
الغروب وعلى العبد ان لا يفطر الرحيب بتوازي
جدران البلد الذي خرج منه او يحفظ اذنه **الرابعة**
الشخ الوجبة اذا عمل تصدق عن كل يوم بمد من طعام
وقبل لا يجز عليه مع العجز ويستدكان مع المشقة
وذو العطاءش يفطر ويصدق عن كل يوم بمد من
بره قضيه والحامل المقرب والمضغة القليلة اللبن
لها الاقطار وقصد كان لكل يوم بمد وقصد كان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الحكمة والبرهان

سنة

لا يجب صوم النافلة بالشروع فيه ويكره افطاره
الثاني كل ما بشرط فيه الشايع اذا افطر لعذر يبيح
 وان افطر لعذر استأنف الاثنية مواضع من وجوب
 عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهر ومن كان
 شيخا ومن وجب عليه صوم شهرين فصام خمسة
 عشر يوما وفي ثلثة الايام عن حدي التمتع اذا لم
 يوفين وكان الثالث العيد افطروا ثم الثالث بعد
 ايام التشريق ان كان يعني ولا ينبغي لو كان الفاضل غيره
كتاب الاعتكاف والكلام في شروطه اقسامه
 واحكامه اما الشروط فثلاثة النية والصوم والرجوع
 الا في زمان صحيح صوم صحيح منه والعدد وهو ثلثة
 ايام والمكان وهو كل مجمع جامع وقبله لا يصح الا
 في احد المساجد الاربعة بمكة والمدينة وجامع
 الكوفة والبصرة والواقعة في موضع الاعتكاف فلو
 خرج ابطاله الا الضرورة او طاعة مثل تسليم جنازة

مؤمن او عيادة مريض او شهادة ولا يلحق بالرجوع
 ولا يبيح تحت ظلال ولا يخرج المجدد الا بكاملها
 اقسامه فهو واجب وندب فالواجب ما وجب
 وشبهه وهو يلزم بالشروع والندب ما يتبعه ولا
 يلزم بالشروع فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث
 قولان المروي انه يلزم قبل الاعتكاف ثلثة ايام فهو يلزم
 في اليد فان اعتكف يومين اخرين وجب الثالث **الثاني**
 احكامه فبالاول **الاول** يستحب الاعتكاف بشرط لا يلزم
 فان شرط جازله الرجوع ولم يلزم القضاء ولو لم يلزم
 ثم مضى له يومان وجب الا تمام على الرواية ولو عجز عن
 خرج فاذا ازال وجب القضاء **الثاني** يلزم على الاعتكاف
 الاستئذان بالبناء والبيع والشراء وشتم الطير وقبل
 جرم عليه ما يلزم على الحرم ولم يثبت **الثالث** يفسد
 الاعتكاف ما يفسد الصوم ويجب الكفارة بالجماع
 فيه مثل كفارة شهر رمضان لئلا كان او نهار اولو

كان في شهر رمضان هذا الزينة كفارة ولو كان
غير الجوع ما يجب الكفارة في شهر رمضان فان
بالله الميعين انست الكفارة وان لم يكن معينا او غير
فقد اطلق الشرحان لزوم الكفارة ولو حصا ذلك
كان اليق بذهبها **كتاب الحج** والنظر
المقدم والمقاصد **المقدمة الاولى** الحج اسم لجميع المناسك
المودعة في المشاعر الخمسة وهو فرض على المستطيع
من الرجال المختاتفي والنساء ويجب باصل الشرع
مرة وجوبا مضيقا ولا يجب التكرار وشبهه بالاعتبار
والافساد ويستحب لطاقه الشرايط كالفقير والمملوك
مع اذن مولاه **المقدمة الثانية** في شرايط حجة الاسلام
وهي ستة البلوغ والعقل والحرية والزاد والراحلة
والتمكين من المسير ويدخل فيه الصحة وامكان الركوب
وتخلية السبيل **فصل** في وجوب الحج على الصبي ولا الجنون
وبعض الاحرام من الميز وبالصبي غير المميز وكذا الصبي المميز

ولو حج بها لم يجزئها عن الفرض ويصح الحج من الصبي
مع اذن المولي لكن لا يجزئ عن الفرض لان يدرك
احد الوصفين متقاربا من الاحالة له ولا زاد ولا حجة كما
يذكر ويعد ولو استطاع ولم يزل له الزاد والراحلة كما
مستطاعا ولو حج ببعض الخصال لم يجزئ عن الفرض ولا
يضمن فاضل عن الزاد والراحلة يكون بمسبب الحجة
يرجع ولو استطاع فقد كبر وعرض لو غدر وفي وجوب
توسعة فكلان المروي انه يستحب لو نزل العذر
حج ثانيا ولو مات مع العدة لم يجزئه النيابة وفي اشتراط
الرجوع الى الصفة وبضاعة فكلان استنبها انه لو بشرط
ولا يشترط في المرة وجود دم وميكافى ظن السلامة ومع
الشرايط الحج ما سببا او ينفقه غير وجهه والرجوع كما
افضل اذا لم ينقص عن العبادة واذا استمر الحج فاحمل
فرضه من اصل تركه ولو لم يختلف سوى الرجوع
عنه من اوب لا ماكن وقيل من بداه مع السعة ومن

بعض الفقهاء لا يجزئ الصبي

م

وعيب عليه لا يجزى تطوعا ولا يجزى المودة نداء الرعاة **تحتها**
 ولا يشترط اذا نهى في الواجب كذا في الحدة **الرجعة** **سائل**
الاول اذا نهى حجة غير حجة الاسلام لم يتداخلوا
 ولو نهى حجة مطلقا قبل الجري ان يجزى منه النذر **عج**
 لا يردم ولا يجزى حجة الاسلام عن النذر **فيل** لا
 يجزى احد عما عن الاخرى وهو انه **الناهي** اذا نهى
 ان يجزى ما شأنا وعليه من في موضع العصور فان ركب
 طريقه فشي ما شأوا وان ركب بعضا ففيه مشي ركب
 وقبل يقضي شيئا لا يخلو له بالصفة ولو عجز قبل ركب
 لا يسوق بده وقبل ركب ولا يسوق **فيل** ان كان مطلقا
 توقف المكنة وان كان معينة بسنة سقط **فيل** **الناهي**
 المخالف اذا لم يخلو مكن لم يعد له استبصار ان الخلق عا
القول في النيابة ونشترط فيه الاسلام والعقل
 وان لا يكون عديدا واجبا ولو بيع نيابة الكافر ولا
 نيابة المسلم عنه ولا على المخالف الا عن الوجه لانيابة

الج

من الشئ

المون

المجنون ولا الصبي غير المميز ولو بد من نيابة وتعين
 الشئ عنه في المواطن ولا يسقط من عيب عليه ولو لم
 يجزى عليه جاز ان لا يكره ويجزى نيابة المرأة عن المرأة
 والرجل ولو ان النائب بعد ان حرم ودخل الحرم
 اجزا وبالي النائب النوع المستطوع **فيل** يجوز ان يعدل الى
 التبع ولا يعدل عنه **فيل** لو شرط عليه الحج على طريقه
 الحج بغيره صا ولا يجوز للنائب الاستئابة الاسم الا ان
 ولا يجزى نفسه لغيره المستأجرة في السنة **فيل** لا يجوز
 لها ولو صدق في الزكاة الاستعانة من الاجرة **فيل** **الناهي**
 ولا يلزم اجابته لو نهى الحج على الاشبه ولا يطاف على كافر
 متماكن من الطهارة لكن يطافون ويطافون من من لم
 نجس الوضوء **فيل** لا يجزى انسانا فطاف به امة **فيل** **الناهي**
 طواف ولو حج عن ميتة عابري اللبث وهو الاجبر
 كفارة جنايته في ماله ويسحب ان يذكر الموتى عنه في
 المواطن وان يعيد فاحصل الاجرة وان يتم له الى غيره

والى بعد الحج الفحجة اذا استبصر ولو كانت مخزبة
 ويكره ان تنزل المرأة الصبية **مسألة** الاولى من اوصي
 الحجية ولم يبين انصرف الى الحج **مسألة** الثانية لو اوصي ان
 حج عنه ولو سبق ان عرف المكاتب حج عنه حتى يستوي
 ثلثه والواقة قصر على **مسألة** الثالثة لو اوصي ان حج عنه كل
 سنة بمال معين فقص جميع ما يمكن الاستحجار ولو كان
 ضيقا من سنة **مسألة** الرابعة لو حصل نذر انسان ماله
 لميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان الوارث لا يؤدو **مسألة** الخامسة
 عند جهازان يقتل قدر حجة الحج **مسألة** السادسة من استأجر
 وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة اخرجت
 حجة الاسلام من الاصل والمندورة من الدلت وفيه
 وجه اخر **القائمة السادسة** في انواع الحج وممكنه تمتع
 وقران وافراد والتتميم هو الذي يقدم عمره امام حجة
 تأديها التمتع ثم ينشئ احراما بالحج من مكة وهذا
 فرض من ليس من حاضري مكة وحده من بعد

مسألة
 لو اوصي
 ان يحج
 عنه
 ولو
 سبق
 ان
 عرف
 المكاتب
 حج
 عنه
 حتى
 يستوي
 ثلثه

عنها ثمانية واربعين ميلا من كل جانب **مسألة** السابعة
 ميلا فصاعدا من كل جانب ولا يجوز هكذا العدول
 عن التمتع الى الافراد والقران **مسألة** الثامنة لو اوصي ان
 يحج عنه ولو سبق ان عرف المكاتب حج عنه حتى يستوي
 ثلثه والواقة قصر على **مسألة** التاسعة لو اوصي ان حج عنه كل
 سنة بمال معين فقص جميع ما يمكن الاستحجار ولو كان
 ضيقا من سنة **مسألة** العاشرة لو حصل نذر انسان ماله
 لميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان الوارث لا يؤدو **مسألة** الحادية عشر
 عند جهازان يقتل قدر حجة الحج **مسألة** الثانية عشر من استأجر
 وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة اخرجت
 حجة الاسلام من الاصل والمندورة من الدلت وفيه
 وجه اخر **القائمة السابعة** في انواع الحج وممكنه تمتع
 وقران وافراد والتتميم هو الذي يقدم عمره امام حجة
 تأديها التمتع ثم ينشئ احراما بالحج من مكة وهذا
 فرض من ليس من حاضري مكة وحده من بعد

الماتعة ما يفرق الحج بنحو
 كالحجرات والمشترة

بالعقود من المقاتلة

مسألة
 لو اوصي
 ان يحج
 عنه
 ولو
 سبق
 ان
 عرف
 المكاتب
 حج
 عنه
 حتى
 يستوي
 ثلثه

مكة وكل من كان منزله اقرب من الميقات فبقائه
 منزله وكل من حج على طريق فبقائه مع أهله ويجزئ
 القتيبان من الحج وأحرى حكام المواقيت شيميل على سبيل
الاول لا يصح الا حرام قبل الميقات الا اذا شرط
 ان يقع في شلح الحج او العرة المفردة في حرجيل حشي
 تقضيه **الثاني** لا يجوز الميقات الا حراما ولو
 اليه لم يجز منه فان لم يتمكن فخرج له ان كان
 عامدا ويجزئ من موضع ان كان جاهدا او
 ناسيا او لا يريد التمسك لو دخل مكة خرج الميقات
 ومع التقدير الى ادنى الحل ومع التقدير فخرج من مكة
الثالث لو نسي الحرام حتى اكمل مناسكه فالروي
 انه لا قضاء وفيه وجه القضاء **بمخرج** **الما**
 في افعال الحج وهي الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر والذبح
 بمنى والطواف في ركعتين والسعي وطواف النساء وركعتاه
 وفي وجوب رمي الجمار والحلق او التقصير وتزداد عليه

ويجوز

الوجوب

الوجوب وسحب الصدقة امام التوجه وصدقة
 ركعتين ويقضي على ابداره ويدعو ويقرأ فاتحة الكتاب
 اما من ومن يمينه وشماله وايه الكرسي كذلك
 وان يدعوا ليكرات الفرج وبالادعية المأثورة **الثاني**
في الاحرام والغزاة مقدمة وكيفية واحكامه و
 مقدمة كلها مستحبة وهي توفير شعر راسه من
 اول ذي القعدة اذا اراد التمسك وبنا اذا اخل وجبة
 وتطيف حصه وقص اظفاره والاخذ من شارب
 وازالة الشعر من جسده وابططيه بالنورة وليكان
 مطلقا اجزا اما المبيض خمسة عشر يوما والغسل
 لواكل اوليس لا يجوز له ان يغسله استحبابا او
 يجوز تقديم الغسل على الميقات لمخاف عوف النساء
 ويعيد له وجده ويجزئ غسل النهار ليومه وكذا
 غسل الليل ليلته ما لم يتم ولو احرم بغير غسل
 او بغير صلاة اعاد وان يجزئ عقيب فريضة الظهر

ويجوز

او عقيب فريضة ولو لم يتفق فعقب بيت ركعات
 واقوله ركعتان بقصره في الاولى الحمد والصدوق والثانية
 الحمد والحمد ويصل في الثانية الاحرام ولو في وقت الفريضة
 سالم بضييق واما الكيفية فتشمل على الواجب الذي
 فالواجب ثلثة النية وهوان بقصد بقلبه الى الخشوع
 من الحج والعمرة والغرض من التمتع او غيره والصفة ثلثا
 واجبة غير موحدة الاسلام وغيرها ولو نوي
 نوعا ونطق بغيره فالعبرة بالنية **الساكنة** التلبس
 الاربع ولا يفقد الاحرام المفرد والمتمتع الا بها اما
 القارن فله ان يعقد بها او بالاشعار او بالتعليق على
 الظاهر وموثرها ليك اللهم ليك ليتك لا تترك
 لك ليتك فيلبيضك الى ذلك ان العمد والعمدة
 والملك شركك لك ليحك وما زاده مستحب ولو عقد
 احرامه ولم يلبس لم يلزم كفارة بما يفعله والاخرى
 بخير من ترك لسانه والاشارة بغيره **الثالث** لبس ثوب

الاحرام ومما وجب ان يلبس من الثياب ما يباح الصلوة فيه
 لا الرجل ويجوز لبس القباء مع عدم معها ما يوجب في
 لبس الخمر والخرقة ولباس اشهرها المنع ويجوز لبس
 اكثر من ثوبين وان تبدل ثيابا بحرامه ولا يوطئ
 الا فيهما استحبابا والتدبير رفع الصوت بالنية
 للحج اذا عدلت لجلته البداء اخرج على طوبى الكعبة
 وان كان راجلا وحيت بحرم ولو احرم من مكة فمعه
 بها اذا اشرقت على الوطئ وتكررها الى يوم عرفه عند
 الزوال للحاج للعمرة بالمتعة حتى يشاهد بيت مكة
 وبالمصرفة اذا دخل الحرم ان كان احرام من خارج
 وحتى يشاهد الكعبة ان احرم من الحرم وقيل
 بالتحية وهو شبه والنلفظ بما يعزم عليه ولا
 ان يجله حبث حبسه وان لم يكن حجة فعمرة وان
 يحرم في ثياب القطن وافضلها البيض **والساكنة** احكامه
 فسايل **الاولى** التمتع اذا طاف وسعى ثم احرم بالحج

التقصير ناسيا مطلق في حجة ولا شئ عليه وفي يوم
 عليه دم ولو احرم عاتق بطلت متعة طهر وليلة
 التي يصبر عن بيعة الله عليه السلام **الثانية** اذا
 الولى بالصبي فعل به ما يلزم المحرم **وختبة** ما يجتنب
 المحرم وكل ما يخرج عنه يتوكله الولى ولو فعل ما رآه
 الكفاة ضمن عنه ولو كان مميذا جاز الزامه بالصبي
 عن المهرى ولو نجح صام الولى عنه **الثالثة** لو اشتط
 في اجراءه حصل المانع تحلل ولا يقطعه
 التحلل بالشرط بل فائدة جواز التحلل المحصور
 من غير توحيش لا يقطع عنه المحرم كان واجبا
 ومن الواحق التردد في محرمات ومكرها
 فالمحرمات اربعة عشر صلبا **الاول** والكلو
 ولو صادف حمل وانارة **المطعم** ودلالة **والغلا** فاوذيحا
 ولو نجر كانت سبعة **علاء** على الحمل والمحرم والنساء
 وطيا وقبلا ولما انظر بشعة **دست** له ولغيره

كار

وشهادة على العقد والاختفاء والتكيب وقيل لا يحرم
السك **الاول** رقة المك والعين والفرق والورس والفا
 الشج في الخلاف الكفر والعود وليس الخط الرجاء
 وفي النساء قولان اصحهما الجواز ولا باس **بالعلة**
 الحايض تقبها على القولين وليس **الرجل** الروال
 اذا لم يجدا **ارثا** ولا باس بالطبل **وان** كان
 له اثار ولا يذنه عليه **دليل** ما **الشرط** **القدم** كما **يستمر**
 الحنفين والفعل **الشي** فان اضطر جاز وقبل **ميتون** **علمه**
 القدم والافوز وهو الذب والحبل وهو الحلق **وقل**
 هوام الجبد ويجوز نقله ولا باس **بالقاء** **الفراد** **والعلم**
 ويجزم استعمال **الذعن** فيه طيب ولا باس **بالمين**
 بطيب مع الضد **ة** ويجزم ان **الزنا** **الغرة** قليلة **وكثير**
 ولا باس به مع الضرورة **وقطية** **الزنا** **للوصل** **او**
 المرأة وفي معناه **الامتناس** ولو غطى ناسيا **القائه** **فا**
 وحيدة **التبية** استجابا **او** **تبر** **الزنا** **عن** **بعضها** **او** **بعضها** **او** **بعضها** **او** **بعضها**

السك

مستند

مستند

مستند

مستند

ان تبدل خادها الى انفقها نجس تطيل المحرم
 باو ولا يابس به المرأة ولو جعل فان لا واضطر جاز
 ذكره بل عليه او اقره اختصا بالطلاق دونه ونجس
 فصل الحظا و قطع الشجر والحشيش الى ان يثبت في
 ملكه ويجوز قطع الارض خروا الشجر الخواكة والخلل و
 في الاكتمال بالمواد والظرف المراءى وليس الحرام
 للزينة وليس المرأة مالم تقدم من الخلق والحاجة الا
 مع الضرورة وليس الجسد وليس للامع الضربة
 قولان اشبهما الكراهية **الكراهية** الاحرام في
 غير المباحين ويتأكد في الواو وفي الثياب النجسة و
 في المعلة والحنا للزينة والفتاب للمرأة ودخول
 الحمام وتلبية المنادي واستعمال المراحيض ولا ياب
 جمل الجسد والتواك مالم يدم **سنة** لا يجوز
 لاحد ان يدخل مكة الا عمره الا المريض او من يتأكد
 كالحطاب والحشاش ولو خرج بعد طهره عاد في

فصل

كتاب

غير طهره اجزأ عنه وان عاد في غيره احرم
 ثانيا **احرام المرأة** كاحرام الرجل عندما استن
 ولا جمعها الحيض من **احرام** لكن لا يصلح للزور
 قامة طهانه لا يجوز رجعت الحليقات فاحرم
 منه ولو دخلت مكة فان نعتها العدة احرمت
 من ادنى الخلق ولو نعتها احرمت من موضعها
الغسل في الوقوف بجرافات والظرف المقامة
 والكيفية والواو اما المقدمة فتشتمل على مندوب
 من الخروج الى متى بعد صلاة الظهر بين يوم التوبة
 الا ان يصح من الزحام والامام يقدم ليصلى الظهر
 بمضى وانيت يعاقب بطلع الفجر ولا يجوز واركا
 محترق في نطلع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا
 للمصطر كالمطافى والمريض ويجب الامام الاقامة
 يعاقب بطلع الشمس والواو عند نزولها وحمل الحج
 منها **اسباب الكيفية** فالواجب فيها التيمم والكوف

منه

شهر

بها الى الغروب ولولم يكن من الوقوف فقال اجزاء
 الوقوف لا ياتي لوقول الفجر ولا فاض قبل الغروب
 غامضاً عاماً بالتحريم لم يطل حجة وجبه ببدنة ولو
 حجة صام ثمانية عشر يوماً ولا انتهى عليه لو كان حجة
 او ناسياً ومعه ثمانية عشر يوماً وذو الحجاز والاربا
 حدود لا يخرج الوقوف بها والمندوب ان يخرج
 حياءً لغيره وان يقف الفصح مع ميرة الجبل في الغل
 وان يجمع حجة ويصل الجبل به وينقله والنداء
 قائماً ويكره الوقوف في اهل الجبل وقاعد وراكب
واللواحق فإلى الا على الوقوف كمن
 فأنكره عاملاً بطل حجة ولو كان ناسياً لذكره لليل
 ولو الى الفجر ولو فات اجزاء بالمسح الثانية لو فاته
 الوقوف الاختياري وحقق طلوع الشمس وكذا
 لو نسي الوقوف بعرفات اصلاً اجترأ به ادراك
 المسح قبل طلوع الشمس ولو ادرك عرفات قبل الغروب

لو جاز اقصى للشعر
 في مكة قبل طلوع
 الشمس

ولم يتقوا المسح حتى طلعت الشمس اجزاء والوقوف به
 ولو قبل الزوال **الاجزاء** لو لم يدرك عرفات فلهذا وادركها
 ولو لم يدرك المسح حتى طلعت الشمس فقد فاته الحج
 قبل يصح حجة ولو ادركه قبل الزوال **والوقوف**
 بالمسح والظرفي المقدمه والكيفية والواحق
 والمقدمه تنقل التذويات خمساً لا تنقل الوقوف الى
 عند الكعبة الاحمر وناحية الغرب والعتاة الى المزدلفة
 ولو صار مع الليل والمجرب بينهما اذان واحد وامنين
 وناحية اهل المغرب حتى يصلوا العشاء في **الكعبة**
 واجبات وسنديات فالواجبات البتة والوقوف
 به بصفة ما بين المازنين الى الحياض والحدود
 ويجوز الان نفع الجبل مع النجوم ويكره لا يجزئ
 الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وللصلاة
 الى الزوال ولو افاض قبل الفجر عاملاً بما جبره صلاة
 ولم يطل حجة ان كان وقف بعرفات ويجوز ان لا

محس
 بشعر

الزوجة والحائض **والصلاة** صلاة العذرات قبل الو
 قوف والانتقاء وان يطأ الضرورة الشجر بجلية
 وقبله بقب الصعود على قوم ذكر الله عليه وحب
 لونه على الامام الا فاضة قبل طلوع الشمس ولا يجاوز
 حجر حتى تطلع الشمس والبر والرفى الوادى وادى
 بالمرحوم ولونى الحرة في الواجى رجع قد
 حنى ركها والامام يتلفح نطق النعم **والله اعلم**
 فله الاولى الوقوف بالنعركى ان لم يتغير
 ولا بعد العجى عما يطل حجة ولا يطل لو كان ثا
 ولو ثا ما الموقفان بطل ولو كان ناسيا **والله اعلم**
 فانه الحج سقط عنه افعاله ومقتضى الامامة يبقى
 الى انقضاء ايام التشريق ثم يتخلل بعزم مفردة ثم
 يبقى الحج ان كان واعيا **والله اعلم** بحجب التفاض
 للصوم جمع وهو سجون حصة ويجوز ان يجام
 الحرم شامع المساجد وقبله من المسجد الحرام ومحل الحنف

وادى

حنى

ويشترط

المع

الوا

واما

ويشترط ان يكون **الحج** الحرام اكارا ويجب ان يكون
 كحجته وان يقبل الا على نقطة لا مكشوفة
 ويكره الصلابة والمسكة **والله اعلم** في مناسك حجه
 الصودي حى حجة العتبة ثم الذبح ثم الحلق **والله اعلم**
 فالواجب فيه الشدة والعدد وهو سبع والقبول ما
 يامى رى ما وصاية الحج بقبلة فتم بها حركه
 لم يجز والمسكة الحظاوة والذبة ولا يجزى بعد ما يزد
 عن حجة مفردة لى ان يرمى حذفا والقبول مع
 كل صلاة ويستقبل حجة العتبة ويستبد بالقبلة
 وفى غيرها يستقبل الحرم والقبلة **والله اعلم** فضيلة
 اطراف الاول فى الهوى وهو واجب على المتعم
 خاصة بفضله واستغلا ولو كان مكيا ولا يجب
 على غير المتعم الملوكة كاد بولادة الزامه بالصوم ولو تمتع
 اذ ان بعد كونه ولو ادرك احد الموقوفين **والله اعلم**
 نعمه العدى مع العدة والصوم مع العدة ويشترط

ولو تمتع

الملوك

التي لا تلج ويجوز ان يتولا نفسه وبغيره ^{في}
 ويجوز ولا يخرج الواحد الا من واحد في ^{حسب}
 وقيل يخرج من سبعة عن سبعة عند الضرورة لاجل
 الخلف الواحد ولا يابس في الغيب ولا يباع ^{في}
 التخل في الهدى ولو حصل فخرج ^{من} لم يجر عنه ولا
 يخرج شاة لحم الهدى عن متى ويجب حرفة في ^و
 ويخرج يوم النحر وهو ما قبل المثل والحق ولو قتل المثل
 اجزاء ولو كان عامدا وكذا لو دبح في بقية ذي
 الحجة ^{ان} في صفة ويستط ان يكون من القماش
 غير منسجول ويجزى من الضان خاصة المذبح
 لثنته فان يكون تاما فلا يخرج العوز ولا
 العجاء ولا الضاء ولا ما نضى شيئا ^{كلا}
 كالحصاة ويجزى المشقة الاذن ^{معدلة} ^{ان} لا يكون
 كاستيها بحيث لا يكون على كاستيها ثم ان لا يشترط على
 انها حية بانتهى ولا اجزاء وان من الابل
^{ان} ^{ان}

ما دخل في المائدة ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية
 وينصب ان تكون سبعة نظري ما ورد في ^{في}
 وترى في مثله لاهل غنم في وقت ان يكون
 هذه المواضع سواء وان يكون تعلم في ^{ان} ان لا يكون
 او البقر ذكر ايمان الضان او الغنم ان ^{في}
 في القيمة ^{في} ويطعمها من جانب
 الايمن وان يتولا نفسه والاجل يد مع يد الخارج
 والبقاء وقيمة الاثناياكل ثلثة ويعدى ثلثة و
 يطعم القامح والمعد ثلثة وقيل يجب الاكل منه و
 يكره الضحية بالشور والحاموس ^{في} ^{ان}
 في البذل ولو فقد الفخذ وجب منه استئجاب
 في شرائه وده بحد طول ذي الحجة وقيل يستقل فيضه في
 الصوم ومع فقد الفخذ يؤمن بالصوم وهو ثلثة ايام
 في الحج متواليات وسبعة في اهل وجوب تقديم الثلثة
 من اول ذي الحجة بعد التسليم الحج ولا يجوز قتل ذي

الذات

ما دخل

الحجة ولو خرج ذو الحجة ولم يصم الثلثة فبين الصيام
 في القابل بمقدور صام الثلثة في الحج ثم وجد الكفا
 لم يجب كونه افضل ولا يشترط في صوم السبعة التسامع
 ولو اقام بمكة انظر اقل الايام من وصوله الى اهله
 ومضى ثم ولو مات ولم يصم صام الوالي عنه الثلثة
 وجوبه يادونا السبعة ومن وجب عليه بدنة في كفا
 او فخره بخلافه وسبع شاة ولو تيقن عليه الهدي و
 مات اخرج من اصل نكته **الحج** في هدي القاربت
 ويجب ذبحها ونحوه بمكان فريه بالحج ومكة ان ذبح
 بالعمرة وافضل مكة فناء الكعبة بالحج فريه ولو هلك
 لم يصم بدله ولو كان مضمرا لغيره المبدل ولو عجز
 عن الوصول فخره ان ذبحه واعلمه ولو اصابه كسر ان
 بعه والصدقة بثمنه او اقامه بدله ولا تجوز الصدقة
 الا بالثقة وان اتيه او قلده ولو ضل فليج عن صا
 له ولو ضل فاقام بدله ثم وجدته فان ذبح الاخير

استحب

استحب ذبح الاول ويجوز تركه وشرب لبنه
 ما لم يضره وبولته ولا يحط على الحجر من الهدي الا
 كالكفارات والنذور ولا يأخذ المأز من
 جلده ما ولا يأكل منها فان اخذ منه ومنه
 بدنة فان عيق موضع التخرقن والاخرها
 بمكة **الاصحية** وهي مسحية ووقفا بمكة
 النحر وثلاثة بعده وفي الامصار يوم القري وما
 بعده ويكره ان يخرج من اصحية شيئا منى ولا
 باس بالشام وما يصحجه غيره وفي هدي المتع
 عن الاصحية والبيع افضل ومن لم يجد الاصحية
 فقد ربحتمها ولو اختلفت اثمانها جمع **الحج**
 والثاني والثالث فصد بثمنها ويكره الاصحية
 بما يربطه واخذ شيئا من ثمنها واعطاءها الخراف
واما الحلق فالحاج يحرمه ويمنه التقصير ولو كان
 ضرورة او ملتا على الظاهر والحلق افضل والتقصير

بلا اذن من المشرع

الحج

الحج

على المرأة ويجزى ولو قد اخلت بالحل يجرى ولو حل
قبله عاد الخلق والقصر ولو تعدت حل او قصر حيث
هناك كان وجوبها وجبت فجعلوا في يديها سحبا
ومن لم يمسسها فليس عليه امر بالموسى والبداءة
بى مرة العقبه ثم بالذبح ثم بالخلق واجب فلو خالف
اشم ولم يعد ولا يزور واليت الطواف الحج الا بعد الخلق
او القصر فلو طاف قبل ذلك عامن امره شاة وان
كان ناسيا لم يلزمه شيء واعاد طوافه ويحل من
كل شيء عند فسخ مناسكه بغير الطيب والنساء
والصيد فاذا طاف فحج حل له الطيب واذا طاف
طواف النساء حل له ويكره المني حتى يطوف الحج
والطيب حتى يطوف طواف النساء ثم يمضي الى مكة
للطواف والى ثوبه او من الغد وتياكذ في ثوبا
الجمع ولو افرأه وموسع العقر والقار من طواف
الحج على كراهية ويجب له اذا دخل مكة الغسل

وتقليم

وتقليم الاظفار واخذ الثوب والذبا عند باب
المسجد **القول** في الطواف والطرف في خدمته وكيفه و
احكامه اما المقدمة فيستمر تقديم الطهارة وانزاله
النجاسة عن الثوب واليدن والختان فلا حل ويجب
وضع الاذنين قبل دخول مكة ودخولها على علاقتها
حافيا على سكة ووقار ومغسلات من ثم يهيمون او فرج
ولو تعدت غسل بعد الدخول والتغسل من ياب في
شبهه والتعا عند **اما** الكيفية فواجب النية والبداءة
بالحج والختم به والطواف على الديار واحضار الحجر في
الطواف وان يطوف سبعا ويكون بين المقام ويصلي
ركعتين في المقام وان منع الزحام صلى على حياله
ويصلي للمنافلة حيث شاء من المسجد ولو سهاج
فاقى بهما فيه ولو شق صلاحا حيث ذكر ولو ما تقضى
عنه الولى والقران مبطل في الفريضة على الاكثر و
مكروه في المناقلة ولو زاد معها اكمل اسبوعا على

والسب

واما

ركعتي الطواف منها قبل السعي وركعتي الزيادة بعد
 وبعبارة طاف في ثوب عجب ولا يعيد لم يعلم ولو علم
 في أثناء الطواف انزاله واتم ووصل ركعته في كل
 وقت وقته لم ينقض الحائض ولو نفض من طوافه وقد تجدد
 النصف اتم ولو رجع الى اهله استتاب ولو كان
 دون ذلك استأنف وكذا من قطع الطواف فخلت
 الحاجة ولو قطع لصلاة فريضة حاصلة صلى ثم ولو
 دخل في السعي فذكر ان لم يطق استأنف لا طواف ثم
 استأنف السعي ولو ذكر ان طاف ولم يتم قطع السعي و
 اتم الطواف ثم اتم السعي **ومنه** **ويقال** الوقوف عند
 الحجر والدعاء واستلامه وتقبله وان لم يقدر ان اشار
 ولو كانت مقطوعة في موضع القطع ولو لم يكن له
 يد اشار براسه وان يقصده فشيء وينكره سبحانه
 في طوافه والوقوف المشهود وهو تحية الباب **ومنه** **واللغة**
 ويسقط يد ويدخل على حائطه ويلصق بطنه ويذكر قوله
 لا اله الا الله

وقت

طوافه ولو كان دون
 الاربعه كذا الوقت
 ع

ولو جاوز المشاء رجع وانتم وكذا ميتهم الاركان
 والكنسائر الحجر والعارف وينطق بثلاثمائة وستين طوافا
 فان لم يترك جعل العدة استلزاما لغيره في ركعتي الطواف
 بالحد والصعد في الاولى والحد في الثانية ويكره
 الكلام فيه بغير الدعا والقراءة **والمأ** **احكامه** **فثلاثة** **الاولى**
 الطواف بان فلو تركه لم يطل بحجر ولو كان ما بين
 ابي به ولو قدر العود استتاب فيه في رايه ان
 كان على وجه جهالة العاد وعليه بنية الثاني من
 سلك في عده بعد الانصراف فلا إعادة عليه ولو كان
 في اثنائه وكان في السيرة وما زاد قطع ولا أعاد
 ولو كان في القصة أعاد في القصة وبقي على
 الاقل في التافه ولو تجاوز الحجر في التافه وذكر
 قبل المكنى قطع ولم يعد الثالث ذكر ان لم يقطع أعاد
 طواف الفريضة وصلوته ولا يعيد طواف التافه ولا يعيد
 صلوته استحبابا ولو نسي طواف الزيادة حتى رجع الى اهله

ولو صلوات

وواقع عاد والقبيل ومع العدة يستحب فيه وفي
الكفارة زودا شبهتها لا يجب الا مع الذكر ولو
تج طواف النساء استناب ولو مات قضاءه اولى
عنه **باب من طاف** فلا نفل **المعجل** السعي ولا
يجوز تأخيرها الى غدا **باب** لا يجوز للمتع تقدم
طواف نحر وسعي على الوقوف وقضاء المناسك الا
المراة تخاف الحيض او مرضا وهم وفي حوائج تقدم
طواف النساء مع الضرورة وابتان اشهرها الجوز
وجوز للقارب والمفرد تقدم الطواف اختيارا
والاجوز تقدم طواف النساء للمتع ولا يجوز في
مع الضرورة والخوف من الحيض لا يقدم على السعي
ولو تم عليه ساهيا لم يعد **باب** من قبل لا يجوز
الم طواف وعليه بوطلة والكراهية **باب** كل
مهم يلزم طواف النساء **باب** حلا كان او امرأة او
صبي او حضيا الا في العزم المقتضيا **باب** من

رج

ان يطوف على راسه فيجب عليه طوافان وروى
ذلك في امرأة نذرت وقيل لا يفقد لانه لا يتبع
بصورة **باب** **القول** في السعي والنظر في مقدمة كهيئة
واحدة مع ما تقدمه فذوات غيرة لظن انهم واستلا
للجوز والشرب من زمزم والاحتفال من الذوال القابل
للجوز والخروج للسعي من باب الطواف وصعود
الصفا واستقبال ركن الحجر والكبر والتفليل سبعا
والدعاء باللائحة **باب** **الكثير** ففيها الواجب والندب
فالواجب اربعة الفية والبدل لها الصفا والختم بالمروة
والسعي سبعا بعد ذهابه شوطا وسعوده آخره والندب
اربعة الفية في طرفة والاسراع ما يبق للمساورة الى
العتارين والندى العروة ومع الفقهري وبذلك
والدعاء والسعي ما شيا ويجوز الجالس في خلا للركعة
باب احكامه فانه كسعي من يطول الحج بركته عدا
لا يبطل جهرا ويعود لذكره فان قلنا استناب فيه

ان

كثرة

اما

والصلوة في الحبل وابتان قور الشهدا خصوصا
 حرم عليهم **التمتع في العرة** وهي واجبة في العرس
 مرة على كل مكلف بالشرائط المعينة في الحج وقد تجب
 بالنذر ونسبه والاستحجار والافساد والقوات
 وبدخول مكة عد من يكره المريض **وافعالها**
 ثمانية الذية والاحرام والطواف وكعتاه والسعي
 وطواف النساء وكعتاه والنقص واللقوق وتفتح
 جميع ايام السنة وافضلها رجب من احرم بها في الحج
 الحج وحصل مكة جازان ينوي بها التمتع ويازمه الدم
 ويصح الانباء اذا كان بين العمرة وشهر في عشرة ايام
 وقيل لا تكون في السنة الا مرة واحدة ولم يفتقر
 علم الهدي بينهما حدا والمتعم بها تجزي عن المفردة
 وان لم يمسح جاز في السجدة الحرام ولا تقع الا في
 اشهر الحج ويقع فيها التقصير ولو حلق قبله لم يزم
 شاة ولا يفيها طواف النساء واذا دخل مكة تمت

الحج

كره له الخروج لانه مرتبط بالحج والخروج وعادة في شهر
 فاحرم وكذا الواحرم بالحج وخروج بحيث اذا ارف
 الوقوف عدل الى عركات ولخرج لا ذلك وعادة في
 غير الشهر حرمه عرلا وجوبا وتمتع بالاخيرة دون الكو
التمتع في النحر في النحر وحج ثلثة ايام في الاحرام
 والصدقة المصدود من منعه العدو فاذا انقلب
 بالاحرام فصدقه هدية واحل من كل شيء ويجزي اسم من
 الصدق عدم التكر من الوصول الى مكة والموت
 بحيث لا يطرق غير موضع الصدق وكان لكن لا تقف
 ولا يسقط الحج الواجب مع الصدق ويسقط التذوي في
 وجوب الهدي على الصدق وكان اسمها الوجوب
 فلا تبحر التخلل الربا هدي ونية التخلل وهل يسقط
 لو طر حله حيث حب فيه قولان اظهرهما انه لا يسقط
 وقاية الاثر اطلو التخلل من غير وقوع وفي اجزاء
 صدق السياق عن هدي التخلل قولان اسمها انه يجزي

والقبح في المعتمر اذا صد عن مكة كالبحري في الحاج
هو الذي ينفذ الرضخ فهو يبعث هديه لولم يكن
والساق اقصر على هدي السباق ولا يخلو حتى يلقى
وهو من كان حاكما ومكة ان كان معتمرا فشاك
يقصر في حال الامر النساء حتى ينج في القابل ان كان واما
ويطاف عند النساء ان كان نيا ولوبان ان هدي لم ينج
لم يطل حلاله ويخرج في القابلة وحمل سكر الوجه لا ولو
احصى فبعث ثم زال المعارض النجى فان ادرك احد
الوقوف صح حجه وان فاته فخلل عمره ويقضى الحج
كان واجبا والاندباء المعتمرون حتى عمره عند طول المنع
وقبل في الشهر الداخل وقبل لو احصر القارن حج في القابل
فانما وهو على افضل الا ان يكون القارن متعينا بوجه
وروي استحب ان يعش هدي والمواعدة لا شعارة
والقابلة واجتنب ما خيف به الحرم وقت المواعدة حتى
يبلغ محله ولا يلبس لكن يلبس ما في يده الحرم استحب

الاول في الصيد وهو الحيوان الحلال المنع ولا يحرم صيد
البحر وهو ما يبيض وينفخ فيه ولا الدجاج الطيب
ولا باس من الحية والعقرب والفارة ورومي الغراب
والجذاعة ولا كفارة في قتل السباع ورومي في الاسد
كذلك في الدلم برده وفيها ضعف ولا كفارة في قتل الذئب
خطا وفي قتله عدا صدقة يسمي من طعام ويحرم
شاة القاربي والدياسي واخر جهل من مكة لا ينجها
وانما يحرم على الحرم صيد البر وينقسم **الاول**
ما الكفارة بدل على الخصوص هو خمسة **الاول**
النعامة وفي قتلها بدنة فان لم يجد فغنم عن البدنة
على البقر واظم ثنتين مسكين كل مسكين مدين ولا
يلزمه ما زاد عن ثنتين لا ما زاد عن قتلها فان لم يجد
صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثمانية عشر يوما
الثاني في بقر الوحش بقر اهلية فان لم يجد
اطعم ثلثين مسكينا كل مسكين مدين ولو كانت

قيمة البقرة أقل اقصر على قيمتها فإن لم يجد صام عن كل
مسكين يوماً فإن عجز صام تسعة أيام وكذا الحكم في
حمار الوحش على الأنثى **الثاني** الطهي وفيه شاة فإن لم
يجد فص عن الشاة على البر وأطعم عشرة مساكين
كل مسكين مدية ولو قصرت قيمتها اقصر عليها
فإن لم يجد صام عن كل مسكين يوماً فإن عجز صام
ثلاثة أيام والأبدان في الأقسام الثلاثة على التحجير
وقيل على الترتيب هو الظاهر في الثعلب والأرنب شاة
وقيل البديل فيهما كالطهي **الثاني** في بيض النعام إذا
تحرك الفرج لكل بيضة بكرة وإن لم يتحرك أرسل
فحولة الأبله في أنثى بعدد البيض فأنفق كان هذا
للبيت فإن عجز فعن كل بيضة شاة فإن عجز ^{طعام}
عشرة مساكين فإن عجز صام ثلاثة أيام **الثاني** في
بيض القطاة والقيح إذا تحرك الفرج من صفار
الغتم وفي رواية عن البيضة مخاض من الغتم وإن لم

يتحرك أرسل فحولة الغتم في أنثى بعدد البيض فأنفق
كان هذا ولو عجز كان فيه ما في بيض النعام **الثاني** في ثلثه
لغتميه وهو خمسة للعام وهو كل طائر يحيد ويعب **الثاني** في ثلثه
وقيل كل مطوق ويلزم الحرم في كل الواحدة شاة ^{طعام}
فخرجها حل في بيضها درهم وعلى الحمل فيها درهم وفيه
فرخها نصف درهم وفي بيضها ربع درهم ولو كان
محرم في الحرم اجتمع عليه الأهران ويستوى فيه ^{طعام} **الثاني** في ثلثه
وحمام الحرم غير أن حمام الحرم يشترى بغيره علف
لحمايه وفي القطاة حمار قد فطم ورؤي الشجر وكذا في
الدجاج وشبهها وفي رواية دم وفي الغنم جدي وكذا
في الغنم والبزيع وفيه العصفور من طعام وكذا في ^{طعام}
الغنم والصبي وفي الحادة كيف من طعام وكذا في
الغنم يلقحها عن حسنة وكذا في القطاة فلو كان
الحمار كذا قدم شاة ولو لم يكن التحريم منه فلو اشتم
ولا كفارة أسباب الضمان إما مباشرة وإما أمساك

منه في كل ما كان من جنس واحد من هذه الاشياء في كل ما كان من جنس واحد من هذه الاشياء

واما استبدالها بالمباشر فمن قتل صيدا ضمه ولو كلفه
او شتاه منه لزمه فداء اخر وكذا لو اكلها ذبح في
الحل ولو ذبح الحل ولو اصابه ولم يؤثر فيه فادية
ولو جرحه او كسر جاله او يده وركبه سوا فريغ الفدا
ولو جعل حاله فداءا كاملا قيل وكذا لو لم يعلم حاله اثر
فيه ام لا وقيل في كسر الغزال نصف قيمته وفي غيره كمال
القيمة وكذا في جملته وفي غيره نصف قيمته وفي جرح
ربع وفي المستند ضعف ولو اشترك جماعة في قتله لم يكن
واحد منهم فداء ولو ضرب طيرا على الارض فقتله لزمه اداء
قيمة وقال الشيخ دم وقيتان ولو شرب الخمر لم يمس طيبة
لزمه دم وقيمة اللبن **واما البعد** فاذا احرم ومعه صيد
زال عنه ملكه وجب ارساله ولو تلف قبل ارساله
ضمنه ولو كان الصيد نائما عنده لم يخرج عن ملكه
ولو اصابه حرم في الحل وذبحه مثله لزمه كما ومنه فداء
ولو كان احدهما محلا ضمنه المحرم وما يصيد المحرم

واما الامساك

في الحل او يحرم على المحل **واما التمسيد** فاذا اغلق
حام وفراخ ويقتل في اعداء الحامة بشاة والتمسيد
والبيضة يدرهم ولو اغلق في الحرام ضمنه الحامة يدرهم والفرخ
بنصف البيضة يدرهم ونظر الجميع الاغلقوا الهلاك
وقيل اذا نزع حمام الحرم ولم يدر في كونه طائرا بشاة ولو
فعل الجميع شاة ولو لم يدر في انسان فاصاب احد جوارض
كل واحد قتله ولو اوقد جماعة نار فاحترق فيها حمام
او شبهه لم يدر فداء ولو قصده واذا ذك لزم كل واحد واحد
فداء ولو دل على صيد او اغرق عليه فقتل ضمنه **وقيل**
احكام الصيد مسائل **الاول** ما يلزم المحرم في الحل والحل
في الحرم فيقتل على الحرم في الحرم ما لم يبلغ ذبته **الثاني**
بعض الصيد يقتله عدوا وسهوا ويحمله واذا انكر
خطاه دايما ضمن ولو نكر عدوا ففي ضمانه **الثاني** يدر
اسعره وان لا يضمن **الثالث** لو اشترى محل بغير نفع
لحرم فاكله الحرم ضمن كل بيضة بشاة وضمن المحل

انما اراد

عن كل بيضة **درهما** لا يملك المحرم صيد
 معه ويملك ما ليس معه **فصل** لو اضطر الى اكل صيد
 وميته فيه روايان اشهرهما ياكل الصيد ويغديته
 ان لم يكنه الفداء اكل الميتة **الفصل** اذا كان الصيد
 مملوكا ففداه بما لك وان لم يكن مملوكا تصدق به
 وحمام الحرم يشترى بغيره علف الحامة **الفصل** ما يملك
 المحرم يدرجه او يخرج به **فصل** اذا كان حياجا ولو كان ممررا
 فبما كان **فصل** من اصاب صيدا فداءه شاة فليجده
 اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثه ايام في الحج
الحج بهذا الباب صيد الحرم وهو يريد في بيده من
 من قبل فيه صيد ارضه ولو كان محاد وهو يحرم وهو
 يؤتم الحرم الاشهر الكراهية ولو اصابه فدخل الحرم
 وساتم بغيره او شرا ولو اكله الصيد بين البيوت
 والحرم ونبت الصيد قد بشي لو كسر قرن او فقاء **فصل** في
 والصيد الربط في الحرم يحرم اخراجه لو دخل الحرم و

هذا الحديث في صيد الحرم
 وهو يريد في بيده من
 من قبل فيه صيد ارضه
 ولو كان محاد وهو يحرم
 وهو يؤتم الحرم الاشهر
 الكراهية ولو اصابه فدخل
 الحرم وساتم بغيره او شرا
 ولو اكله الصيد بين البيوت
 والحرم ونبت الصيد قد بشي
 لو كسر قرن او فقاء

ولا يملك المحرم

الحرم

الحرم لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحرم ولو كان
 من الحرم فقتله في الحرم ولو كان الصيد على غصن في الحرم
 في الحرم ضمنه القاتل ومن ادخل الحرم صيدا وجعل عليه
 ارساله ولو تلفت فيه ضمنه ولو كان اخرجه فقتله قبل
 الارسال ولو كان طائرا مقصودا حفظه حتى يخرج منه
 ثم ارسله وفي خبز حرام الحرم في الحرم يرد استبداء الكرامة
 ومن تقرب منه من حرام الحرم فعليه صدقة بساكناتك
 اليد وما يذبح من صيد في الحرم منه ولا بأس ما يذبح
 المحل في الحرم وهل يملك المحل صيد الحرم الاشبه انه يملك
 ويجوز ان يملك ما يكون معه **الفصل** في اكل الحظيرة
 وهي شقة الاستئجار بالنساء فمن جامع اهلها قبل احد
 الموقنين قبا او ذراعا معا لما بالتحريم انتم حجة
 ولنصه بنية الحج من قبل فضا كان حجة او فضا هو
 الثانية عقوبة قبل نعم والاولى فرضه وقبل الاولى
 فاسدة والثانية فرضه والاول هو الموى ولو اكرهها

التي تنقب بها

ومحرمه محل عنها الكفارة ولا يجزئ عليها في القابل ولو
 طأوعته لزمها ما يلزمه ولم يجزئ عنها الكفارة وعليها
 الاقتراف اذا واصل موضع الخطية حتى يقضيا
 التماسك ومعناه ان لا يخلوا الا مع ثالث ولو كان
 ذلك بعد الوقوف بالمسح لم يلزمه الحج من قبل وجوبه
 بدنه ولو استمر بعد الزمته اليه حسب في رواية
 والحج من قبل لو جامع امته المحرمه باذنه محله لزومه
 او بقره او شاة ولو كان معسرا فشاء او صيام ولو جهلا
 قبل طواف الزيارة لزومه بدنه فان عجز بقره او شاة او
 طاف من طواف النساء خمسة اسواط ثم واقع لم يلزمه
 الكفارة واتم طوافه وقبل يكفي في البناء مجاوزة النحر
 ولو عجز المحرم لم يحرم على امرأته ودخل فحل كل واحد كفا
 وكذا لو كان العاقد محمدا على وابه ساعته وجامع
 في احرام العرة قبل السعي فعليه بدنه وقضاء العرة ولو
 امنى بنظره الى غير اهله فيه ان كان مؤسرا وبقره

كان يمشي

كان متوسطا وشاة ان كان معسرا ولو نظر الى امرأته
 لم يلزمه شي لان ينظر اليها بشهوة فيمنى فعليه بدنه
 ولو سها بشهوة نشأت امنى ولم يمس ولو قبلها بشهوة
 كان عليه حبر وركن الواضحي عن طاعة ولو كان
 عن شمع على جامع او استماع الى كلام امرأته من
 غير نظر لم يلزمه شيء **والليل** ويلزم باستحالة نشأ
 صبيحا واطلاؤه ونحوه وفي الطعام ولا بأس بخلاف
 الكعبة وازما نرجعه **والشعر** **والشعر** و
فحل فحل من طعام وفي يديه وجليلته
 اذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منفعا في مجلس
 فدان ولو افتتاه مفت بالقلم فادعى فخره ففحل
 للفقى شاة **والنخل** ويلزم بدنه ولو اضطرها ولو
 لبس عن في مكان **والنخل** الشعرية شاة او طلم
 ستة مساكين لكل مسكين مدان او عشرة
 لثلث مسكين مائة او صيام ثلث ايام مختارا او مضطرا

المرءى له بدنه

لم ينفذ الشفعة ولا يجوز صرف ذلك في غير ما من وجوه
 البر على كونه وكذا لم ينفذ من غير شرط الربط . لم يجب
 عليه إعادة وإن وجد وجاز له الربط أو وحيث
الشيء فيمن جهاده ومثلثة **البغاة** يجب أن يخرج
 على إمام عادل إذا دعا إليه هو ومن نصبه والتاخر عنه
 كبيرة ويسقط قيام من فيه غنا ما لم يستحق الإمام على
 والفرار من محرم كالفرار من حرب المشركين ولا يصارحهم
 حتى يقتلوا أو يقاتلوا أو من كان له فئة الجهاد على جرحهم
 ويستعذبهم ويقتل أسيرهم ولا يترك في أيديهم ولا
 تساقطهم ولا تؤخذ أموالهم في العسكر وهل يؤخذ
 ما حواه العسكر ما ينقل فيه فإن أظهره الجبل أو
 كما يقسم أمم **الجزيرة** **أهل الكتاب** البعث فيموت
 الجزية عنه وكسها وشرائط الجزية وهي تؤخذ من اليهود
 والنصارى ويمن لهم بشيء كتابهم الجوس ويقال له
 كما يقال أهل البر حتى يتقوا والشرائط الجزية فيها

بشرط أن يكون
 من أهل الذمة
 ولا يجوز
 أن يكون
 من غيرهم

ومن لا يقتل
 من أهل الذمة
 ولا يقتل
 من غيرهم

في

نحو

يقرون على معتكف ولا ينفذ الجزية من الصبيان والمجانين
 والنساء والبله والهم على الظاهر ومن بلغ منهم أمر لا
 أو التزام الشرط فإن امتنع صلوحه أو الأوليان لا ينفذ
 الجزية فإنه انشأ للصفا وكان على علم يأخذ
 من الغنم ثمانية وأربعين وروما من السوط أربعين وروما
 ومن الغنم اثني عشر وروما لا ينفذ المصلحة ولا يؤخذ
 لا زما ويعين وضع الجزية على الرؤس والأرض ويجوز
 تجمع قولان أشبه بالجزية وإذا أسلم الذمير في العول سقطت الجزية
 الجزية ولو كان بعد وقبل الأداء فقولان أشبه بالسقط
 وتؤخذ من تركه لو مات بعد العول ذميا **الشرط**
 فخره قبول الجزية وإن لا يؤذ والمسلمين كما لا يشك
 أو السقاة أو ما لهم وإن لا يظهروا بالخصيات كسرب
 الخمر والزنا وكساح المحارم وإن لا يجدوا الكيفية ولا
 يضربون ناقوسا ولا يجرى عليهم أحكام الإسلام **الحرق**
 بذلك البعث والكناس في البساتين والمساكن والمخيمات

الذي هو
 من أهل الذمة
 ولا يجوز
 أن يكون
 من غيرهم

استيفاء البيع والكفاية في بلاد الاسلام ونزال
 لو استحدثت ولا يبرأ كان عاديا قبل الفتح وبالحديث
 في ارض الصلح ويجوز رخصها ولا يعلو الذي بنيانه في
 المسلم ويقر ما ابتاعه من علي حاليه ولو اهدم لم
 به ولا يجوز لاحد دم دخول المسجد للحكم ولا غيره ولو
 اذن له المسلم مستلذان **لا** يجوز اخذ الجزية من
 ايمان الحر كما اخذ من **القبائل** يستحق الجزية من مقام
 المهاجرين في الذبيح في الاسلام من المسلمين **القبائل**
 من لغيرهم كتاب ويبرأ بقتال من يملكه الامم
 انقصا من لا بعد الحظر ولا يبدون الابد الدعوة
 الى الاسلام فان متغوا حل جهادهم ويخصم دعائهم
 الامام او من من وسقط الدعوة عن بلدها وعرضها
 فان اقتضت المهادنة جاز ذلك لا يتولاها الا
 الامام او مريدان له وهم الواحد من المسلمين الواحد
 ويجوز قتال على المهادنة ولو كان اذمهم ومن فضل الشهادة

في رتبة الامم
 في رتبة الامم
 في رتبة الامم
 في رتبة الامم

في رتبة الامم
 في رتبة الامم

فهو آمن حتى يرد الى امانته ولو استنم فقتل لا تدمر
 اثم اذ موافق دخل وجلبادته الى امانته نظرا الى البيع
 ولا يجوز الفراء اذا كان العدو على الضعفة او اقل
 الا لغيره او يجرى الي قتله ولو غلب على الظن
 العطف على الاظهر ولو كان على الاكثر جاز ويجوز
 الحاربة بكل ما يوجب الفتح عليهم الحضور وهم النساء
 ولا يضمن ما يملكه ذلك المسلمين منهم وتكره لذكور
 النار ويحرم بالقائه السم وتكره ولو تروى سوا ذلك
 والجهانين ولم يفتح الا بقتلهم جاز وكذا الوثنيون
 بالاساويب من المسلمين ولا يديه وفي الكفارات ولا
 ولا يقتل نساهم ولو عاون الاسع الاضطرار والحجم
 التفضل باهل الحرب والغدر والقتول منهم وبسبب
 في الاشجار لهم من لا يبريها حرمه ويكف عن
 لا يبريها حرمه وتكره القتل قبل الزوال والتبعية
 وان عرقب الدابة والمبتهن فيمن الضعيف يغيب

القتال ص

او النساء
 او النساء

او النساء
 او النساء

في رتبة الامم
 في رتبة الامم

هذا هو النص في المتن

اذن الامام **الغنيمة** في المتاع وهي اربعة **الغنيمة**
 في غنمة الفتي يخرجها شرطه الامام او كذا الجوار
 ثم ما يحتاج اليه الغنيمة كاجرة لحافظ والراعي
 وما يخرج من الغنمة كالفداء والغنم لم يخرج
 ويقسم الباقي بين المقاتلة ومن حضر القتال وان
 لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا
 من يلقى جرح من المدة للرجل سهم وللنصارى سهمان
 وقيل للنصارى ثلثه ولو كان افراس اسهم لغرسين
 دون ما زاد وكذا يقسم لو كانوا في سفن وان
 استغنوا عن الخيل ولا يسهم لغير الخيل ويكون
 راكبها في الغنيمة كالرجل والاعتبار بكونه فارسا
 عند الحيازة لا بدخول المعركة والجند يشارك
 في الغنم ولا يشاركها عسكر الابل وصالح الغنيمة عليه
 الاعراب على ترك المهاجرة بان يساعدوا اذا استغنى
 ولا نصيب لهم في الغنيمة ولو غنم المشركون اموال المسلمين
 استغنى

لو لم يجز

استغنى

وقد ادرهم شرابهم وكذا لم يرضوا الغنيمة ولو غنم بعد
 الغنم ففوت ان اسبها كروها على الملك ويخرج الغنيمة
 على الامام **الغنيمة** مع التفرق والافط الغنيمة **الغنيمة**
 لا ساري ولا نكاح منهم ولا اطفال يتركون ولا يقتلوا بنسبتهم
 ولو اشتد الطفل اليك اعتبر بالاشارة والذكر والابن
 يقتلون حتما واخذوا الحرب قاضية ما لم يسلوا او الامام
 محبوسين ضربوا عنقهم وقطع ايديهم وارجلهم من
 خلاف حتى يحكم لينزفوا او له اخذوا احد انقضت فيها
 لم يقتلوا وكان محبوسين للدين والغنم والاسير فاقول
 يقطع هذا الحكم لو اسلما او لا يقتل الا في الحرب
 الشيء لا بعد الدمام له ويكره ان يصير على القتل
 ولا يجوز دفن المحارب وجب دفن المسلم ولو اشتبهوا
 قيل بيا يري من كان كيشا كما امر النبي عليه السلام
 في قتل يدي وحكم الطفل حكم ابويه فانه اسلما
 او اسلما احد هما لحق حكمه ولو اسلما جميعا في الحرب فقتلوا فقتلوا
 او اسلما جميعا في الحرب فقتلوا فقتلوا

ان يقطع اليدين والرجلين

ان يقطع اليدين والرجلين

او اسلما احد هما لحق حكمه

في جميع ما كان لهم دمه وماله ما ينقل دون الارضين والعقارات والحقوق
 ولولا الاضاغرة لو اسلم عبد في دار الحرب قبل موته
 ملك نفسه وبيته واستراط خروجه من دار الحرب قبل موته
 في احكام الارضين كل ارض فختت عنوة وكما
 حياة في المسلمين كافة والغائبون في الجهاد لا يتابع
 ولا يوقف ولا يذهب ولا يملك على الخصوص والنظر
 فيها الى الامام يصرف حاصلها في الصلح وما كانت
 مواتا وقت الفتح في الامام لا يتصرف فيه الا باذنه
 وكل ارض فختت صلحا على ان الارض لاها لها والخزينة
 فيها في رباها ولم تنصف فيها ولو باعها المالك صح
 وانتقل ما عليها من الجزية الى منة البائع ولو اسلم
 سقط ما على ارضه ايضا لانه جزية ولو شرطت
 الارض للمسلمين كانت كالغنم عنوة والجزية عند رجا
 وكل ارض اسلم اهلها طوعا قهرا لم يمس على المالك من
 سوى الزكاة في حاصلها ما يجزى فيه الزكاة وكل ارض

اهلها عاردها فلا امام تسليمها اليهم بعمرها وعليه
 طسقتها لارباها وكل ارض موات سبق اليها سابقا
 فلهما حقها وان كان طامنا لك فعليه طسقتها **الحق**
 الامم المعروفة والنهي عن المنكر وهم واجبان على
 الاعيان في شبه القولين والامر بالمعروف والنهي
 مندوب والنهي عن المنكر كله واجب ولا يلزمها
 ما لم يمت كل شئ طاعة العديان ما يامر به معروف
 وما ينهى عنه منكر وان يجوز تأخير الاكذار وان
 لا يتفكر من الفاعل اشارة الى قباله وان لا يكون فيه
 عقبة ويترك بالقلب ثم باللسان ثم باليد ولا
 ينقل الى الاقل الا اذا لم يمنع الاجتناف ولو زال
 الكراهية اقتصر ولو كان بنوع من الاعراض ولو لم
 يتم انتقال الى اللسان ولو لم يرتفع الا باليد كالضربة
 جازا ما لا ائق الى الجرح او القتل لم يجز الا باذن
 الامام وكذا الحدود وينفذها الا الامام او من نصبه

وقبل يقيم الرجل الجسد على زوجته وولد له ومملوكه وطوره
 في زمان الغيبة اذا امنوا وحبسوا على الناس مساعده
 ولو اضطر الجائر انسانا الى اقامته حيا لم يملك
 محرماته فلا تقيته فيه ولو اكرهه الجائر على القضاة
 في تنفيذ الاحكام على الوجه الشرعي ما استطاع
 اضطر على التقيته ما لم يكن قتلا **كتاب النجاسة**
 وفيه فصول **الاول** فيما يكتسب ويحرم منه انواع
الاول الاطياب الغيبة كالخمر والابنية والفقار
 والعتة والدم والاروات والابوال مملوك لم يكره
 وقيل المنع من الابوال الا ابوال اهل الخنزير والكلاب
 عدا كلب الصيد وفي كلب الماشية والحائض والنزع
 فكلان والمابعات الخمسة عدا الدهن فبايده الاستباح
 ولا بيع ولا تصدق بايديها من مخوم الميتة والنا
كتاب الآلات المحرمة كالعود والطبل والزمر وهما
 العبادة المبتدعة كالصنم والصلب والآلات الغا

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

صالحه والشرع **كتاب ما يقصده المساعدة على**
 المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل
 مطلقا واجارة الساكن والمحرمات للمساكين وبيع الغنم
 ليعمل خمر والخشب ليعمل صنما ويكره بيعه من جملة **الرجح**
 ما لا يتفق به كالسج بزيه كانت كالدب والقرد
 او نجس كالخوي والسد وجف وكذا الضفادع والطياف
 ولا بأس ببيع الطير والهرم والفرس وفيه بقية
 السباع ولا بأس ببيعها **كتاب النجاسة** الاكل المحرم
 ككل الضفد المحرم والغناء عدا المقنعة لزو القوا
 اذا لم تكن بالباطل ولم يدخل عليها الرجال والنزع
 بالباطل اما بالحق فحايز وهي المومنين وحفظ كلب
 الضفد ونسبها لغير النقص وتعلم السج والكلاب
 والقباق والشعيرة والقار والغش بها نجس
 الماشية ولا بأس ببيعها مع عدمه وتبين الرجل بما
 يحرم عليه ونزعة الساجد والمصاحف والعمرة

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

على المظالم واجرة الزانية **الفاسد** الاجرة على القدر
من تعصيل الاموات وتكفينهم وحملهم ودفنهم والشرع
في الحكم والاجرة على الصدقة بالناس القضاء ولا باس
الزرق من بيت المال كذا على اذان ولا باس الاجرة على
عقد النكاح **المكره** اما لافضائه الى الحرم غلب الكراهة
وسم الاكفان والطعام والرفق والضيافة والزبا
وسم ما يكتن من السروج لاهل الكفر كالخف والدرع
واما لصنعة كالحبال والحجامة اذا شرط وضرب
الفعل ولا باس بالحنانة وخفض الجوارى وامانظر
الشبه ككسب الصبيان ومي الخيل للحارم ومن
المكره الاجرة على تعليم المظلم ونسخه وكسب القليلة
مع الشرط ولا باس به لو جرد ولا باس بالجرة تعليم
الحكم والادب وقدر كيرة الاكتساب باشياء اخر
ياق ان شاء الله **سلب** ست **الاولى** لا يؤخذ ما ينشأ
في الاعراس اما يعرف معه الاباحة **الناس** لا باس
المازلية

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

بيع عظام الفيل واتخاذ الامشاط منها **الحرام**
ان يشتري من السلطان الجارية ياخذها باسم
المقاسمة واسم الزوجة من ثمن وجبت ويتم وان لم
يكن محتالها **المكره** لو دفع اليها ليطرقه في الحاج عتيان
وكان منهم فلو ياخذ منه الا باقته على الاصل ولو
اسقط عليه جاز اذا كان بالصفة ولو عين العلم بتجاوز
الحرام جوارى الظالم **المكره** ان علمت بعينها ولا في
حدود **الاشياء** قولانية عن العاد الجارية وياخذ من
وعن الجارية محرمه الامع الحرف نعم لم يقن بالتحقق
المائة والتكسب لا بالعرف واليهي عن المنكر
استحبت ولو اكره لا مع ذلك اجاب دفعا للفتنة
امر ولو كان محرم الا في قتل المسلم **المسلب** في
البيع وادابه اما البيع فهو لا يجاب والقول بالذوق
يقول بها العين المدركة من ماله الى غيره بغير منكر
وله شرط **الاول** بشرط في المتعاقدين كمال العقل ولا

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

انما هو على ما ذكره في المتن
من ان المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

فاما بقول المشتري مع يمينه ان كان تالفا ويوضح للظن
التميز والتميز هو معتاد لا ما يميز بين البائع والتميز على
تسليمه فلو باع آتبي مفرد المبيع ويصلح لضم اليه شيئا
واما الآداب فالمسح الفقه فيه والعسوية بين البائع والمشتري
والا فلو ان استقال والشهادتان والتكثير عند البيع
وان يفتدنا فاصا ويعطى زحاما والمكر ولا يصرح البائع
وفد المشتري والمكسب والبائع في موضع يستتر فيه
والبيع على المومن لا يصح الضرورة وعلى من يبعده
بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
ودخول السوق او لا ومبايعة الاذن وذوي القاهات
والا كراو والعرض للكيل والوزن اذا لم يجس واما
بعد الصفقة والزيادة وقت النداء ودخوله في يوم
وان يتوكل محاضر البادي وقيل بحرم وتلقى الكيل
اربعة اشخ فادون ويبعث الخسائر ان يفتد في الزيادة
في السعة مواطاة البائع وهو المختار الاحتكاك وهو
مطاع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

حجر الاقوات وقيل بحرم وانما يكون في الحنطة والشعير
والتمر والزبيب والسمن وكل في الملح ويحقق الكراهية
اذا استقاه لزيادة الثمن ولم يجد بايع وقيل ان يفتد
في الخوص اربعين يوما وفي الغنم ثلثة ويجوز بيع
على البيع وهذا يشعر عليه الاصح لا يصح في الحيا
والنظرة اقسامه واحكامه واقسامه سبعة
خيار المجلس هو ان يثبت البائع في كل مبيع ايشط
فيه سقوطه ما لم يفتد في خيار الحيوان وهي
ثلاثة ايام للمشتري خاصة على الاصح ويسقط لو طر
سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد او تصرف
فيه المشتري سواء كان تصرفا لازما كالبيع او غير لازم
كالوصية والهبة قبل القبض **المسألة** خيار الشرط
وهو يجب ما يشترط ولا بد ان يكون معونه مضبوطة
ولو كانت محتملة لم يجوز تقديم الغزاة وادراك الثمن
وبحوز استراط مدة يرد فيها البائع الثمن ويرجع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

المشتري لا يملك
الشيء الا بعد ان يرضى
بما اشترى من البائع

انضم الى المعتبر ان كان هو الباع المستوفى به بغيره من سواه في البيع على
 ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على
 ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على
 ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على

البيع فلو انقضت ولم يرد لزوم البيع ولو انقضت العدة
 تافه من المعتبر وكذا لو حصل له نكاح كان له **البيع**
 خيار الغبن ومع ثبوته وقت العقد كما لا يخفى في غاية
 وجهها الى المعتبر بحيث له خيار في الفسخ والامضاء
الثامن من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض البيع ولا
 اشتراط التأخير فالبيع لازم ثلثه ومع انقضاءها جلت
 الخيار للبايع فان انقضى المبيع بغيره من سواه في البيع على
 المشتري وبعد هامن الباع والوجه تافه من الباع
 في حاله لان التقدير انه لم يقبض ولو ان يبيع بغيره من سواه في البيع على
 من يومه فيزول به يلزم البيع الى الدليل فان لم يات بالثمن
 فلا يسميه **الخيار** الروية وهو يثبت في بيع لا يمتنع
 لخاصة من غير مصادرة ولا يصح حتى يذكر كجدي
 والوصف فان كان موافقا لم ولا كان للمشتري
 الرد وكذا لو لم يره الباع واشترى بالوصف كان خيار
 الباع لو كان بخلاف الصفة وسيا خيار العيب

هذا هو الوجه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على

ان شاء الله تعالى **والا الكلام** فسياب **الخيار**
 المعتبر في حق البيع دون غيره **الخيار** المستوفى يستقط
 خيار الشرط **الخيار** يورث مشروطا كان او لا
 بالاصل **الخيار** المبيع بملك بالعقد قبله وبانقضاء
 الخيار اذا كان لخيار المشتري جائزه التصرف **الخيار**
 لم يوجب البيع على نفسه **الخيار** اذا كان المبيع قبضه
 فهو من مال باعه وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء **خيار**
 المشتري ما لم يفرط **الخيار** ولو تلف بعد ذلك كان
 للمشتري **الخيار** لو اشترى بضعة راي بعضها ووصف
 له سائرها كان له خيار فيها اجمع اذ لم يكتف على الوصف
التميز الرابع في لواحق البيع وهو خمسة **الاول** انقضاء
 والعيه من اتباع مطلقا فالتميز حال كما لو شرط
 تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح ولو
 لم يعين بطل وكذا لو عين اجل محتملا كقدوم
 الغزاة وكذا لو قال بكذا انقضاء وبكذا سلبه وفي رواية

هذا هو الوجه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على ان يبيع بغيره من سواه في البيع على

لو كان الثمن في يد المشتري وقت البيع
لم يكن له ان يبيع ما يباعه بثمنه قبل الاجل بزيادة ونقصان
بجسالتين وغيرهما لا وموجاد اذ لم يشترط ذلك
ولو جعل فابا عه من المشتري بغير جسد الثمن او
من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن انقص
ففيه روايتان اشهرهما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل
حصوله وان طلب ولو تبرع بالرفع لم يجب القبض ولو
حل دفع وجب القبض ولو امتنع البائع فذلك من
تفريط من الباداة تلف من البائع وكذا في طر البائع
لو باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع مرابحة فله ان يبيع
بالاجل ولو لم يخبر وكان المشتري من الاجل سلبا
او باع مرابحة فله ان يبيع بالاجل ولو
شبه الى الملاك فان اصفها الكراهية الثانية من اشتر
اصفة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة سواء قوما
او بوسط الثمن ولو باع خيارها واخره بذكر كجاء
في المتن

لو كان الثمن في يد المشتري وقت البيع
لم يكن له ان يبيع ما يباعه بثمنه قبل الاجل بزيادة ونقصان
بجسالتين وغيرهما لا وموجاد اذ لم يشترط ذلك
ولو جعل فابا عه من المشتري بغير جسد الثمن او
من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن انقص
ففيه روايتان اشهرهما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل
حصوله وان طلب ولو تبرع بالرفع لم يجب القبض ولو
حل دفع وجب القبض ولو امتنع البائع فذلك من
تفريط من الباداة تلف من البائع وكذا في طر البائع
لو باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع مرابحة فله ان يبيع
بالاجل ولو لم يخبر وكان المشتري من الاجل سلبا
او باع مرابحة فله ان يبيع بالاجل ولو
شبه الى الملاك فان اصفها الكراهية الثانية من اشتر
اصفة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة سواء قوما
او بوسط الثمن ولو باع خيارها واخره بذكر كجاء
في المتن

الرد او الامساك بالثمن
ويجوز رواته للمشتري

في البيع المرابحة
لو كان الثمن في يد المشتري وقت البيع
لم يكن له ان يبيع ما يباعه بثمنه قبل الاجل بزيادة ونقصان
بجسالتين وغيرهما لا وموجاد اذ لم يشترط ذلك
ولو جعل فابا عه من المشتري بغير جسد الثمن او
من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن انقص
ففيه روايتان اشهرهما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل
حصوله وان طلب ولو تبرع بالرفع لم يجب القبض ولو
حل دفع وجب القبض ولو امتنع البائع فذلك من
تفريط من الباداة تلف من البائع وكذا في طر البائع
لو باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع مرابحة فله ان يبيع
بالاجل ولو لم يخبر وكان المشتري من الاجل سلبا
او باع مرابحة فله ان يبيع بالاجل ولو
شبه الى الملاك فان اصفها الكراهية الثانية من اشتر
اصفة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة سواء قوما
او بوسط الثمن ولو باع خيارها واخره بذكر كجاء
في المتن

لكي يخرج عن وضع المرابحة ولو قوم على الدلالة اشاعا
ولم يوجب البيع وحل له الزيادة وشاركه فيه او جعل
منه قسطا والدلالة لا يبدل بمخرج ذلك مرابحة ويخرج
لو اخبر القسركا فانه في الاول ويخرج للدلالة الاجل
والغاية للشا جرسوا كان الشا جرسوا او الدلالة
ومن الاصح ان فرق **الثانية** فيما يدخل في البيع من
بائع اضاف لم يدخل في ثمنها ولا يخرجها الا ان يشترط وفي
الرواية اذا ابتاع الارض بعد ودها وما اعطى عليه
فله جميع ما فيها ولو ابتاع دارا دخل الاعلى والاسفل الا
ان تشهد العادة لوصول بالانفراد ولو باع بغير ثمن
فالتمر والمبايع الا ان يشترط وكذا لو باع شجرة ثم قاروا
حاصلها على الاظهر ولو لم توثق الخالة فالظاهر للمشتري
الثالثة في القبض اطلاق العقد يقضي تسليم المبيع والثمن
والقبض هو التحلية فيما لا يقبل كالعقار وكذا فيما لا
يقبل كالفاس هو الامساك اليد وفيه التحيز ان نقله
المتن

لو كان الثمن في يد المشتري وقت البيع
لم يكن له ان يبيع ما يباعه بثمنه قبل الاجل بزيادة ونقصان
بجسالتين وغيرهما لا وموجاد اذ لم يشترط ذلك
ولو جعل فابا عه من المشتري بغير جسد الثمن او
من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن انقص
ففيه روايتان اشهرهما الجواز ولا يجب دفع الثمن قبل
حصوله وان طلب ولو تبرع بالرفع لم يجب القبض ولو
حل دفع وجب القبض ولو امتنع البائع فذلك من
تفريط من الباداة تلف من البائع وكذا في طر البائع
لو باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع مرابحة فله ان يبيع
بالاجل ولو لم يخبر وكان المشتري من الاجل سلبا
او باع مرابحة فله ان يبيع بالاجل ولو
شبه الى الملاك فان اصفها الكراهية الثانية من اشتر
اصفة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة سواء قوما
او بوسط الثمن ولو باع خيارها واخره بذكر كجاء
في المتن

وحيثما يعلم المبيع مفرقا ولو كان فيه متاع ففعل البائع اذا

ولا بأس ببيع ما لم يقبض وبكرة في الكال أو يوزن وتأكد

الكرهية في الطعام وقيل الحريم وفي رواية لا يقطع حتى

يقبضه الان ^{بشره} توليه ولوقبض اليك وادعي

نقصانه فان حضر الاعتبار والقول قول البائع مع غيره

وان لم يحضر فالقول قوله مع يمينه وكذا القول في الموروث

والمعدود والمغروم **باب** في الشروط ويصح منها

ما كان سائعا فادخلوا تحت القدر فقصروا الثوب

لا يجوز اشتراط غير المقدور كبيع الزرع على ان يصبى

سنبلا ولا باسمي اشتراط ببقينه ومم اطلاق الابقام

لزم السامع انقاؤه الى اذنيه وكذا السمع ما لم يسمع الا

ويجب اشتراط القيمة والتدبير والكفاية ولو شرط ان لا

عقبة اولاً طاء الامه ق م بطن الشط دون السم والوط

الإيمان إلهاء ولا يحب فلهو الحمار والباع

وضاحاً: بمعنى ففهموا ففلا تروا: الذين انقلبوا

پیش از این که در این کتاب

والامضاء باليمن وفي رواية له ان يفسح او يمضي اللين مختصا

من الممنوع في الرواية ان كان السامع ارضا يحجب تلك الارض

لزم السامع ان يوقفه منها ^{لحمته} ولحين ان يبيع مختلفا ^{صفتها} صفة

وان لم يكن من ماله في العيوب وضابطها

ما كان زابدا عن الخلق الأصلية أو اقفا واطلاق

العقد يقتضي السلامة فلو ظهر عيباً بقتل الشريك

عنه

من العيب ولو اجالا وبالعلمه قبل العذر بالرضا به

وبعد و شعیب عنده واحداً في المصحف الكرم

الدانة والتصرف الناقم ولو كان قبل العذر العبد

فقسط المائة الأولى دون الآخرين ولحق

بمع المعنى ان لم يذكر عدده وذكره مفصلا افضل

ولما استاء شئني فمعدا صفة فوفوا العرش العظ

فلهذا له والى منزهة له والى له والى له

انما انزلت في هذه الايام

د جنس و انصاف

١٠٠

عشر و صواع

فبقول المشرقيين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

والرضا لله

برشت من الجمع العموم

7. 2

III.

في المنهج حقا

لأحد من الطرفين على الأقل ولو لم يرد له الوصل ينعقد الإجماع
 الإجماع على كل واحد من الطرفين نصف عشرتها **المسألة**
التي البصيرة تدل على صحة ما خالف الرد ويرد معها
 ما لا يثبتها أو يثبتها مع الكثرة وقيل صاع من **بنا**
 الشيئية ليست عينا لم لو لم يثبت البشارة فثبت سبق
 الشيئية كان له الرد ولو لم يثبت التقدم فلا رد لأن رد
 قدرته على الرد **المسألة** لا يرد العبد بالآباء الحادك
 عند المشتري ويرد بالسابق **المسألة** لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا ومثلها خفيض فله الرد لأن ذلك
 لا يكون إلا لأعضاء **مسألة** لا يرد البز والزيوت بما وجد
 فيه من الثقل المعتاد ثم لو خرج عن العادة جاز رد
 إذا لم يعلم **مسألة** لو شاع في التبري من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع يمينه **مسألة** لو ادعى المشتري تعدد
 العيب لا يمينه فالقول قول البائع مع يمينه ما لم يكره
 فيه حالته **مسألة** لا يرد ما لا يرد مع المبيع صحيحا ومعا

معي

القول على الرد

لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا
 ومثلها خفيض فله الرد
 لأن ذلك لا يكون إلا
 لأعضاء
 مسألة لا يرد البز والزيوت
 بما وجد فيه من الثقل
 المعتاد ثم لو خرج عن
 العادة جاز رد إذا لم
 يعلم
 مسألة لو شاع في التبري
 من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع
 يمينه
 مسألة لو ادعى المشتري
 تعدد العيب لا يمينه
 فالقول قول البائع مع
 يمينه ما لم يكره فيه
 حالته
 مسألة لا يرد ما لا يرد
 مع المبيع صحيحا ومعا

ويرجع المشتري على البائع بيمينه ذلك من العيب ولو
 أهل بخبرة رجوع إلى القصة الوسطى **المسألة** لو حدث العيب
 بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد وفيه لأثر
 فإن اشبهها بالتبري وكذا الوكيل للمشتري بعضا
 وحدوث الباقي كان الحكم ثابتا فيما يقبض **الفصل**
في الرد والخبره مع العلم من الشرع حتى إن الراجح
 منه أعظم من سبعين رمية ويثبت في كل مكان أو من
 مع الجنسية وضابط الجنس ما يتأوله استخاص
 كاختلاف الخلطة والأرز والأرز ويشترط في بيع المثلين
 المتساوي في القدر فلا يصح زيادة حرم بقدره وشبهه
 متساويا أو يرد بمخرج من حيث إعادة الرباع العلم
 فإن قيل صلحجه وعرف الوكيل بيمينه وإن عرفت
 وجه الرباع عليه وإن مرجح الجلال وجعل
 المالك والعقد يصدق بيمينه ولو جعل التحريم كفاة لامتثال
 وإذا اختلفت اجناس العرف وضوابطها فاعدا وفي

لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا
 ومثلها خفيض فله الرد
 لأن ذلك لا يكون إلا
 لأعضاء
 مسألة لا يرد البز والزيوت
 بما وجد فيه من الثقل
 المعتاد ثم لو خرج عن
 العادة جاز رد إذا لم
 يعلم
 مسألة لو شاع في التبري
 من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع
 يمينه
 مسألة لو ادعى المشتري
 تعدد العيب لا يمينه
 فالقول قول البائع مع
 يمينه ما لم يكره فيه
 حالته
 مسألة لا يرد ما لا يرد
 مع المبيع صحيحا ومعا

لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا
 ومثلها خفيض فله الرد
 لأن ذلك لا يكون إلا
 لأعضاء
 مسألة لا يرد البز والزيوت
 بما وجد فيه من الثقل
 المعتاد ثم لو خرج عن
 العادة جاز رد إذا لم
 يعلم
 مسألة لو شاع في التبري
 من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع
 يمينه
 مسألة لو ادعى المشتري
 تعدد العيب لا يمينه
 فالقول قول البائع مع
 يمينه ما لم يكره فيه
 حالته
 مسألة لا يرد ما لا يرد
 مع المبيع صحيحا ومعا

لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا
 ومثلها خفيض فله الرد
 لأن ذلك لا يكون إلا
 لأعضاء
 مسألة لا يرد البز والزيوت
 بما وجد فيه من الثقل
 المعتاد ثم لو خرج عن
 العادة جاز رد إذا لم
 يعلم
 مسألة لو شاع في التبري
 من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع
 يمينه
 مسألة لو ادعى المشتري
 تعدد العيب لا يمينه
 فالقول قول البائع مع
 يمينه ما لم يكره فيه
 حالته
 مسألة لا يرد ما لا يرد
 مع المبيع صحيحا ومعا

لو اشترى أمه فخر
 في ستة أشهر فما عدا
 ومثلها خفيض فله الرد
 لأن ذلك لا يكون إلا
 لأعضاء
 مسألة لا يرد البز والزيوت
 بما وجد فيه من الثقل
 المعتاد ثم لو خرج عن
 العادة جاز رد إذا لم
 يعلم
 مسألة لو شاع في التبري
 من العيب ولا يمينه
 فالقول قد لا يكره مع
 يمينه
 مسألة لو ادعى المشتري
 تعدد العيب لا يمينه
 فالقول قول البائع مع
 يمينه ما لم يكره فيه
 حالته
 مسألة لا يرد ما لا يرد
 مع المبيع صحيحا ومعا

الغنية فكلان اشبهها الكراهية والخطه والشعر
 واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالتسويق والدقيق
 وفيه الغنى وما يعل منها جنة في خديفة الربا وكذا ما في
 وما يكون منه واللحم تابعه الحيوان في الاحتلال وما
 يخرج من اللبن جنة من احد وكذا الادهان تبعها
 يتخرج منه ولا وزن ولا كبر فيه فليس يرى كالنبي
 بالنسبة والعبد العبد في الغنية خلاف في الغنية
 الكراهية في ثروت الربا في المعدود تزداد اشبهها
 ولو بيع في كبره او وزنا وفي يده اخر جزا في كل بلد
 حكمه وفيه فليس يجرم التفاضل في بيع الرطب والتمر
 اشبهها التمر وحده في العلة في غيره وكان يرب العذب
 البسر الرطب الاشبه لا يثبت الربا بين الرطب والورد
 بين الرطب والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين
 والحري وهذا ثبت منه وبين الذي فيه رواه اثنان
 انه ثبت في بيع الثوب الغرض في تفاضله وكبره في

الغنية فكلان اشبهها الكراهية والخطه والشعر
 واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالتسويق والدقيق
 وفيه الغنى وما يعل منها جنة في خديفة الربا وكذا ما في
 وما يكون منه واللحم تابعه الحيوان في الاحتلال وما
 يخرج من اللبن جنة من احد وكذا الادهان تبعها
 يتخرج منه ولا وزن ولا كبر فيه فليس يرى كالنبي
 بالنسبة والعبد العبد في الغنية خلاف في الغنية
 الكراهية في ثروت الربا في المعدود تزداد اشبهها
 ولو بيع في كبره او وزنا وفي يده اخر جزا في كل بلد
 حكمه وفيه فليس يجرم التفاضل في بيع الرطب والتمر
 اشبهها التمر وحده في العلة في غيره وكان يرب العذب
 البسر الرطب الاشبه لا يثبت الربا بين الرطب والورد
 بين الرطب والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين
 والحري وهذا ثبت منه وبين الذي فيه رواه اثنان
 انه ثبت في بيع الثوب الغرض في تفاضله وكبره في

السكان

بالحم ولو ما لم يولد قد يخلص من الربا بان يجعل مع الناقص
 متاع من غير جنة مثل درهم واحد من تمر يدين او
 بيع احدهما سلعة صاحبه ويشترى الاخرى بذلك
 الثمن **هذا** الكلام في المرفق وهو بيع الامان بثلاث
 ويشترط فيه التفاضل في الجاهل ويطل او فتر يقبل على
 الاسهم ولو قبض البعض مع قبض ولو فارق الجاهل
 مصطلح من يطل ولو وكذا احدهما في القبض واخرى في
 بطل ولو اشترى منه درهم ثم اشترى هذا ثانية وفي الغرض
 لم يبع الثاني ولو كان له عليه ثانية فامر ان يخطا
 الى الدرهم وساعا فقبل مع وان يقبض لان التقيد
 من واحد ولا يجوز التفاضل في جنة الواحد منها
 ويجوز في المختلف ويستوي في اعتبار التماثل الصحيح
 والمكسب والمصنع واذا كان في احدهما عشر كرم
 بيع بجذبه الا ان يعلم مقدار ما فيه فبما والتمتع
 وقد يجوز ما يقابل الغش ولا يباع ترابا الذهب

الغنية فكلان اشبهها الكراهية والخطه والشعر
 واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالتسويق والدقيق
 وفيه الغنى وما يعل منها جنة في خديفة الربا وكذا ما في
 وما يكون منه واللحم تابعه الحيوان في الاحتلال وما
 يخرج من اللبن جنة من احد وكذا الادهان تبعها
 يتخرج منه ولا وزن ولا كبر فيه فليس يرى كالنبي
 بالنسبة والعبد العبد في الغنية خلاف في الغنية
 الكراهية في ثروت الربا في المعدود تزداد اشبهها
 ولو بيع في كبره او وزنا وفي يده اخر جزا في كل بلد
 حكمه وفيه فليس يجرم التفاضل في بيع الرطب والتمر
 اشبهها التمر وحده في العلة في غيره وكان يرب العذب
 البسر الرطب الاشبه لا يثبت الربا بين الرطب والورد
 بين الرطب والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين
 والحري وهذا ثبت منه وبين الذي فيه رواه اثنان
 انه ثبت في بيع الثوب الغرض في تفاضله وكبره في

السكان

بالذهب ولا تناب الفضة بالفضة ويباع بغيره ولو
جمعاً جاز بعه بما يباع جوهراً الرصاص والنحاس
الذهب والفضة وإن كان قيد بغيره من ذلك **فإن**
أخرج الدرهم الفضة إذا كانت معلومة العرف ولو
لم يكن كذلك لم يخرج **أبعد** بها **أساكيل** **والدفع**
زيادة عمال البيع صح ويكون الزيادة أمانة وكذا الربا فيه
زيادة لا يكون إلا غلطاً ويقبل ولو كانت الزيادة معلومة
بما الزين لم يجب إعادته **فإن** يخرج إن يبدل دهرها
بدرهم ويشترط صياغة حاتم ولا يقدر الحاكم ويخرج
إن يقرض الدرهم ويشترط أن ينفقها بأرض **فإن**
الواني المصونة من الذهب والفضة إن مكنت خالصاً
خرج بأحد دهرها وإن تعدد وكان الغالب أحد
يخرج بأقل وإن تساوى بيعت بكم **الربعة** المركب
السيوف المحلاة إن علم مقدار الخلية بيعت بالجنس
م زيادة تعادل المركب أو الفصل فتدبر ولو بيعت نسبة

[illegible]

انواع اقسام و
تفاوتها در
نوع

نقدم من الثمن ما قابل الحيلة وان جهل بيعت بغير
البرقة الثمن

الجنس قبل ان اراد يعطى بالجنس ضم اليها

لا يجوز بيع شيء بدينار غير درهم ولا بدينار غير درهم

يجمع من ترازب الصاغة سباع بالذهب والفضة أو
الصاغة أو

غيرها ويتصرف به لان اربابه لا يتميزون **الفصل**

في بيع الثمار لا يبيع ثمرة الخنبل قبل فطوره مرها
بل يبيعها مع فطوره مستطفا على الاغريق

ولا بعد طهرهما لم يبدأ صلواتها وحرانها لم يوفق
 دل يجوز ان لم يبدأ صلواتها ولم يقيم اليها شيئا ولم يجمع اريد

على سائرهم وهم اليهم اويجت ازيد من سنة

والى لم يبد و صلوا

والتبرط به العلم
والتبرط به العلم

شجرة البستان حازيم ثمرة اجمع وله ادرك ثمريستان

فی جواز بیعتان آخریلم دیگر منضم الیه تردد عمره

والجواز أشد ويعبر به عن الشجر ولو كان في الجاهل

الى اصوله ومنفردا وكذا يجوز بيع الزرع قايما وحصيدا

ويجوز بيع الخضير بعد انقطاعها لقطه ولقطات وكذا
 ما يجزى كالرطب والخوخ والجزر وكذا ما يخط كالخنازير
 خراطة وخطات ولوايح الاصول من الخيل بعد التاجر
 فالتمه البائع وكذا الشجر بعد انقطاع الثمرة ما لم يترطها
 المشتري وعليه تبعيتها الى وان يلوغها ويجوز ان
 يستقر البائع ثمرة شجرات بعينها او حصه مشاعه او
 ارطال معلومه ولو خاسست الثمرة سقط من المشتري
 لجبا ولا يجوز بيع ثمرة الخيل بتمرها وهي لم يربطه وهما
 بتمر من غير ما فيه فلو ان اظهرها النعم وكذا لا يجوز بيع
 السنبليج منه وهي الحماقة وفي بيعه يجب ان يترط
 اظهرها النعم ويجوز بيع العزبة بخصها وهي الخالة
 تكون في دار اخر فينتزها صاحب المنزل بخصها ثمرا
 ويجوز بيع الزرع قصيرا وعلى المشتري قطعه ولو
 امتنع فللبائع والله ولو تركه كان له ان يطالبه باجر
 ارضه ويجوز ان يبيع ما استاعده من الثمر بزيادة

فان كان الثمر قد سقط من الشجرة
 قبل ان يقطعها المشتري
 فلا يلزم له ان يترطها
 وان كان الثمر قد سقط
 بعد ان يقطعها المشتري
 فلا يلزم له ان يترطها

الشن قبل قبضها على كراحيه ولو كان بين اثنين لقل
 احدهما لخصه صاحبه من الثمر بوزن معلوم صح
 واذا امر الانسان بخر الخيل جاز له ان ياكل ما لم يضر
 ولا يجوز ان ياخذ منه شيئا وفي جوارحه ذلك في خبر الخيل
 من الزرع والخضر يرد **البطل** في بيعه بحسب اوقاف
 تلفه يجرى في تمهه بخلافه فهو من مال البائع ولو كان
 بعد القبض اذا لم يكن بسببه ولا عن تقصيره ولا منع
 الحادث من الرد بالخيار واذا امتنع الخاسر قال له
 على الاظهر ما لم يترطه المشتري ويجوز ابتعا بعض
 الجوز مشاعا ولو باع واستثنى الرأس او الجذع في
 رواية السكوني يكون شريكا بنسبة قيمة شتاه ولو اشترى
 جماعة في شراهم جاز ان يشتري واحد منهم الرأس او الجذع
 بانه كان له منه بنسبة ما اقتد به ولو قال اشترى جوارنا
 بشركتي صح وعلى كل واحد نصف الشن ولو قال
 الربح لنا ولا نضر ان عليك لم يلزمه الشط وفي رواية

فان كان الثمر قد سقط من الشجرة
 قبل ان يقطعها المشتري
 فلا يلزم له ان يترطها
 وان كان الثمر قد سقط
 بعد ان يقطعها المشتري
 فلا يلزم له ان يترطها

السكسما

في البيع

اذا شارك في جارية وشرط لشريك الرجوع دون النكاح
 جاز ويحوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا
 اراد شرائها ويحوز بين اشترى راسا ان يغير اسمه
 ويطعمه شيئا خيرا او يتصدق عنه بأربعة دراهم وكذا
 ان يريه ثمنه في الميزان **باب** هذا الباب مسائل **الاول**
 المملوك يملك فاضل الضريبة وقيل لا يملك شيئا **الثاني**
 من اشترى عبدا له مال كان ماله للبائع الا مع شرط
الثاني في بيع البائع استبراء الامة قبل بيعها **الثالث**
 ان كانت من تخيض وخمسة واربعين يوما ان
 لم تخض وكانت في سن من تخيض وكذا يجب
 الاستبراء على المشتري اذا لم يستبرأها البائع ويبقى
 الاستبراء عن الصغير واليايسة والمستبرأ وامة
 الحرة ويقبل قول العدل اذا اخبر بالاستبراء ولا
 نوطاء الحامق الا حتى يمضي لحملها اربعة اشهر
 ولو وطئها غلب ولو لم يغز كره له بيع ولوها واذ
 استبرأ بربوبه

لا بد

ان يغير له من ميراثه قسطا

ان يغير له من ميراثه قسطا **باب** كره التفرقة
 بين الاطفال في احوالهم حتى يستغنوا او حده سبعة
 وقيل ان يستغنوا عن الرضاع ومنهم من حرم
الثاني اذا اوى الى المشتري الامة ثم بان استحقاقها
 انتمها المسحقة ولم يغفرها نصف العشران كانت ثلثا
 والعشران كانت بكرة وقيل يلزمه مهر امها وعليه
 قيمة الولد يوم سقط حيا ويرجع بالثمن وقيمة الولد
 على البائع وفي رجوعه بالغرق قولان اشبه الجمهور
الثاني في بيع ما يبيعه الظالم وان كان للامام
 عليه السلام بعضه او كله ولو اشترى امة شربت من
 ارض الصلح ردها على البائع واستعاذ بها فان ما البائع
 ولا عقبة له سعت الامة في قيمتها على رواية مسكين
 التمان وقيل يحفظها كالمقطعة ولو قبل من غلب
 الحاكم ولا يكلف السوي كان حسنا **السابعة** اذا
 دفع الى ما ذون مالا ليشتري نسمة ويعتقها ويخرج

ان يغير له من ميراثه قسطا
 بين الاطفال في احوالهم حتى يستغنوا او حده سبعة
 وقيل ان يستغنوا عن الرضاع ومنهم من حرم
الثاني اذا اوى الى المشتري الامة ثم بان استحقاقها
 انتمها المسحقة ولم يغفرها نصف العشران كانت ثلثا
 والعشران كانت بكرة وقيل يلزمه مهر امها وعليه
 قيمة الولد يوم سقط حيا ويرجع بالثمن وقيمة الولد
 على البائع وفي رجوعه بالغرق قولان اشبه الجمهور
الثاني في بيع ما يبيعه الظالم وان كان للامام
 عليه السلام بعضه او كله ولو اشترى امة شربت من
 ارض الصلح ردها على البائع واستعاذ بها فان ما البائع
 ولا عقبة له سعت الامة في قيمتها على رواية مسكين
 التمان وقيل يحفظها كالمقطعة ولو قبل من غلب
 الحاكم ولا يكلف السوي كان حسنا **السابعة** اذا
 دفع الى ما ذون مالا ليشتري نسمة ويعتقها ويخرج

ببقية المال فاشترى اباه وحقاق مولا ومولي الاب
 وورثة الامر بعد العتق والبيع وكل يقول استري مالي
 في رواية ابراهيم مضى للجنة ويرد العتق على مولا
 رواتهم اي الفريقين ان ام البينة كان له رد في المشد
 ضعف في الفتوى اضطررنا بسبب اصل الحكم
 باقضاء ما فعله المادون ما لم يمتد ثنا فيه **الكتاب**
 اذا اشترى عبدا فرفع البيع اليه عبدين ليختار
 احدهما فابق واحد قبل ان يتعم نصف الثمن ثم ان
 خبر ولا كان الاخر بينهما نصفين وفي رواية ضعف
 ويناسب الاصل ان يصح له الاقب ويطلب ابا بعت ولو
 اشترى عبدا من عبدين لم يبع وحكي الشيخ في خلاف
 للبخاري **الكتاب** اذا وطأ احد الشريكين الاثمة سقط عنه
 من الحد ما كان بل نصيبه وخد بالباقي مع استقاء البع
 ثم ان حملت فومت عليه حصص الشكا وقيل بقدر
 بحد الوطى ويقدر الولد حرا وعلى الواطى فيه حصص

هذا هو الوجه في قوله
 في رواية ابراهيم مضى
 للجنة ويرد العتق على
 مولا

هذا هو الوجه في قوله
 في رواية ابراهيم مضى
 للجنة ويرد العتق على
 مولا

الشكا ومنه عند الولادة **الكتاب** المهر كان للمأول
 طما اذا اشترى كل منهما صاحبه حكم السابق ولو اشترى
 الطريق وحكم للمؤخر فان اتفقا بطل العتوان وفي
 رواية يرفع بينهما **الكتاب** في السلفه هو بيع
 الى جرم معلوم بالاحاضرة حكمه **والكتاب** في شرط
 والحكمة ولو اوصى **الكتاب** في الشرط وهو شرط
 ذكر الخبز والوصف فلا يبع فيه الا ضبطه الوصف
 كاللحم والخنزير والجلود والحيوان في السنة والحيوان والخنزير
 وكل ما يمكن ضبطه **الكتاب** فبعض الناس لما اقبل الفرق
 ولو قبض بعض الثمن ثم افرق في قبض في القبض ولو كان
 الثمن ينال على البائع صح على الاثمة لكنه يكره **الكتاب** تقدير
 المبيع بالكيل او الوزن ولا يكره العدد ولو كان ما بعد
 ولا يبع في انصب اطنانا ولا في الخطب جرم او في الماء
 قبا واذا اشترط التقدير في الثمن وقيل يكره المشاهدة
الكتاب تعين الاجل ما يقع احتمال الزيادة والنقصان

هذا هو الوجه في قوله
 في رواية ابراهيم مضى
 للجنة ويرد العتق على
 مولا

هذا هو الوجه في قوله
 في رواية ابراهيم مضى
 للجنة ويرد العتق على
 مولا

الكتاب في قوله
 في رواية ابراهيم مضى
 للجنة ويرد العتق على
 مولا

ان يكون وجوده غالباً وقت حملها ولو كان معدوماً
 وقت العقد **في احكامه** وهي مسائل خمس **الاول**
 لا يجوز بيع السلم قبل حمله ويجوز بعده وان لم يقبض
 على كراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا
 يجوز بيع بعضه وتوليته وتولية بعضه وكذا بيع الدين
 فان باع باصحا صرح وكذا ان باع بغيره حال
 لو شرط تأجيل الثمن ليحرم لانه بيع دين بدين وقيل يكره
 وهو لا يشهد اما لو باع ديناً في ذمة زيد بدين الحسن في
 ذمة عمرو لم يكره مع دين بدين **الثاني** اذا دفع روي الصفة
 ورضي السلم وودع بالصفة وجب الجلاء وكذا لو
 دفع روي الصفة ولا كذا لو دفع الكثر **الثالث** اذا عقد عند
 الحلول او انقطع فطلد كان مخيراً بين الفسخ والصبر
الرابع اذا دفع من غير الجهر في روي الغير ولم يبا عه
 احسن لعمدة يوم الاقباض **الخامس** عقد السلف قبل
 الاشترط ما هو معلوم فلا يسطرأ شئاً طبع او هبة

قوله
 في احكامه
 هي مسائل خمس
 الاول
 لا يجوز بيع السلم قبل حمله
 ويجوز بعده
 وان لم يقبض
 على كراهية
 في الطعام
 على من هو عليه
 وعلى غيره
 وكذا
 يجوز بيع بعضه
 وتوليته
 وتولية بعضه
 وكذا بيع الدين
 فان باع باصحا
 صرح
 وكذا ان باع بغيره
 حال
 لو شرط تأجيل
 الثمن ليحرم
 لانه بيع دين بدين
 وقيل يكره
 وهو لا يشهد
 اما لو باع ديناً
 في ذمة زيد
 بدين الحسن
 في ذمة عمرو
 لم يكره
 مع دين بدين

او عمل محل او وصقة ولو اسلفه غيره وشرط اصابته
 بعينها قبل بيعه ولا شبهة المنع للحالة ولو شرط ثوبان غزل رمان
 امرأة معينة او غل من قراح بعينه **السادس**
 في الوصقة وهي قران **الاول** في دين المملوك ولا يملك
 الام لاذن فلو باع رايته فسد بغيره اذا اعتق ولا يملك
 المولى ولو اذن المولى لزمه دون المملوك ان استبقاوا
 باعده ولو اعتقه فهو ايتان لصديقه يسع في الدين ولا يملك
 لا يسهط عن ذمة المولى وهو الاشهر ولو مات المولى كان
 الدين في تركته ولو كان له غرض كان غرض المملوك كالحرم
 ولو كان مائة في التجار فاستدان لم يلزم المولى ولو
 يسع العبد في ذمة المولى لم يملك بغيره اذا اعتق وهو يشهد
القسم الثاني في القرض وفيه اجزئتان من معونة
 المحتاج لطعامه **الاول** وتصار على العوض ولو شرط النفع
 ولو زيادة الوصف حرم نعم لو تبرع المقترض بالزيادة في
 او الوصفة لم يحرم ونقض الذهب والفضة ونزاعه

قوله
 في احكامه
 هي مسائل خمس
 الاول
 لا يجوز بيع السلم قبل حمله
 ويجوز بعده
 وان لم يقبض
 على كراهية
 في الطعام
 على من هو عليه
 وعلى غيره
 وكذا
 يجوز بيع بعضه
 وتوليته
 وتولية بعضه
 وكذا بيع الدين
 فان باع باصحا
 صرح
 وكذا ان باع بغيره
 حال
 لو شرط تأجيل
 الثمن ليحرم
 لانه بيع دين بدين
 وقيل يكره
 وهو لا يشهد
 اما لو باع ديناً
 في ذمة زيد
 بدين الحسن
 في ذمة عمرو
 لم يكره
 مع دين بدين

كالخطة والشعب كماله ونزنا ونخبر ونزنا وعرد او
 الشئ القرض بالقبض ولا يلزم اشراف الاجرة ولا يشا
 الدين الحال له كان او غيره ولو غاب صاحب الدين
 غيبة منقطعة نوى المستدين قضاؤه وعزله عند قفا
 من صباه ولو لم يعرفه اجتهد في جلبه ومع السارق لا يقد
 به عنه ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقضي او باع الدين
 ما لا يملكه المسلم وقضى منه جازا ان يقبضه المسلم عن
 حقه ولو اسلم الذي قبضه قبل تولاه غيره وهو ضعيف
 ولو كان لا يدين فاقضها فما حصل لها وما تولى
 منها ولو بيع الدين باقل منه لم يلزم الغريم ان يدفع اليه
 اكثر ما دفع على تردد **اجرة الكيال** ووزن الناع
 على البائع وكذا الجرة باع الامتعة واجرة الناقار ووزن
 الثمن على المشتري وكذا اجرة مشتري الامتعة ولو بيع
 الواضحة لم يستحق اجرة واذا جمع بين الابتياع والبيع
 فاجرة كل على عبء الامر ولا يجمع بين الواحد والآخر

هذا هو الوجه في اجرة الكيال
 وهو ان يوزن الناع على البائع
 وكذا الجرة باع الامتعة
 واجرة الناقار ووزن الثمن
 على المشتري وكذا اجرة
 مشتري الامتعة ولو بيع
 الواضحة لم يستحق اجرة
 واذا جمع بين الابتياع
 والبيع فاجرة كل على عبء
 الامر ولا يجمع بين الواحد
 والآخر

الدلال ما يتلف فيه مما لم يقرب ولو اختلفا في التفریط
 ولا يملكه القول قوله الدلال مع يمينه وكذا اختلفا في الغيبة
كتاب الرهن واذا كانه اربعة **اول** في الرهن
 وهو وثيقة الدين الركن ولا يرد فيه من الاجاباب
 والقبول هل يشرط الاقباض الاظهر نعم ومن شرطه
 ان يكون عينا مملوكة كالنخل فقبضه ويبيع بغيره منقرا
 او مشاعا ولو رهن مالا يملك وقض على الجارة المالك
 ولو كان يملك بغيره من ماله وهو لا يرد من جهته
 ولو شرطه مبيعا عند الاجل لم يصح ولا يدخل في الرابطة
 ولا يملك النخل والشجر في الرهن لو لم يرد بعد الارحامات
 دخلت وقاية الرهن للرهن ولو رهن رهينتين
 ثم ادعى عن احداهما لم يجز اسأله بالآخر ولو كان
 له دينان وباحضهما رهن لم يجز اسأله بهما ولا يرد
 رهن الاقراض في الرهن سابقا كان او متجذرا
 في الحق ويشترط ثبوته في الدفعة ما لا كان او منقعة

هذا هو الوجه في الرهن
 وهو وثيقة الدين الركن
 ولا يرد فيه من الاجاباب
 والقبول هل يشرط الاقباض
 الاظهر نعم ومن شرطه
 ان يكون عينا مملوكة
 كالنخل فقبضه ويبيع
 بغيره منقرا او مشاعا
 ولو رهن مالا يملك
 وقض على الجارة المالك
 ولو كان يملك بغيره
 من ماله وهو لا يرد
 من جهته ولو شرطه
 مبيعا عند الاجل لم
 يصح ولا يدخل في
 الرابطة ولا يملك
 النخل والشجر في
 الرهن لو لم يرد
 بعد الارحامات
 دخلت وقاية
 الرهن للرهن
 ولو رهن
 رهينتين
 ثم ادعى
 عن احداهما
 لم يجز
 اسأله
 بالآخر
 ولو كان
 له دينان
 وباحضهما
 رهن
 لم يجز
 اسأله
 بهما
 ولا يرد
 رهن
 الاقراض
 في الرهن
 سابقا
 كان
 او
 متجذرا
 في
 الحق
 ويشترط
 ثبوته
 في
 الدفعة
 ما
 لا
 كان
 او
 منقعة

هذا هو الوجه في الرهن
 وهو وثيقة الدين الركن
 ولا يرد فيه من الاجاباب
 والقبول هل يشرط الاقباض
 الاظهر نعم ومن شرطه
 ان يكون عينا مملوكة
 كالنخل فقبضه ويبيع
 بغيره منقرا او مشاعا
 ولو رهن مالا يملك
 وقض على الجارة المالك
 ولو كان يملك بغيره
 من ماله وهو لا يرد
 من جهته ولو شرطه
 مبيعا عند الاجل لم
 يصح ولا يدخل في
 الرابطة ولا يملك
 النخل والشجر في
 الرهن لو لم يرد
 بعد الارحامات
 دخلت وقاية
 الرهن للرهن
 ولو رهن
 رهينتين
 ثم ادعى
 عن احداهما
 لم يجز
 اسأله
 بالآخر
 ولو كان
 له دينان
 وباحضهما
 رهن
 لم يجز
 اسأله
 بهما
 ولا يرد
 رهن
 الاقراض
 في الرهن
 سابقا
 كان
 او
 متجذرا
 في
 الحق
 ويشترط
 ثبوته
 في
 الدفعة
 ما
 لا
 كان
 او
 منقعة

هذا هو الوجه في الرهن
 وهو وثيقة الدين الركن
 ولا يرد فيه من الاجاباب
 والقبول هل يشرط الاقباض
 الاظهر نعم ومن شرطه
 ان يكون عينا مملوكة
 كالنخل فقبضه ويبيع
 بغيره منقرا او مشاعا
 ولو رهن مالا يملك
 وقض على الجارة المالك
 ولو كان يملك بغيره
 من ماله وهو لا يرد
 من جهته ولو شرطه
 مبيعا عند الاجل لم
 يصح ولا يدخل في
 الرابطة ولا يملك
 النخل والشجر في
 الرهن لو لم يرد
 بعد الارحامات
 دخلت وقاية
 الرهن للرهن
 ولو رهن
 رهينتين
 ثم ادعى
 عن احداهما
 لم يجز
 اسأله
 بالآخر
 ولو كان
 له دينان
 وباحضهما
 رهن
 لم يجز
 اسأله
 بهما
 ولا يرد
 رهن
 الاقراض
 في الرهن
 سابقا
 كان
 او
 متجذرا
 في
 الحق
 ويشترط
 ثبوته
 في
 الدفعة
 ما
 لا
 كان
 او
 منقعة

رهنام

ولو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليها صح
قوله في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف
 ولو لم يكن ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للرهن
 في الرهن باجارة ولا سكنى ولا وطى لانه تصرف في الا
 فيه وفيه رواية بالجواز لم يجز ولو راعه الراهن وقف
 على اجارة المرحون وفيه وقف العتق على اجارة المرحون
 تردوا شبهه بجواز **الرهن** في المرحون ويشترط فيه كمال
 العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن
 ولو لم يزل لم ينفذ وبطل الوكالة فيه بموت الموكل دون
 الرهانة ويجوز للمرحون ابتياع الرهن والمرحون احق به
 من غيره باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرها
 حيا او ميتا وفي المبيت رواية اخرى ولو قصر الرهن
 ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في يد المرحون
 ولا يقطعت له شيء من ماله ما لم يتلف بقدره
 وليس له التصرف فيه ولو تصرف فيه من غير اذن
 الرهن

كل
 لو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليها صح
 ولو لم يكن ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للرهن في الرهن باجارة ولا سكنى ولا وطى لانه تصرف في الا فيه وفيه رواية بالجواز لم يجز ولو راعه الراهن وقف على اجارة المرحون وفيه وقف العتق على اجارة المرحون تردوا شبهه بجواز الرهن في المرحون ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو لم يزل لم ينفذ وبطل الوكالة فيه بموت الموكل دون الرهانة ويجوز للمرحون ابتياع الرهن والمرحون احق به من غيره باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرها حيا او ميتا وفي المبيت رواية اخرى ولو قصر الرهن ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في يد المرحون ولا يقطعت له شيء من ماله ما لم يتلف بقدره وليس له التصرف فيه ولو تصرف فيه من غير اذن الرهن

الرهن

العين والاجرة ولو كان الرهن دليقة قام بمقتضاها صح
 وفي رواية الظن بركب والذئب شرب وعلى المرحون
 ويشرب النفقة والمرحون استيفاء دينه من الرهن
 خاف حجب الوارث ولو اعطى الرهن وادعى الدين
 ولا ينفذ القول قول الوارث ولا ينفذ فيه ان ادعى
 عليه العلم ولو باع الرهن وقفه على الاجارة ولو كان
 وكيل باع بعد الحل صح ولو اذن الواهب البيع
 قبل الحل لم يستوف دينه حتى يحل **المحرم** به ميسل
 النزاع وهي الربيع **الرهن** يضمن المرحون قيمة الرهن
 يوم تلفه وقبل اعلى القيم من حين القبض الى حين التلف
 واو اخلافا فالقول قول الراهن وقوله قول المرحون
 اشبه **الثالثة** لو اخلافا فيما على الرهن فالقول قوله
 الراهن وفي رواية القول قول المرحون ما لم يزد زيادة قيمة
 الرهن **الرهن** لو قال القابض هو هو وقال المالك
 هو ودعيته فالقول قوله المالك مع يمينه وفيه رواية

الرهن
 لو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليها صح
 ولو لم يكن ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للرهن في الرهن باجارة ولا سكنى ولا وطى لانه تصرف في الا فيه وفيه رواية بالجواز لم يجز ولو راعه الراهن وقف على اجارة المرحون وفيه وقف العتق على اجارة المرحون تردوا شبهه بجواز الرهن في المرحون ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو لم يزل لم ينفذ وبطل الوكالة فيه بموت الموكل دون الرهانة ويجوز للمرحون ابتياع الرهن والمرحون احق به من غيره باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرها حيا او ميتا وفي المبيت رواية اخرى ولو قصر الرهن ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في يد المرحون ولا يقطعت له شيء من ماله ما لم يتلف بقدره وليس له التصرف فيه ولو تصرف فيه من غير اذن الرهن

اخرى متروكة **الاول** لو اختلفا في التفريط فالقول في
 المخرج بينه **كتاب الحجر** هو المنع
 من القذف في ماله واسباب الحجر ستة الصغر والحجر
 والرق والمرض والفلس والسفه ولا يزول الحجر بغير
 الابوصفين البلوغ وهو يعلم بآيات الشعر الحسن
 على العانة او خروج النوى الذي منه الولد من المصح
 الفناد ويشترط في هذين الذكر والاناث او النسخ وهو
 بلوغ خمس عشرة سنة وفي رواية من ثلث عشرة الى
 اربع عشرة وفي اخرى بلوغ عشرة وثمانين بلوغ
شع الرشد وهو ان يكون مصلح الماله وفي اعتبار
 العدالة تزداد مع عدم الوصفين او احدهما استمرار
 الحجر لو طعن في السوي يعلم رشد الصبي باختياره
 بما لا يضر من التصرف ويثبت بشهادة رجلين في
 الرجال وبشهادة الرجال او النساء في النساء والسفيه
 هو الذي يهرقه امواله في غير الاغراض الصحيحة فلا باع

هذا هو الوجه في الحجر
 وهو من عجزه عن التصرف
 في ماله او نفسه او امواله
 لضعفه او مرضه او عقله
 او غيره من الاعذار

الوصفين
 من بلوغ خمس عشرة سنة
 او ثلث عشرة سنة

رواية
 في ثلث عشرة سنة

هذا هو الوجه في الرشد
 وهو ان يكون مصلح الماله
 وفي اعتبار العدالة

هذا هو الوجه في الحجر
 وهو من عجزه عن التصرف
 في ماله او نفسه او امواله
 لضعفه او مرضه او عقله
 او غيره من الاعذار

والحال هذه لم يمض بعد وكذا الوهب او ترك البيع
 طلاقه وظهاره واقراره بالاجابة لا والمدونة بمنوع
 القهر لا باذن المولى والمضيق تسع من الرصة بما زاد
 من ذلك وكذا في البتة المتخذه على الخلاف والاب لا
 للاب ببيان على الصغير والجنون فان فقدوا فالوصي
 فان فقدوا الحاكم **كتاب الضمان** وهو
 عقد شرع لا يتعهد بنفسه مال او فاسد ثلثه لا
 ضمان الماله ويشترط في الضامن التكليف وجواز
 التصرف ولا بد من رضی المضمون له ولا عرق بالمضمون
 ولو علم فانك لم يسطر الضمان على الاصح وهو ينفق المالا
 من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن وتبين المضمون
 عنه ويشترط فيه المالا ذمة او علم المضمون عنه باعتباره
 ولو بان اعساره كان المضمون له معذرا والضماني لا
 جازرو في الجهل فلو ان اصحابها الجواز يرجع الضمان
 على المضمون عنه ان ضمن بسوالة ولا بد من اكثر من

عن الفتاوى
 في الضمان

هذا هو الوجه في الضمان
 وهو عقد شرع لا يتعهد
 بنفسه مال او فاسد ثلثه لا

هذا هو الوجه في الضمان
 وهو عقد شرع لا يتعهد
 بنفسه مال او فاسد ثلثه لا

ولو وهبه المضيق له او ابراء لم يرجع على المضيق عنه
ولو كان باذنه واد ابرج الضامن بالضامن فلا يرجع
ولو ضيق عليه صح وان لم يعلم كونه على الاظهر ويثبت
عليه ما تقوم به البينة لا يثبت في دفتر وحسب الا
ما يقرب المضيق عنه **القسم الثاني** الحائز وهو مشروط
لحق المالك من ذمة الى ذمة مشغول بماله ويشترط
رضاء الله وبإقرار بعض على رضا المحيل والمحال
ولا يجب قبول المحو ولو كان على من لم يقبل لزمت
ولا يرجع المحال على المحيل ولو انقر المحال عليه ويشترط
ملأه وقت الحوالة او علم المحال باعساره ولو بان
فقر رجوع وببر الحيل وان لم يبرأ المحال وفي رواية
ان لم يبرأ فله الرجوع **القسم الثالث** الكفالة وهي
التعهد بالنفس بغير رضا الكافر والمكفر له ذو
المكفر عنه وفي اشراط الاجل لو كان وان اشترط
اجالا فلا بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل الغريم

المحيل الذي يدين للمضيق الذي
يقبل المحو من المحال عليه
او من المحال المحيل
الاصل في
الحال وان لم يبرأ من المحال
المضيق حتى يبرأ المحال من ذمة
المحيل الى ذمة غيره

في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع
في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع

بري وان استع كان المكفر له حجة حتى يبرأ
الغريم او ما عليه ولو كان لم احضر الى كذا كان على
كذا كان كفالة ابداء لم يلزمه المال ولو كان على كذا
الى كذا ان لم احضر كان ضامنا للمالك لم يحضر ولا
ولو خلى غريم من يد غريمه فله الزمة اعادة او اداء
ما عليه ولو كان قاتلا اعادة او دفع الدية ويقتل
الكفالة تبيت المكفر **عند الصلح** وهي
مشروع لقطع المنازعة ويجوز مع الاقرار والتمسك
الامانة حال الاو حلال حراما ويصح مع علم الغريم
بما وقعت المنازعة فيه ومع جهالة الدين سائر علو
عينا وهو كذا من طرفه وببطلان التقابل ولو اخطأ
الشركان على الخصال على احد حيا والرجوع له ولا خلاف
راسن له صح ولو كان بيد اثنين درهمان فمال احد
هما لي وقال الاخر هما بيني وبينك فلهما في الكفارة
نصف وللآخر ما بقي وكذا لو اودع انسان درهمين

في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع
في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع

في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع
في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع

في كفالة الكافر
بغير رضاه
فله الرجوع

واحد منهما فامرتج لاص تقريظ ونفذ احد مطلقا
 الاثنان درهم ونصف والاخر باق ولو كان لواحد
 بعشرين درهما ولا خرب ثلثين فاشتها فان
 احدهما صاحبه فقد انصفه والايتعا وقسم الثمن بينهما
 اخماسا واذا ظهر سخفا واحدا العوضين بطل الصلح
كتاب الشركة وهي اجتماع حق مالكين وقصدا

في الشئ على سبيل الشراء ونفع مع امتزاج المالكين
 المتجانسين على وجه لا يميز احد من الآخر ولا
 بالادب والاعمال ولو اشتركوا في ذلك كان لكل واحد
 عمله ولا اصل للشركة الرجوع والمفاوضة واذا تساوى
 المالان في العمل والربح بينهما سواء ولو تفاوتا فالربح
 كذلك وكذا الخسار بالنسبة ولو شرط احد من الربح
 زيادة فلا شبهة ان الشرط لا يلزم ومع الامتزاج ليس
 لاحد الشركة التقريف الا مع اذن الباقيين وتقتصر
 التقريف على ما يتناوله الاذن ولو كان الاذن مطلقا

الشركة
 لا بد من
 اتفاق
 المالكين
 على
 العمل
 والربح
 بالتساوي

صح ولو شرط الاجتماع لزوم وهي جائزة من الطرفين
 الاذن في التقريف وليس لاحد الشركة الامتناع من
 عند المطالبة الا ان يقضي ضرره ولا يلزم احد الشركتين
 اقامة رأس المال ولا ضمان على احد الشركتين ما لم يكسبه
 او يقرض ولا يقع موجهة وبطل الموت وتكون مشاركة

الدمي وابضاعه وايداعه **كتاب المضاربة**
 وهي ان يبرع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة
 من ربحه ولكل منهما الرجوع سواء كان المالك ارضا
 او متقالا ولا يلزم فيها اشتراط الاجور ويقصر على ثلث
 له من الثمن ولو اطلق تصرفه الاستئثار وكيفية شأه
 وبشرط كون الربح مشتركا وبغير العمل ما شرطه الربح
 ما لم يستقر قبل العمل اجرة المثل ويقف العمل في التقريف
 من الآلة كالالتقفة ولا يشترى العامل الا بعين المال ولو
 في الذمة وقع الشراء والربح ولو امر بالسفر الى جهة فقصده
 غير هاضم ولو لم يكن الربح بينهما بقصص النظر وكذا

الشركة
 هي
 اجتماع
 مال
 مشترك
 بين
 اثنين
 او
 اكثر
 على
 وجه
 لا
 يميز
 احد
 من
 الآخر
 في
 العمل
 والربح

المضاربة
 هي
 ان
 يبرع
 الانسان
 الى
 غيره
 مالا
 ليعمل
 فيه
 بحصة
 من
 ربحه

الاستئثار
 هو
 ان
 يبرع
 الانسان
 الى
 غيره
 مالا
 ليعمل
 فيه
 بحصة
 من
 ربحه
 على
 وجه
 لا
 يميز
 احد
 من
 الآخر

التقريف
 هو
 ان
 يبرع
 الانسان
 الى
 غيره
 مالا
 ليعمل
 فيه
 بحصة
 من
 ربحه
 على
 وجه
 لا
 يميز
 احد
 من
 الآخر

العمل
 هو
 ان
 يبرع
 الانسان
 الى
 غيره
 مالا
 ليعمل
 فيه
 بحصة
 من
 ربحه
 على
 وجه
 لا
 يميز
 احد
 من
 الآخر

لواحدة بالبيع شي فعدله الى غيره وبهرت كل واحد منهما
 بهطل المضاربة وبشرط في مال المضاربة ان يكون عبثا
 او راجح ولا يقع العرض ولو لم يرضى بشرط لهامل
 حصة من ربحه كان الربح للمالك وللعامل الاجرة ولا يكون
 مشاهرة راس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه
 قول الجواز ولو اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل
 مع مبنية وبذلك للعامل نصيبه من الربح بظهوره وان لم
 يحدد ان على العامل الا من يقدرا ونقيد وقوله مقبول
 في التلف ولا يقبل الرد الامينة على الاشبه ولو اشترى
 اباء فظهر فيه ربح عتيق نصيب العامل والربح وسع العبد
 باق ثمنه ومتى فسخ المالك المضاربة صح وكان للعامل اجر
 الى ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المالك العامل صار الربح له
 ولا يظا المضاربة بخمارة العرض ولو كان المالك اذن له وفيه
 روايتان بخلافه من تركه ولا يقع المضاربة بالدين حتى يقضى ولو كان
 ببداء اموال مضاربة فمات فان كان اعينها الواحدة

المالك

او عرفت منفردة ولا تخص فيها الغرماء **باب المضاربة**
والقائمة اما المضاربة فبيع عاملة على الارض بخصه من حاصلها
 وتلزم المتعاقدين لكن لو تم بالاجرة ولا يقبل الموت
 بشرطها لانه ان يكون التامشاعا شاعا ياقبه او قضا
 وان يقدرها مائة معلومة وان يكون الارض مما يجوز الانتفاع
 بها وله ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره الا ان
 يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يبيع له
 وخارج الارض على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع وكذا
 لو زاد السطاح زيادة ولصاحب الارض ان يخص على
 الزارع والزراع بالخيارية القبول فان قبل كان استقرا
 بشرطه بل لاقه الذرع وشبهه اجرة الثوب فيكون مخرج
 بهطل فيه المضاربة ويكره اجارة الارض للمزادة الحظنة
 او الشبر وان يجر المالك استاجرا له الا ان يحد فيها
 حوتا او يجرها بغير الجنس الذي استاجرها به **والقائمة**
القائمة في معاملته على الاصول بخصه من ثمرها

منه ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يبيع له وخارج الارض على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع وكذا لو زاد السطاح زيادة ولصاحب الارض ان يخص على الزارع والزراع بالخيارية القبول فان قبل كان استقرا بشرطه بل لاقه الذرع وشبهه اجرة الثوب فيكون مخرج بهطل فيه المضاربة ويكره اجارة الارض للمزادة الحظنة او الشبر وان يجر المالك استاجرا له الا ان يحد فيها حوتا او يجرها بغير الجنس الذي استاجرها به القائمة القائمة في معاملته على الاصول بخصه من ثمرها

منه ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يبيع له وخارج الارض على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع وكذا لو زاد السطاح زيادة ولصاحب الارض ان يخص على الزارع والزراع بالخيارية القبول فان قبل كان استقرا بشرطه بل لاقه الذرع وشبهه اجرة الثوب فيكون مخرج بهطل فيه المضاربة ويكره اجارة الارض للمزادة الحظنة او الشبر وان يجر المالك استاجرا له الا ان يحد فيها حوتا او يجرها بغير الجنس الذي استاجرها به القائمة القائمة في معاملته على الاصول بخصه من ثمرها

منه ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يبيع له وخارج الارض على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع وكذا لو زاد السطاح زيادة ولصاحب الارض ان يخص على الزارع والزراع بالخيارية القبول فان قبل كان استقرا بشرطه بل لاقه الذرع وشبهه اجرة الثوب فيكون مخرج بهطل فيه المضاربة ويكره اجارة الارض للمزادة الحظنة او الشبر وان يجر المالك استاجرا له الا ان يحد فيها حوتا او يجرها بغير الجنس الذي استاجرها به القائمة القائمة في معاملته على الاصول بخصه من ثمرها

او ربح

وتلزم المتعاقدين كالأجرة وتصح قبل ظهور الثمرة أجماعا
وبعد هذا إذا بقى العامل على فيه المسترد ولا يتصل بمو^{العمل}
على الاستدانة إلا أن يشترط تعيين العامل وتصح على كل حال
بأن يشترط ثمره فيقيم بها مع بقائه ويشترط فيها الداء العلوي^{منه}
التي يمكن حصول الثمرة فيها غالباً ويلزم العامل من العمل
حافيه مسترد الثمرة وعلى المالك بناء الجدران وعمل
الخواص وخارج الأرض إلا أن يشترطه على العامل ولا بد
أن تكون الفائدة مشاعة فلا يختص بها أحدهما لم يصح
وتلك بالظهور وإذا اختلفت شروط المساقاة وكان
الفائدة للمالك والمعامل للغير ويكره أن يشترط المالك
مع الخصم شيئا من ذهب أو فضة ويجب الوفاء بالو^ط
ما لم يتلف الثمرة **كتاب التبرع والتبرع** أما التبرع^{بوعه}
فهو استئجاره في الاحتفاظ وتنقله إلى القبلة في كل
كان أو فعلا ويشترط فيها الاختيار وحفظ كل
ودعة بأجزائه به العادة ولوعين المالك جزأه^{النقص}
بأن يكون دورا^{مست}

المكان

عليه ولو نقلها إلى أدون أو آخر ضمن الأسماع^{التي}
وهي جارة من الطرفين ويتصل بموت كل واحد منهما ولو كان^{بأن}
دابة وجب علفها وبقيتها ويرجع به على المالك ولو د^{معه}
أمانة لا يضمنها المستردي الأسماع التي يطأ والعدوان^{لها}
تصرف فيها بالكتاب ضمن وكان الربح للمالك ولا يبرود^{ها}
إلى الحرز وكذلك كانت في بوه بقدا وتقرط في مثلها إلى الحرز
ولا يبره إلا بالتسليم إلى المالك أو من يعين مقامه ولا
يضمنها الوقيته عليها ظالم لكن إن أمكنه الدفع وجب
ولو أخلفه أهله لم يمت عنه حلفه موتيا ويجوز على^{فها}
إلى المالك مع المطالبة ولو كانت غصبا صعد وقيل^{بأن}
في وصولها إلى السحق ولو جعله عقبا كالقطعة حتى فإن^{بأن}
وجده ولا تصدق بها عن المالك إن شاء وبغيره إن لم^{بأن}
يرض ولو كانت تحت طه بالالدفع ردها عليه إن لم^{بأن}
يتميز وإذا ادعى المالك التقريط والتولية في المستودع^{الذي}
مع مبدع ولا ينفذ في مال غيره ودعة أدون وألوي

على

قول المالك مع مبدئه انه لم يردع اذا تعدد الرد او تلفت العين
 ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع مبدئه وقول السو
 وهو انه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المستودع ولو ما
 الردع وكان الوراث جماعة دفعها اليهم او الى من يرتضون
 ولو دفعها الى البعض منهم جازى الباقين **واما اعادة**
 فعل الاذن في الانتفاع بالعين بغيره وليس لازمة لاحد
 المتعاقدين ويشترط في المعبر كمال العقل وجواز التصرف
 والاستعانة بالحق بالاعتناء به العادة ولا يضمن التلف ولا
 النقصان لو اتفق بالانتفاع بالايض من الامع تقريبا وعد
 الاشارة الى ان يكون العين ذهبا او فضة فالصان
 يلزم وان لم يشترط ولو استعار من الغاصب مع العلم
 ضمن وكذا الركن جاهلا لكن يرجع الى المعبر بالغير ثم
 وكل ما يصح الانتفاع به مع بقاءه يصح اعارته ويقصر المستعير
 على ما دون له ولو اختلفا في التفريط فالقول قول المستعير
 مع مبدئه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المعبر ولو اختلفا

توضيح

توضيح

في القيمة فقول المالك مع مبدئه ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع مبدئه وقول السو

في القيمة فقول المالك مع مبدئه ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع مبدئه وقول السو
 ورهن من غير اذن المالك انتزع المالك العين وجمع
 المرهن بماله على الرهن **كنا** **الرجوع** **وسمي**
 عليك منفعة معلومة بعرض معلوم وتلزم من
 الطرفين وتنقضي بالتقابل ولا يبطل بالبيع ولا بالعقد
 هل يبطل بالموت قال الشيخان نعم وقول المرتضى لا يبطل
 وهو انه وكما تفتح اعارته بفتح اعارته واجارة
 المشاع جازية والعين امانة لا يضمنها المستاجر ولا
 ما يخص منها الامع بقدر التفريط **والله اعلم**
 ان يكون المتعاقدان كاملين جازي التصرّف وان
 يكون الاجرة معلومة كبلا او وزن او قيل ككلمة المشاهدة
 ولو كان مما يكال او يوزن وتلك الاجرة بغض العقد
 مع الاطلاق او لشروط التعجيل ويصح تأجيلها بغيرها
 او الى اجل واحد ولو استاجر من يجهل له مناعا الى وضع
 في وقت معين باجرة معينة فان لم يفعل نقص من اجرة

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

الاجرة تقضى في وقتها
 والرجوع في وقتها
 والرجوع في وقتها

كالوكيل

شأنا معناه ما لم يخط بالأجرة وان تكون النفعة مملوكة
 للرجل وان يوجر عنه والمستاجر ان يجر الا ان يشرط
 عليه استيفاء النفعة بنفسه وان تكون النفعة مملوكة
 في نفسها كحياطة الثوب العين او بالدية المعينة كحياطة
 الدار وتلك النفعة بالعقد واذا مضت مدة يمكن
 استيفاء النفعة والعيون في يد المستاجر استقرت الاجرة
 ولو لم يقطع واذا عتق جهة الانقاع لم ينعدها المستاجر
 ويضمن مع التعدي ولو تلفت العين قبل القبض او امتنع
 المجرم من التسليم مدة الاجارة بطلت الاجارة ولو مضى
 الظالم بعد القبض لم يطل وكان الذكرك على الظالم ولو اهدم
 المالك خيرة المستاجر في الفسخ وله الزام المالك باصلاح
 ولا يقطع مال الاجارة لو كان اهدم بفعل المستاجر وان
 تكون النفعة مباحة فالراجح ليجوز للمالك ان يبيع النفع
 لم تنفذ ولا تقع اجارة الا ان لا يضر صاحب الحمام
 الغائب الا ان يودع في شرط ولو تنازع في الاستيجار

تلف
 بيان
 (ان المستاجر اذا اهدم المالك
 المبنى المستأجر عليه فله ان
 يفسخ العقد ويطلب اعادة
 المبنى او ان يتركه ويطلب
 ما كان عليه من اجارة)

هذا هو الوجه في
 ان المستاجر اذا اهدم
 المبنى المستأجر عليه
 فله ان يفسخ العقد
 ويطلب اعادة المبنى
 او ان يتركه ويطلب
 ما كان عليه من اجارة

فالقول قوله المنكر مع ميمه ولو اختلفا في رد العين فالقول
 قوله المالك مع ميمه وكذا لو كان في قدر الشيء المستأجر
 ولو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قوله المستاجر مع ميمه
 وكذا لو ادعى عليه التعدي ويثبت اجرة المثل لكل موضع
 بطل فيه الاجارة ولو تعدي بالكتابة المسافة المشترطة
 ضمن ولو لم يدر في الزيادة اجرة المثل وان اختلفا في قيمة
 الدابة او ارش نصفها فالقول قوله الغادم وفي رد
 قوله المالك ويستحب ان يقطع من يستعمله على
 الاجرة ويجب ايفاؤه عند فسخه ولا يعلل الاجرة بخلاف
 لغیر المستاجر **كتاب الوكالة** وهي تستدعي
 فصلا **الاول** الوكالة عبارة عن الايجاب والقبول
 الدالين على الاستئابة في التصرف والتحكم وكالة المتبرع
 ومن شرطها ان تقع بمحض فدا ونصح معلقة على شرط
 ولا صفة ويجوز تجنيدها وتأخير التصرف الى متى
 لازمة لاحدهما ولا ينعزل ما لم يعلم الغرض وان اشهد

تقطع المثل على المثل
 (ان المستاجر اذا اهدم
 المبنى المستأجر عليه
 فله ان يفسخ العقد
 ويطلب اعادة المبنى
 او ان يتركه ويطلب
 ما كان عليه من اجارة)

الوكالة هي
 (ان المستاجر اذا اهدم
 المبنى المستأجر عليه
 فله ان يفسخ العقد
 ويطلب اعادة المبنى
 او ان يتركه ويطلب
 ما كان عليه من اجارة)

الوكالة هي

بالعراق على الاصح وتضمنه قبل العلم ما مضى على الموكل وتبطل
 الوكالة بالموت والجنون والاخرى لا يتلف ما يتعلق ولو
 باع الوكيل من فائده الموكل الاذن بذلك القدر فالقول
 قول الموكل مع يمينه ثم يستعا والعين ان كانت مجرورة
 ومثلها ان كانت مفقودة فوفيتها ان لم يكن لها مثل وكذا
 لو تعدل استعادتها **ما** تصح فيه الوكالة وهو كقول
 لا يخلو عن الشارح فيه بما شتر معين كالبيع والبيع
 وتصح الوكالة في الظلاق والغايب ولما ضرع على الاصح
 ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو علم الوكالة مع الاما
 يقتضيه لا فرائد **فان** الموكل وبشرط كونه مكلفا حيا
 القدر ولا يوكّل العبد الا باذن مولاه ولا الوكيل الا
 ان يؤذن له ولما لم ان يوكّل عن السفهاء والبله وكبر
 ونوى المراهقة ان يقولوا المناقضة بنفق **البيع** الوكيل
 وبشرط فيه كمال العقل ويحذف ان تلي المرة عقد النكاح
 لنفسها ولا غيرها والمسلم يتوكّل المسلم على المسلم والذمي

الذمي على الذمي وفي وكالة له على المسلم تردوي
 يتوكّل على الذمي المسلم والذمي ولا يتوكّل على المسلم
 والوكيل امين لا يضمن الا مع تعدل او تعريض **القائمة**
 الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو امر بالبيع حال اقباع
 موجد لا ولو بزيادة لم يصح ووقف على الاجارة وكذا لو امر
 ببيع موجد لا بغير قبض فباع باق عاجلا ولو باع بمثله او
 اكثر صح لان يتعلق بالاجارة فليس ولو امر بالبيع في موضع
 قباض في غير ذلك الموضع صح وكذا لو امر ببيع ممت
 انسان فباع من غير فانه يقتض على الاجارة ولو باع
 بازيد **ثانية** اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر
 مع يمينه ولو اختلفا في العرلة او في الاعلام او في العرلة
 فالقول قول الوكيل وكذا اختلفا في التلف ولو اختلفا
 في الرد فقول احدهما القول قول الموكل مع يمينه وان
 القول قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو شبه **ثالثة**
 مدعيه وكالة فأنكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه

والذمي على الذمي وفي وكالة له على المسلم تردوي
 يتوكّل على الذمي المسلم والذمي ولا يتوكّل على المسلم
 والوكيل امين لا يضمن الا مع تعدل او تعريض **القائمة**
 الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو امر بالبيع حال اقباع
 موجد لا ولو بزيادة لم يصح ووقف على الاجارة وكذا لو امر
 ببيع موجد لا بغير قبض فباع باق عاجلا ولو باع بمثله او
 اكثر صح لان يتعلق بالاجارة فليس ولو امر بالبيع في موضع
 قباض في غير ذلك الموضع صح وكذا لو امر ببيع ممت
 انسان فباع من غير فانه يقتض على الاجارة ولو باع
 بازيد **ثانية** اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر
 مع يمينه ولو اختلفا في العرلة او في الاعلام او في العرلة
 فالقول قول الوكيل وكذا اختلفا في التلف ولو اختلفا
 في الرد فقول احدهما القول قول الموكل مع يمينه وان
 القول قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو شبه **ثالثة**
 مدعيه وكالة فأنكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه

الذمي على الذمي وفي وكالة له على المسلم تردوي
 يتوكّل على الذمي المسلم والذمي ولا يتوكّل على المسلم
 والوكيل امين لا يضمن الا مع تعدل او تعريض **القائمة**
 الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو امر بالبيع حال اقباع
 موجد لا ولو بزيادة لم يصح ووقف على الاجارة وكذا لو امر
 ببيع موجد لا بغير قبض فباع باق عاجلا ولو باع بمثله او
 اكثر صح لان يتعلق بالاجارة فليس ولو امر بالبيع في موضع
 قباض في غير ذلك الموضع صح وكذا لو امر ببيع ممت
 انسان فباع من غير فانه يقتض على الاجارة ولو باع
 بازيد **ثانية** اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر
 مع يمينه ولو اختلفا في العرلة او في الاعلام او في العرلة
 فالقول قول الوكيل وكذا اختلفا في التلف ولو اختلفا
 في الرد فقول احدهما القول قول الموكل مع يمينه وان
 القول قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو شبه **ثالثة**
 مدعيه وكالة فأنكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه

الذمي على الذمي وفي وكالة له على المسلم تردوي
 يتوكّل على الذمي المسلم والذمي ولا يتوكّل على المسلم
 والوكيل امين لا يضمن الا مع تعدل او تعريض **القائمة**
 الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو امر بالبيع حال اقباع
 موجد لا ولو بزيادة لم يصح ووقف على الاجارة وكذا لو امر
 ببيع موجد لا بغير قبض فباع باق عاجلا ولو باع بمثله او
 اكثر صح لان يتعلق بالاجارة فليس ولو امر بالبيع في موضع
 قباض في غير ذلك الموضع صح وكذا لو امر ببيع ممت
 انسان فباع من غير فانه يقتض على الاجارة ولو باع
 بازيد **ثانية** اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر
 مع يمينه ولو اختلفا في العرلة او في الاعلام او في العرلة
 فالقول قول الوكيل وكذا اختلفا في التلف ولو اختلفا
 في الرد فقول احدهما القول قول الموكل مع يمينه وان
 القول قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو شبه **ثالثة**
 مدعيه وكالة فأنكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه

من على القبلية والمؤمنين المشاعية وهو الامانة قبلية
 مجتنبوا الكبار خاصة والشعبة الامامية والجارونية
 والزيدية من قبا مامة زيد القطيعة من قبا مامة
 والاسعيلية من قبا مامة جعفر عليه السلام والناس
 من وقف على جعفر بن محمد والواقفة من وقف على
 موسى جعفر عليه السلام والكيسانية من قبا مامة محمد
 بن الحنفية ولو وصفهم بالنسبة الى عام كان لمن دار
 بمقالته كالحنفية ولو نسبهم الى ابي كان لمن انشئت
 بالبناء دون البنات على الخلفاء العلية والهاشمية
 ويتساوى فيه الذكور والاناث وقوما هاشمية وعنه
 الادون في نسبه ويرجع في الجبر الى العرف وقيل
 هو من يدارة الى اربعين ذلعا وقيل الى اربعين
 دارا وهو مطيح ولو وقف على مصلحة فطلت
 قبل نظر الى البر واد اشط احوال من يودع الموجد
 صح ولو طلق الوقف فبطل بيع احوال غير معتم ولا دا

هذا هو الحق في الوقف
 ان الوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال
 والوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال

كانوا الواجب له ذلك مع اصاغره في خلافه
 مروي اما النقل عنهم فغير جائز **الواقف** شيا
 اذا وقف على سبيل الله انصرف الى الرب كالج والجهاد والعمرة
 وبناء الجبل **ش** اذا وقف على سبيل الله وقف على كل ما
المش اذا وقف على ولادة اشترك اولاد البن والبنات
 الذكر والاناث بالسوية **ش** اذا وقف على الفقراء انصرف
 الى فقراء البلد ومن حضره وكذا كل قبيل مسترد كالعلمية
 والهاشمية والتميمية ولا يجب جمع من لم يخص **المش**
 لا يخرج الوقف عن شرطه ولا يرفع الا ان يقع خلفه
 يودي الى فساد على ترو **المش** انطلق الوقف فبطل
 التسوية فان فضل لزم **المش** اذا وقف على الفقراء وكما
 منهم جاز في شرهم **المش** مسابا السكني والعري
 تنقل الى الجباب والفقير والفقير وفادتها التسليط
 على اسبقها المتقعة بر عام فقام الملك لما لك ولزم
 لو عين المدة وان مات المالك وكذا لو لم يعك لم ينقل

هذا هو الحق في الوقف
 ان الوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال
 والوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال

هذا هو الحق في الوقف
 ان الوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال
 والوقف هو ما وقف عليه
 من المال والوقف هو ما
 وقف عليه من المال

بموت المالك وتبطل بمرتبة الساكن ولو كان حياة المالك لم
 بموت الساكن وانفق ما كان له الى وثيق وان اطلق ولم يعين
 مدة ولا عمر الخبز المالك في اخراجه مطلقا ولو مات المالك
 والحال هذه كان الساكن ميراثا لورثته وبطلت السكينة
 ويمكن الساكن معه من جرت العادة به كالولد والوجه
 والخادم وليس ان يسكن غيره الا باذن المالك ولو باع
 المالك الا لم تبطل السكينة ان وقتت بائنا وعرف وجوز
 حبس الغرس والعبودية سبيل الله والغلالم والخاتمة في
 خدمة بمرتبة العبادات ولا يترتب ذلك ما دامت العين باقية
واما الصدقة وهي الخلع بتلك العين غير عوض ولا حكم
 لها ما لم يقبض باذن المالك وتلزم بعد القبض وان لم يقبض
 عنها ومفوضها محرم على نبيها شتم الا صدقة ما سلم
 او مع الضرر ولا باسباب المنزلة والصدقة سر الفاضل
 منها جهل الان يشتم **والهبة** هي تملك العين تبرعا
 بوجه الحق والقرية ولا بد فيها من الاختيار والتبطل والقبض

من ماله
 من ماله
 من ماله

من ماله
 من ماله
 من ماله

من ماله
 من ماله
 من ماله

وبث شرط اذن الواهب في القبض ولو هو له لاد او الجدا ولد
 الصغير لزم لانه مقبوض بيد الولي وجهه الشاع حابفة
 كالقسم ولا يرجع في اطله لاصد الابوين بعد القبض وفيه
 غيرهما من ذوي الرحم على خلاف ذلك ولو جهل الزوجين
 الاخر في الرجوع ترد استشهاده الكاهن ويرجع في جهة الا
 ما دامت العين فيه ما لم يقبض عنها وفي الرجوع مع الضرر
 استشهد بها **كتاب السبق والرواية** و
 مستند ما قبله عليه السلام لاسبق الاية فضل او خفت
 او خاف وبطل تحت الفضل السهام والرايب والسيف
 ولتحت الفضل الاصل وتحت الخاف الغنل والبقال والحمل
 يصح في غيرها وتعتبر بقاؤها الى الجاهد وقبولها في نزولها
 ترد استشهاده للزوم ويصح ان يكون السبق عين او دين او لو
 بذل السبق غير المتساين جاز وكذا الويل له اعددها او بد
 من حيث المال ولا يشرط المحلل عندنا ونحن نجمع السبق
 لاسبق منها او المحلل ان سبق ويقدر المسابقة الى عقد

من ماله
 من ماله
 من ماله

من ماله
 من ماله
 من ماله

من ماله
 من ماله
 من ماله

السافة والخطر وتعين ما يسبق عليه وتساوي ما
تف
به السياق في احتمال السبق وفي اشتراط التساوي والموت
الشرود ويحقق السبق بقوله الهادي ويستقر المراتب إلى
الغنى أو الغنى بمراد من المراتب المفاضل
شروط تعدد الرتب وعدد الإصابات وصفها وقدرتها
والعوض والسبق في اشتراط البادئة والمخاطبة شرود
ولا شرط تعيين السهم ولا القوس ويجوز المناصفة
على الإصابة وعلى التباعد ولو فضل أحدهما الآخر وقال
المرشدة
اطرح الفضل لهذا السج لأنه مناف للغرض من التفاضل
كتاب العصا وهي شترعي فصلا **الروحية**
تمليك عين أو منفعة أو تسلط على تصرف بعد الوفاة
ويستقر في الإيجاب والقبول وتسمى الإنشاء الدالة على التصد
ولا تسمى الكتابة تالم تنضم القرينة الدالة على الإرادة ولا
يجب العمل بموجبها قبل ان عمل الورثة ببعضها
لزم العمل بجميعها وهو ضعيف ولا تنضم الروحية في بعضية
كساعة الظالم وكذا وصية المسلم المبيعة والكفنة
شتركون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

از قلم حضرت
ابن عربی

شیخ فاضل

7010307

20

1890

الموصي في الوصي ويعتبر فيه كالعقل والحياة وفي وصية
 من بلغ عشرين في البرية والمروى الجواز ولو خرج نفسه
 نافيه حلالا لها ما وصى لم يقتل ولو وصى بغير جرح
 ولو وصى بالوصية متى شاء **الوصي** في الوصي له
 ويشطوط وحده فلا تنقض لعدوم ولا لمن ظن بقاءه
 وقت الوصية فلان ميتا تنقض الوصية لو ارث كاتنق
 للادخني والحمل بشرط وقوعه حيا وللذي ولو كان جنينا
 وفيه اقول لا تنقض للحري ولا للمملوك غير الوصي ولو كان
 مدبرا او ام ولد لم يورث الوصي لمكانت قد خسر بعضه
 فمضت الوصية في قدر نصيبه من الورثة وتنقض بعد
 الموصي ومن برقوا كتابه وام ولده ويعتبر ما يوصي به
 لماله بعد خروجه من الثلث فلان كان بقدر قيمته
 اعنى كان الموصي به الورثة وان زاد اعطى العبد والارث
 وان نقص من قيمته سوى الباقي في ذلك كانت الوصية
 ضعفة للمصية بطلت وفي المستتر ضعف ولو اعتقه

لعلنا نعلم حسن العبد و
 ما يقع من الرضا و
 من الرضا و
 حجة حق و
 على ذلك و
 و
 بطرف الرضا

ويعتبر الكليفة والاسلام وفي اعتبار العدل المزد
 شبهة اغالة تقرب احوال الوصي الى عدل فتنق بطلت
 وصيته ولا يوصي الى المملوك الا اذا كان مولا ^{الوصي} ونصح الى ^{الوصي}
 منقضا الى الكمال لا ينفرد او يوصف الكمال حتى يبلغ الوصي
 ثم يشر كان وليس له نقض ما انفذ الكمال قبل بلوغه ولا
 تصح وصية المسلم الى الكافر وتصح من مثله وتصح الرخصة
 الى المراه ولواوصي الى اثنين واطبق او شرط الاجتماع ^{فان}
 فليس كاحدهما الا نفرد ولو شرط احدهما لم يفسد الا ما لا بد
 منه كونه البتة ولحاكم جبرها على الاجتماع فان تعذر
 جاز الاستبداد الى الوالتسا القسمة لم تجز ولو جرحا
 ضم اليه اما الوشرط لها الانفرد تصح كل واحد منهما ^{لغير} الاخر
 وان انفرد ويجوز ان يقتضا والوصي تغير الاوصيا
 والوصي اليه رد الرخصة ويصح ان يبلغ الرد فلو ما لم يرد
 قبل بلوغه لم يرد الرخصة واذا ظهر من الوصي خيانة
 استبداد الوصي اليه لا يرضى لامع بعدا وتقيط ويجز

عند موت الوصي عليه من فان كانت قيمته بعد
 الدين مرتين مع العقب والابطال وفيه وجه اخر ضعيف
 ولو اوصى لام ولد صحيح وهو نقض من الوصية او من
 الولد فيه قولان فان اعتقت من نصيب الولد كان لها
 الوصية وفي رواية اخرى نقض من الثلث لها الوصية
 واطلاق الوصية نقض النسبة ما لم يقع على الفضيل
 وفي الوصية لآخره واعاذه رواية بالتفضيل كالميراث
 ولا شبهة النسوية واذا اوصى لقرانه لم يعرف فور
 بنسبه وقبل من يتقرب اليه باخراس في الاسلام ولو
 لاهل بيته دخل الاولاد والاماء ^{والنزل} في العشر ^{في}
 والسبيل والبر والفقر كما مر فاذا مات الوصي له قبل
 الموصي انتقل ما كان الموصي له الي ورثته ما لم يرجع الموصي
 على الاشهر ولو لم يخلف وارثا رجعت الى ورثة الموصي
 واذا اهل اعطوا فالمراد دفع اليه يصنع به ما يشاء ^{وتجيب}
 الوصية الذي القرينة وانما كان او غيره ^{والراجح} في الاوصيا

في الوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية

في الوصية

ان يستوفيه منه ما في يده وان يقوم ماله اليتم على نفسه وان يقرضه ان كان مليدا ويختص لاية الوصي ^{بما عين له الوصي} وما او خصصا وياخذ الوصي اجرة المثل وقيل قدر الكفاية صرامع الحاجة واذا اذن له الوصية جاز ولو لم يؤذن فتولان اشبهها انه لا يصح ولا وصي له الحاكم ولي تركته **الفصل في الوصي به وفيه اطراف** **الاول** في معنى الوصية ويعبر فيه الملك لا الشئ بالخروج لا بالآلة اللغو ويعني بالثالث فافقن ولو اذن بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل الزايد فان اجاز الوصية بعد الوفاة صح وان اجاز بعض صح في حصته وان اجاز قبل الوفاة في الزيادة ولو كان المروي المذموم ويملك الوصي به بعد الموت وتصح الوصية بالمضاربة بالولد الاصغر ولو اوصي بواجب وغيره اخرج الواجب من الاصل والباقي من الثلث ولو خص المخرج الثلث بجري بالواجب لو اوصي بالشيء نظرا فان

انما بالزائد

ان

رثتم بدي بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث وبطل ما زاد وان جمع اخرجت من الثلث ووزع النقص اذا اوصي بعين ماله بعه دخل في ذلك المفرد **والشرك** **الثاني** في المصلحة من اوصي بخير من ماله كان العشر وفي رواية السبع وبما خري سبع الثلث ولو اوصي بسهم كان ثلثا ولو كان بشئ كان سبعا ولو اوصي بخير فبني الوصي وصفا صرف في البر وقيل يرجع ميراثا ولو اوصي بسيف فهو في جفن وعليه حلية مخرج المخرج الرصية على رواية غير ضعفا الشهرة وكذا الوصي بصندوق وفيه ما دخل المالك الوصية وكذا اقبل الوصي بسفينة وفيه طعام السفينة التي هي روية ولا يخرج اخرج الولد من الارث ولو اوصي بالشيء روية طرفة **الفصل الثاني** في الاحكام وفي مسائل **الاول** اذا اوصي بوصية ثم عقبها بمضادة لها عمل بالاخيرة ولم تضاد عمل بالمجمع فان قصر الثلث بجري بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث **الثاني** ثبت الوصية

بالمفرد

المراد بالزائد

انما بالزائد

سهر الساعدي ولواقي بافظ المستقبل كقوله ان تزوجك

سهر الساعدي ولواقي بافظ المستقبل كقوله ان تزوجك
 قيل لخير ما في خبر اباي عن الصادق عليه السلام في النكحة
 ان تزوجك فادعها لست تعلم في امرالك ولعلك تروى تحت جنك
 من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لا يمتنع اعاده
 للشول ولا يشترط تقديم الايجاب ولا في الزجر مع
 العقد على الشق ويجري مع العقد كالايجز وكذا الاشأ
 الاخرس **واما الحكم** فسابل **الاف** لا حكم لفسا والصبي
 ولا المجنون ولا السكران وفي رواية اذا رويت السكوك
 نفسها افاقت وضيت به او دخلها فاقت واوقت
 كان ماضيا **الاف** لا يشترط حضور شاهدين ولا
 وفي اذا كانت الزوجة بالقدرة بعد اذ اصبحت **الاف**
 لو ادعى في زوجية اميرة واذعت اخوها زوجية لم
 يثبت لان يكون مع المرأة تزوج من دخول او تقدم
 تاريخ ولو عقد على امرأة فادعى اخرا زوجية لم يثبت
 الى دعواه الا مع البينة **الاف** لو كان رجل عتقا

سهر الساعدي ولواقي بافظ المستقبل كقوله ان تزوجك
 قيل لخير ما في خبر اباي عن الصادق عليه السلام في النكحة
 ان تزوجك فادعها لست تعلم في امرالك ولعلك تروى تحت جنك
 من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لا يمتنع اعاده
 للشول ولا يشترط تقديم الايجاب ولا في الزجر مع
 العقد على الشق ويجري مع العقد كالايجز وكذا الاشأ
 الاخرس **واما الحكم** فسابل **الاف** لا حكم لفسا والصبي
 ولا المجنون ولا السكران وفي رواية اذا رويت السكوك
 نفسها افاقت وضيت به او دخلها فاقت واوقت
 كان ماضيا **الاف** لا يشترط حضور شاهدين ولا
 وفي اذا كانت الزوجة بالقدرة بعد اذ اصبحت **الاف**
 لو ادعى في زوجية اميرة واذعت اخوها زوجية لم
 يثبت لان يكون مع المرأة تزوج من دخول او تقدم
 تاريخ ولو عقد على امرأة فادعى اخرا زوجية لم يثبت
 الى دعواه الا مع البينة **الاف** لو كان رجل عتقا

فزوج واحدة ولم يسمها ثم اختلفا في العقد عليها
 قال قول قول لا يجزى على من سئل اليه في قصدهما في
 ان كان الزوج راغبا وان لم يكن راغبا والعقد باطل
واما الاداء ففسان **الاف** ان اصاب الحرة وجب له ان يجزى
 من النساء البكر العفيفة المكرمة الاصل وان قصده
 لا الجاهل والمال فواجب عليها وبطلان العيب وبطلان العقد
 ان يورقه من النساء اعفهن واحفظهن فربما وان كان
 زرقه واعظهن بركه وسبح لاشهاد ولا اعلان ولا خطبة
 امام العقد واقباعه ليلان وكرة والفقر العقب وان
 بزوج العقب **الاف** في اداها الخلق وسحبها وقهر
 او اراد الدخول والبراء وان يامر جاعل ذلك عقد
 وان يحل بدله ناصيتها ويكونا على ظهره ويقول اللهم
 على ليلك تزوجتها الى غير الدعاء وان يكون الدخول ليلان
 ويسمى عند الجماع وبطل العقد ان يورقه ولم يذكر
 كونه نكاحا عليه لخص وبوم الكسوف وعند الزوال

سهر الساعدي ولواقي بافظ المستقبل كقوله ان تزوجك
 قيل لخير ما في خبر اباي عن الصادق عليه السلام في النكحة
 ان تزوجك فادعها لست تعلم في امرالك ولعلك تروى تحت جنك
 من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لا يمتنع اعاده
 للشول ولا يشترط تقديم الايجاب ولا في الزجر مع
 العقد على الشق ويجري مع العقد كالايجز وكذا الاشأ
 الاخرس **واما الحكم** فسابل **الاف** لا حكم لفسا والصبي
 ولا المجنون ولا السكران وفي رواية اذا رويت السكوك
 نفسها افاقت وضيت به او دخلها فاقت واوقت
 كان ماضيا **الاف** لا يشترط حضور شاهدين ولا
 وفي اذا كانت الزوجة بالقدرة بعد اذ اصبحت **الاف**
 لو ادعى في زوجية اميرة واذعت اخوها زوجية لم
 يثبت لان يكون مع المرأة تزوج من دخول او تقدم
 تاريخ ولو عقد على امرأة فادعى اخرا زوجية لم يثبت
 الى دعواه الا مع البينة **الاف** لو كان رجل عتقا

وعند الغروب حتى يذهب الشفق وفي المواقف وعند
 حتى تطلع الشمس في اول ليلة من كل شهر الا شهر رمضان
 وفي ليلة النصف في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند
 الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد
 وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه
 عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام
 عند الجماع وغير ذلك **كتاب** ما يحذر النظر اليه
 امرأة يريد كتمانها وكيفية رواية الى غيرها ومحاميتها
 وكذا الامر بغير شرها والى الامم الا انهم بمنزلة الامم
 ما لم يكن للذكور وينظر الى جسده وجنته باطنها وظاهرها
 والى محاربه ما خلا العورة **كتاب** الوطء في الدبر وفيه
 روايتان اشهرها الاولى على الراجح **كتاب** الغرل عن
 الحرة بغير اذنها في الجماع ويجوز دية النكاح عشرة دراهم
 وفيه مكره وهو شربه وخرجه في الماء **كتاب** الاكل
 بالمرء حتى يمتلئ من لبنه ولو دخل في ذلك الجماع والدر
 والرجل من غير اذنها في الجماع ويجوز دية النكاح عشرة دراهم

وعند

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

على الصحيح **كتاب** الاكل والرجل من غير اذنها في الجماع ويجوز دية النكاح عشرة دراهم
 اشهرها **كتاب** الاكل والرجل من غير اذنها في الجماع ويجوز دية النكاح عشرة دراهم
كتاب في اكله العقد لا روية في النكاح لغير الاب والجد
 للاب وان علاه والحي والمولى والحاكم وولايه الاب
 والجد ثابتة على الصغير ولو ذهبت بكارتها نزل او غيره
 ولا يشترط في ولاية الجد بقائه الاب ولا يشترط في المند
 ضعف ولا خيار المصيدة مع البلوغ وفيه العيب في لان
 اظهرها انه كذلك ولو تزوجها فالعقد للاب وان
 اقترنا ثبت عقد الجد وبنت ولا ينعى على الاب في بيع
 عقله ذكر كان او انثى ولا خيار له في فاق والغيب
 نفسها ولا ولاية عليها لاب ولا غيره ولو تزوجها
 من غير اذنها وقفت على جازتها اما البكر البالغ الرشيد
 فامرها ببيدها ولو كان ابوها حيا قبلها لانقرض العقد
 ذاك كان او منقطع او قبل العقد مشترك بينهما لو بين
 الا قبل ان يفترق بعدهما به وقيل امرها الى الاب ليس طامعه

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

في السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستعد وفي السفينة وعذرا وعقب الاحتلام قبل الغسل والوجوه عند الجماع والمعاينة وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وغير ذلك

في بيان ما يستحقه المهر من النكاح

ام من الاصل من اذن لها في المقة دون الدائم
 من كس والاول اولى ولو عضلها الولي سقط اعتبار
 رضا اجماعا ولو زوج الصغيرة غير الاب والجد وقطع
 لها عند البلوغ وكذا الصغير ولو لم يزوج المهر كة
 صغيرة وكبره كبراً وشياً عاقلاً ومجنونة ولا خيرة لها
 وكذا العبد ولا يزوج الوصي الا من بلغ فاست العقل مع
 اعتبار المصلحة وكذا العاقل **في هذا الباب بيان الاول**
 الوكيل في النكاح لا يزوجه من نفسه ولا اذنت في ذلك
 فالوجه الجواز في رواية اخرى واية عار **في النكاح**
 على الجارية في الحرة والعبد وكيفية الاجارة مسكوك النكاح
 ويعتبر في النكاح **في النكاح** لا تسك الامت الا باذن الولي
 رجلا كان المولى او امرأة وفي رواية سيفت النكاح
 لعدة المرأة من غير اذنها متعة وهي متافهة **في النكاح**
 اذا زوج الابن الصغير من صبي ولو اذنت له واختار له
 عند البلوغ ولو تزوجها غير الابوين وقعت على اجارها

فلما تا اومات احدهما بطل العقد ولو بلغ احدهما
 ثم مات غلب من تركه نصيب الباقي فاذا بلغ اختلف الاخر
 لم يجز للرغبة واعطى نصيبه **في النكاح** اذا زوجها الاخران
 برجلين فان تبرعا اختارت ابها شاءت وان كانا عتقوا
 وليكن من سبق احدهما فالعقد له ولو دخلت بالآخر
 به الولد واعيدت الى الاول بطلت فضاء العدة ولها
 المهر المستبقة وان اتفقا بطلت وقبل العقد عقد الاكبر
في النكاح لا روية لا م غلام فزوجت الولد فاحل
 ولو انكر بطل وقيل لم يفسخ المهر فيمن حملت على دعوى
 الزكاة عنه وجب للمرأة ان تنسأ ذن ابها بكذا او شيئا كانت
 وان نكح اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان تزوجت
 الاكبر وان يختار غيرته من الازواج **في النكاح**
 في سبب التحريم وهي ستة الاول العصب والتحريم سبع
 الام وان عدلت والبعث وان سفلت والاحتساب
 وان نزلت والعرة وان اتفقت وكذا القالة وبيانها

في بيان ما يستحقه المهر من النكاح

في بيان ما يستحقه المهر من النكاح

وان صبط **مما** الرضاع ويجرم منه ما جرم من النسب
 وشروطه **اول** ان يكون عن الكفاة ولو ذرا وكان
 عن زالم **بشر** الكنية وفيها ثبت اللحم والعظم
 او رضاع يوم وليلة واحكم ما دون العشرة في العشر
 اشهرها انه لا يفسد ولو رضع خمسة عشر رضة ففسد
 ويعتبر الرضا فلو قد كمال الرضعة وامتناعها
 من الثدي وان لا يفصل بين الرضعات رضاع غير المر
ثاني ان يكون في الحرين وهو برأى في الرضعة دون
 ولد الرضعة على الاصح **ثالث** ان يكون اللبن الخال واحدا
 فيجوز الصبيان رضعان بل في اعداء لو اختلفت
 ولا يجرم لو رضع كل واحد من اثنين وان اختلفت الرضعة
 ويجب ان يجزى الرضاع المسألة الرضعة العقيقة العاقلة
 والواضحة الكافرة استرضع الذمية وبينها من شر
 الخمر ولم ينزله ويكره تمكينها من حمل الولد الى منزلها
 ويكون من رضاع الجارية ومن لبنها عن زنا وفيه

وكان في حرس سنة له رضة كذا
 رضة ثم الرضعات الا ان يفسد
 لا يصير له رضة

انما الرضعة على الاصح
 ان يكون اللبن الخال واحدا
 فيجوز الصبيان رضعان بل في اعداء لو اختلفت
 ولا يجرم لو رضع كل واحد من اثنين وان اختلفت الرضعة
 ويجب ان يجزى الرضاع المسألة الرضعة العقيقة العاقلة
 والواضحة الكافرة استرضع الذمية وبينها من شر
 الخمر ولم ينزله ويكره تمكينها من حمل الولد الى منزلها
 ويكون من رضاع الجارية ومن لبنها عن زنا وفيه

اذا اهلها مولها طاب لبنها **مسائل** اذا كان
 شرط صارت الرضعة اما وصاحب اللبن اياها
 خالة وبها اختا ويجرم اولاد صاحب اللبن ولا ذرية
 على الرضعة واولاد الرضعة ولا ذرية الرضا **التي**
 يترك الرضعة في اولاد صاحب اللبن ولا ذرية الرضا
 في حكم ولده وهن نكاح اولاده الذين لم يرضعوا في اولاد
 هذا الفصل على ان لا يخلو ولا الوجه الجوز **لورج**
 رضعة فارضعتها امرأته حتميا ان كان دخل الرضعة
 ولا حرمت الرضعة حسب ولو كان له زوجان
 واحدة حرمتا مع الاخرى رضة في الاخرى قول
 اشبهها انها تجرم ايضا ولو رجع رضيعته في رضيعتها
 امرأته حرمتا كلهن ان كان دخل الرضعة ولا حرمت
 الرضعة **سبب** الثالث المصاهرة والنظر في الرضعة
 والنظر **الاول** فن وطي امرأة بالعقد والمالك حرمت
 عليه ام الرضعة وان عدت وبناتها وان سفلن

وكم على الرضعة
 وان كان له زوجان
 واحدة حرمتا مع الاخرى
 رضة في الاخرى قول
 اشبهها انها تجرم ايضا
 ولو رجع رضيعته في رضيعتها
 امرأته حرمتا كلهن ان كان
 دخل الرضعة ولا حرمت
 الرضعة
 والنظر في الرضعة
 والنظر **الاول** فن وطي
 امرأة بالعقد والمالك
 حرمت عليه ام الرضعة
 وان عدت وبناتها وان
 سفلن

انما الرضعة على الاصح
 ان يكون اللبن الخال واحدا
 فيجوز الصبيان رضعان بل في اعداء لو اختلفت
 ولا يجرم لو رضع كل واحد من اثنين وان اختلفت الرضعة
 ويجب ان يجزى الرضاع المسألة الرضعة العقيقة العاقلة
 والواضحة الكافرة استرضع الذمية وبينها من شر
 الخمر ولم ينزله ويكره تمكينها من حمل الولد الى منزلها
 ويكون من رضاع الجارية ومن لبنها عن زنا وفيه

على الحرة الا باذنها ولو باذنها كان العقد باطلا وقيل
 كان الحرة الخيرة بين اجازته وفسخه وفي رواية طان
 تفسخ عقد نفسها وفي رواية ضعف ولو دخل الحرة على
 الامه حاز وللمرة الخيار ان لم تعلم ولو جمعت بينهما في عقد
 صح عقد المرأة دون الامه **الامه** لا يخل بالعقد على
 ذات البعل ولا يجرم به نعم لو تزوجها حرمت وكذا في النكاح
الثاني من تزوج امرأة في عدتها جاهلا بالعقد
 فاسد ولو دخل حرمت ولحق به الولد ولها المهر ولو
 بطل الشبهة وتم العدة للزوج واستأنف آخر ذلك
 وقيل في عدة واحدة ولو كان عالما بحرمته بالعقد
 ولو تزوج محرما عالما بحرمته وان لم يدخلها ولو كان
 جاهلا فاسد ولم يجرم ولو دخل **السابعة** من طهر
 بغير طهر فاقترحت عليه ام الغلام وبنته او
السبب الرابع استيفاء العدة اذا استكمل الحائض
 بالقطعة حرم عليه ما زاد ويحرم عليه من الامه

في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف

في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف

ما زاد على اثنين واذا استكمل العبد حرتين او ابنا
 من الامه غبطة حرم عليه ما زاد وكل منهما ان
 يقتضي ان لا يكتفى بالعقد المتطوع وبذلك لا يمين ما شاء واذا
 طلق واحدة من الاربع حرم ما لا غبطة حتى يخرج
 من العدة او تكون المطلقة بائنة وكذا الوطء امرأه ورا
 نكاح اخاتها ولو تزوجها في عدتها بطل وعمل معتبر ولو
 به مقطوعة ولو كان معها ثلث فزوج اشقين في عده
 فان لم ينجس بها صح دون الاصحق وان قرب منها
 فيها او قبلت بغير استبراء وفي رواية جبريل لو تزوج
 في عقد بغير اربعة او بخلافه باقيلن واذا استكمل الحرة ثلاث
 ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت تحت عبد
 واذا استكملت الامه طلقين حرمت حتى تنكح زوجا
 ولو كانت تحت حرة والمطلقة تسع العدة ويحرم على
 المطلق ابد **الخامس** النعان وجبت به الحرة
 المريد وكذا فدف الزوج امرأته الصماء او الحرة ما كان

في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف

في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف

في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف
 في رواية طان
 في رواية ضعف

اللعان **سبيل** الكفر ولا يجوز للمسلم أن يتكلم
 غير الكتابية اجراء وفي الكتابية ولا يظهر انه لا يجوز
 غبطة ويجوز مقعة والملك اليهودية والنصرانية وفي
 المجعية ولا يشبه البعارة ولو اراد احد الزوجين قبل
 الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان بعد الدخول فف
 على انقضاء العدة الا ان يكون الزوج مولودا على الفطرة
 فانه لا يخلع عوده واختاره وجهه عدة الوفاة واذا ام
 زوج الكتابية فهو على كاحه سواء كان قبل الدخول
 بعده ولو اسلمت زوجته انفك في الحال ان كان قبل الدخول
 ووقفت على العدة ان كان بعده وقبل ان كان بشرائط
 الذمة كان نكاحه باقيا ولا يمكن من الدخول عليها
 ليدلوا من الخلق بها ثم اراوا غير الكتابية يعطف على انقضاء
 العدة باسلام اهل الفقه ولو اسلم الذي وعده اربع
 فادون لم يجز ولو كان عدة اكثر من اربع فخير اربع
 وروى عن ابن عبد الله عليه السلام ان باق العدة
 بغير

هذا هو الذي عليه الجمهور
 في النكاح ان يكون بين
 الزوجين اربعة اشهر
 او اكثر من ذلك
 في النكاح ان يكون بين
 الزوجين اربعة اشهر
 او اكثر من ذلك

بثلاثة الا اذا كان رجلا والزوجة في العدة فهو باق
 محاولا خرجت من العدة فلا وسيل له عليها وفي
 ضعف **سبيل** التناوب في الاسلام شرط
 في صحة العقد وهو شرط التناوب في الايمان لاظهار
 انك لا تتجسس بأكدي الوضوء لا يصح نكاح الناصب ولا
 الناصب لعداوة لا حول به يعلم العلم ولا يشترط تمكن
 الزوج من النفقة ولا يخلع الزوج لو بعد الفسخ
 الاتفاق ويجوز نكاح الحر العبد واهل احمية غيرهما
 والعرب للبحر وبالعكس اذا اخطى الزوج من العدة على
 نفقة وجلبابته ولو كان اخفض من حسابا وان علق
 كان عاصيا وبكره ان يزوج الفاسق وبناكر في نكاح
 الحر ان تزوج الزمة الخالف ولا بأس المستضعف
 والمستضعف الا اربع قب بعثا **الامة** اذا انتقلت الى
 قبيلة وبان من يارها في رواية الجاني تقسح النكاح **الفا**
 اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت فله ان يفسخ لا

استغفر من النكاح في غير وقت
 وبهذا هو الذي عليه الجمهور
 في النكاح ان يكون بين
 الزوجين اربعة اشهر
 او اكثر من ذلك

الاجل بطل العقد وذكر المهر من دون الاجل يقبله ذاك
الثانية لاحكم بشرط في العقد وتلزم لو ذكرت فيه
 بغير اشتراط استأثار اليد وهما لا يبطأ في
 الفرج ولو شرطت بغير العقد جاز والعزل من دون اذنها
 ويجوز له الولد وان عزمه لكن لو نفاها لم يجز الى العان
 لا يقع بالمعقة طلاق اجماعا ولا لعان على الاظهر ويقع
 الظهار على تردد **الثالثة** لا يثبت بالمعقة ميراث وقال
 المرفعي بثبت ما لم يشترط السقوط نعم لو شرط الميراث
 لزوم **الرابعة** اذا انفصل اجلها فالعدة حيث كان على
 وان كانت من تخيض وان لم تخض فخمسة وابعدت
 ولو مات عنها فيم العدة رهايتان اشهرها اربعة اشهر و
 ايام **الخامسة** لا يقع تجديد العقد قبل انقضاء الاجل
 ولو اراد وهما باقيا واستأنف **السادس** في نكاح الاما
 والنظر ما في العقد وما في الملك اما العقد فليس للعقد
 ولا لوماتان بعقد او نفسه ما كانا ما لم ياذن المولى

وقيل شهران
 وخمسة
 ايام

مسئلة قال الصحاح لو تزوج بمكره فالا وادار وعلية قبل الاول والاولى ولو تزوجت المهر بعد طلاقه في اولها
 قولنا في طلاقها ومنه مستوفى عندنا قالوا في بين الصورتين من المهر فانه لا بد من طلاقها في اولها
 هو كالمكره وانما في سبب الطلاق وانما في سبب المهر فانه لا بد من طلاقها في اولها
 فلو حصل الطلاق بين ما كان الفتيان على العبد ولا يضر المهر ولا يضر الطلاق ولا يضر المهر
 انما منه كالمكره ومن ان كالمكره العبد والوجه خلافه فان المهر كان العبد هو المهر
 والوجه بسبب ما لم يفرق بين الفتيان على ان يضر المهر والعبد لا يضر المهر
 وانه في الصورة انما يضر المهر لا يضر المهر على سبب ما كان الفتيان على

ولو باء احد هما في وقوفه على الاجارة وتولان ووقوفه على اجارة
 على الاجارة اشبه وان اذن المولى ثبت في ذمة مولى العبد
 المهر والنفقة ويثبت لمولى لامة المهر ولو لم ياذن انا في اجارة المولى

الولد

له ولو اذن احد هما كان له المهر ولو لم يكن رقبته
 ولو كانا اثنين فالولد بينهما بالسوية ما لم يشترط احد
 واذا كان احدا لغيره على الولد من لان يشترط المولى
 وقته على تردد ولو تزوج المهر من غير اذن المالكها

فان وطها قبل الاجارة عالما فهو لان والولد في المهر
 وعليه الحد والمهر يسقط الحد لو كان جاحدا ولو

المهر بحدقة الولد وعليه قيمته يوم سقطت عينا وكذا لو

ادعت الحرة فترجها على ذلك وفيه واثم يلزمه بالمهر

عشر القيمة ان كانت بكر او نصف العشرة لو كانت ثيبا ولو اولاها

فانهم بالقيمة ولو تزوجت في قيمته ولو اقر في قيمته المهر الامام

وفي المستدفع ولو لم يدخلها فادعوه ولو تزوجت

الخوف عدل مع العلم فادعوه ولو اقر في قيمته المهر الامام

من النكاح

المرء من المهر والمهر في النكاح
 المهر من المهر والمهر في النكاح
 المهر من المهر والمهر في النكاح

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

الولد حراً ولا يلزمها قيمته ويلزم العبد مهرها ان لم يكن
 اذا اعتقد ^{الزوج} ما ذقنا ونعتم به ولو شأنا في المهر والولد
 لمولي الامه وكذا الوصي بها الحرة لو اشترى الحر نصيبا لعبد
 الشريك من زوجته بطل عقده ولو امضى الشريك العقد
 لم يلزمه بالتحرير رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضهما
 حراً ولهما بائنا على الزمان ففجر العقد عليها الحرة
 في زناها فزاد اشبهه المهر ويصح لزوج عبدا ^{منه}
 ان يعطيها شيئا ولو مات المولى كان للورثة الخيار في
 الاجازة والبيع والطلاق ^{الزوج} واذا ائتمن المولى ثلثه
 العتق والبيع والطلاق اما العتق فاذا اعتقت الامه
 فحررت في فسخ نكاحها وان كان الزوج حراً على الاظهر
 واخيرة للعبد لو اعتق ولا لزوجهه ولو كانت حرة
 بغير الامه لو كان المالك فاعطها او اعتقت وخبر ان
 يزوجها ويجعل العتق صداقها ويثبت تقديم لفظ
 في العقد وقبل ان يثبت تقديم العتق وام الولد وان

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

كان ولدها باقيا ولو مات جاز بيعها وتعتق بوث الموت
 من نصيب لدها ولو جاز النصيب في التحالف لا يلزم الولد
 السعي على الاشبهه وبيع مع وجود الولد في غيبها
 اذا لم يكن غيرها ولو اشترى الامه نسبه فاعتقها ولو
 وجعل عتقها مهنه فاحلت ثم بطلت ولو كان ماله
 بنسبها فلا يشهد ان العتق لا يجل ولا يرق الولد وقيل يباح
 في نسبها ان يكون حملها كهنيتها رواية هشام بن سالم
البيع فاذا بيعت ذات البعير لم يحرر المشتري في الاجازة ^{الزوج}
 فخره على العتق وكذا لو بيع العبد ونحوه امه وكذا لو
 لو كان تحت حرة ولو ائتمن فيها ضعف ولو كان المالك
 لا يئمن فملك منها الخيار وكذا لو باع احدهما لم يثبت العقد
 ما لم يرض كل واحد منهما ويملك المولى المهر للعقد فان
 دخل الزوج استقر ولا يسقط لوباع اما لو باع قبل العقد
 سقط فان اجاز المشتري كان المهر لان الاجازة كما
الطلاق فاذا كانت زوجة العبد حرة او امه

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز
 وهو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

[illegible]

Handwritten text, likely a signature or date, written diagonally across the bottom of the page.

1

بعض الأمة فأحلتها نفسها لهم وفي تحليل الشكر ترد
 والوجه النعم ويستخرج ما ينال له اللفظ فلو اُخذ التحليل
 عليه وكذا السلك لكن لو اُخذ الوطى حاله ملو منه ولو اُخذ
 الخدمة لم يجر الوطى وكذا لو استخرج الخدمة بتحليل الوطى
 وولد المحللة حر فإن شرط العرق في الوعد فلا وسيل على
 الأب وإن لم يشرط ففي الزنا ما فيه الولد ورايان أشبهها
 أمها لا يلزم ولا بأس أن يطأ الأمة وفي البيت غيره وإن
 ينام بين اثنين ويكره في الحر لا يكره في وطى الفاحشة
 ومن ولدت من الزنا **والوطى** بالكساح النظري في العورة
 في العيوب والبحت في أقسامها وأحكامها عيوب
 الرجل أربعة الجنون والخصاء والعنف والجلب وعيوب
 المرأة سبعة الجنون والجذام والبرص والقرين والأفضاء
 والعرق والأقعد وفي الرق ترد وأشبهه بغيره عيبا **كساح**
 الوطى ولا ترد بالعور ولا بالزنا ولو حدث في ذلك بالرجل
 على الإشب

مجلس وادع الخاضع من حج البعل البعل
فانما هو من كتاب الخاضع من حج البعل
والمجلس الخاضع من حج البعل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هو الله تعالى وادبته لعل الله يوفقكم
في كل عمل صالح

الحكم في مسجده أو في غيره
من ماله من غير موافقة أهله
الحكم في مسجده أو في غيره
من ماله من غير موافقة أهله

المعقد بعد الدخول وفي المعقد بعد العقد ترد عدل
العن وتنفخ الأجران المجنون الرجل المسترق لا وفات الصلوات
وان بعد ذلك **المهر** المهر ما ينفق عليه الزوج وكذا في النكاح
المهر المهر ما ينفق عليه الزوج وكذا في النكاح
المهر المهر ما ينفق عليه الزوج وكذا في النكاح
العن العن ما ينفق عليه الزوج وكذا في النكاح
فلو مهر ولو فسخ بعدة فلها المهر المسمى برجع به الزوج في
المهر لو فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر لاني
العن ولو كان بعدة فلها المهر ولو فسخ بالخصاء
ثبت لها المهر مع الخلو ويعذر **المهر** ولو ادعت عنده
فانكر قال قوله مع يمينه ومع ثبوتها الخيا
ولو كان مجتهدا اذا اخرج من وطنها قبله وديرا وعن
وطيئها ولو ادعى الوطى فانكرت قال قوله مع يمينه
المهر ان صيرت مع العن فلو فسخ وان رفعت امرها
الى الحاكم اجلها سنة من حين الترافع فان عجز عنها وعن

غيرها فلها الضيق ونصف المهر **المهر** لو تزوج على أنها
حق فبانت إسنه فلها الضيق ولا مهر لولم يدخل ولو دخل فلها **المهر**
المهر على الأربعة ويرجع به على المدلس قبل ولها العشر
او نصف العشر ان لم يكن مكرسا وكذا الضيق في الوطى **المهر**
مهرها ولا مهر قبل الدخول ولها المهر بعدة ولو لم ينكحها
ثبت مهرها في قبانت بنت أمه فلها الضيق ولا مهر ثبت
لو دخل ولو تزوج بنت المهر فادخلت عليه **المهر**
ولها المهر مع الوطى للشبهة ويرجع به على من ساقها وله
زوجته ولو تزوج اثبات فادخلت امرأة كرهها على الأ
كان لكل موطوءة مهر المهر على الوطى للشبهة وعلى المهر
وتعاد الى الزوج وعليه مهرها الاصل ولو تزوجها بكذا
فوجدتها ثيبا فلا رد وفي رواية ينقص مهرها **المهر**
في المهر وفيه اطلاق **المهر** كذا ما يملكه المسلم يكون مهر
عينا كان او دينارا ومنفعة كعلم الصنعة والسورة
ويستوي فيه الزوج والاجنبي اما لو جعلت المهر **المهر**

لها

أو شيئا ثم طلق رجع بصفه المسمى ون العوض **الشرط**

لو شرط في العقد ما يخالف الشرع فسد الشرط والعقد

والله كما لو شرط أن لا يزوج وإن لا يتزوج وكذا لو شرط

تقديم المهر في أجل فإن تأخر عنه فلا عقدا لو شرط

أن لا يتزوجها صح ولو أذنت بعهدة جاز ومنهم من جاز

جواز الشرط بالمتعة **سابع** لو شرط ألا يخرجها من بلد

لزم ولو شرط طهارة إن خرجت معه وخبر أن لم

فإن أخرجها إلى بلد الشرك فلا شرط له ونزوه المأنة

وإن أراحها إلى بلد الإسلام فله الشرط **الثاني** لو خلت

في أصل المهر في القول قول الزوج مع يمينه ولو كان بعد

الدخول وكذا لو خلف فادعت المرافعة **سادس** يرض

لاب مهر ولو الصغار لم يكن له مال وقت العقد

ولو كان له مال كان على الولد **الحال** المرافعة أن تمنع من الد

حتى ينقض مهرها وهل طهارة بعد الدخول فيه ولا

أشبهها أنه لم يوطأ ذلك **الشرط** في القسم والعشور

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

والشفاق **سابع** فللزوجة واحدة ليلة ولدت

ليتان والمشارقة ثلاث والفاصل من الأربع

حيث شاء ولو كن أربعاً فلكل واحدة ليلة ولا يجوز **خلال**

الأصح العذراء والأدنى الواجب المضاجعة ولو لم

ويخص الواجب بالليل وفي رواية الكرخي أنها عليه

عندها وليتها ونظر عندها في مسجتها وإذا جم

مع الحرة أمه بالعقد فالحرة ليلتان وليدة ليلة و

الكفاية كالامة ولا شهة لوطى بالملك ويخص بالكر

عند الدخول ثلاث إلى سبع والليل ثلاث وثلاث

التسوية بين الزوجين في الاتفاق وإطواق الوجه والحام

وإن يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها **الشرط**

فحوارها بعد الزوجين عن طاعة صاحبه في الج

له ففي ظهر من المرأة إمارة العصيان وعظها فإن لم

يجمع مهرها في المضجع وصورة أن يوليها ظهرها في الغر

فإن لم يجمع مهرها مقتصر على ما يوافق معه طاعتها ما

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

بمهر المسمى في العقد
بمهر المسمى في العقد

انتم في سنة الف سنة من
سنة الف سنة من سنة الف سنة
من سنة الف سنة من سنة الف سنة

لم يكن مبرجا ولو كان المشور منه فاما الطالبة فمقتضا
ولو تركت بعض ما يجنب عليه او كاله اسما لقله جاز له المرو
واما النكاح فهو ان يكره كل منها صاحبه فاذا خشي
الاستمرار في سنة كونهما حكام من اهلهم ولو امتنع الزوجان
بعثهما الحاكم ويخبر ان يكونا اجنبين وبعثهما حكيم
لا يوكيل فيصلح ان انفقوا ولا ينفقان الا مع اذن
الزوج في الطلاق والراق في البذل ولو اختلف الحكماء
لم يمتصححا حكم **النكاح** في احكام الاولاد ولد الزوج
الدائمة يلحق به مع الدخول في سنة اشهر من حين
الوطي ووضع له المهر او اقل وهو سنة اشهر قبل
عشرة اشهر وحين قبل سنة من وقت فلو اعترفوا او
غاب عنها عشرة اشهر فقلت بعد هالم لم يمتصححا ولو انكر
الدخول والقول قوله مع يمينه ولو اعترف به ثم انكر الولد لم
ينفذ عند الابالاعان ولو اتهمها بالجنون او ساءلها
لم يخرجه نفيه ولحقه ولو نفاه لم ينفك الابالاعان وكذا

في سنة الف سنة من سنة الف سنة
من سنة الف سنة من سنة الف سنة
من سنة الف سنة من سنة الف سنة

فاجبه
اي كونه

لو اختلفا في مدة الولادة ولو زنا بامرأة فاجب لها المهر
الحاقه وان تزوج بها وكذا لو احملا مدة غير زنا ثم ملكها
ولو طلق حنته فاعتدت وتزوجت وانت بولولول
سنة اشهر فلو ولد ولو كان لست فصاعدا او يولد
ولو لم يزوج فهو لاولد مالم يتنحا ولا يرضى للحمل وكذا الحكم
في الامة لو احملا بعد الوطى وولد الوطى الملك يولد للموت
ويكره الاقارب لكن لو نفاه استحق طاهر ولا يثبت بينهما
لعان ولو اعترف به بعد السقي الحق به وفي حكمه ولد المنقذ
وكل من اقر بولده ثم نفاه لم يقبل نفيه ولو وطئها المولى
واجنب حكمه للمولى فان حصل فيه اماراة يغايب عن الحكم
ان لم يمتصحه لم يخرجه الحاقه ولا نفيه يستحب ان يرضى له
بشي ولا يدرى ميراث الاولاد ولو وطئها السابح المشتري
فالولد للمري الا ان يقصر الزمان عن سنة اشهر
ولو وطئها المشتري يكون فولدت ونذاعة اقرع بغيرهم للحق
يمن يخرج اسمه ويغرم حصص الباقي من قيمته وثمة

مدة ٢

من سنة الف سنة من سنة الف سنة

امه ولا يجوز ان يولد لكان العرسه ولا مع النفقة بالزنا
 والموطقة بالنسبة يلحق ولدها بالواطي ولو تزوج امرأة
 اغتد خلوا من قبل فيايت محضه ردت على الاول بعد
 الاعتزاز من الثاني وكانت الاول لاواطي مع الشرايط
 احكام الولادة **سبع** استبداد النساء
 بالمرأة وجبا الامع عدلين ولا يابا الزوج وان وجد
 يستحب خصال الولود والاذان في اذنه اليمنى والاقامة في اليمنى
 وخشاكه بركة الحسن عليه السلام وباء الفرائد وعنه
 بما هو لها ولم يوجد الا ما يلحق خلط بالعسل والتمر
 تسببه الاساس المستحسنة وان يكنه وبكره ان يكني محمدا
 بابي القاسم وان يسمي حليما او حكما او خالدا او حارثا او
 مالكا او ضارا او يستحب ان يسمي يوم السابع مقدما
 على العقيقة والتصدق بوزن شعرة ذهب او فضة و
 القنارح وتجب نفقة ذنه وحنانه فيه ولو اخرج
 ولو لم يلحق بجلبه الاختسان وخفض الجارية مستحب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

روى عن ابي بصير عن ابي حمزة
 عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
 عن ابي بصير عن ابي حمزة
 عن ابي جعفر عن ابي عبد الله

كتاب في معرفة ما كان عليه اجدد من
 الملك مال داركوه

يعق عنه فيه ايضا ولا يخفى الصدقة بنتها ولو عجن
 نوقع الكنة وتجب لها شرط الاضحية وان يخص الفلانة
 بالرجل والورك ولو كانت ذمية اعطيت عن المربع ولو
 لم تكن قابلية لفسده الام ولو لم يعق الوالد استحب للولد
 اذا بلغ ولو مات الصبي في السابع قبل الزوال سقطت ولو
 مات بعد الزوال لم يسقط الاستحباب وبكره ان ياكل منها
 الولدان وان يكسر شي من عظامها لم يفصل مفاسد
الرضع الرضاع والحضانة وافضل ما يرضع لسان امه
 ولا يخفى الحق على الرضاع ولدها ويحب الامه من اهلها و
 الحق الرجوع على الاب ان اختارت الرضاعة وكذا الوار
 خادمتها ولو كان الاب ميتا فن حال الرضع ومدة الرض
 حوالان ويحوز الاضحية على احد وعشرين شهرا او اقل
 والزيادة بشهرين ولا اكثر ولا يلزم الوالد اجرة
 ما زاد عن حولين والام احق بالرضاعة اذا تعلق عشا او
 فعتت با يطلب غيرها ولو طبت زيادة عن ما فتح بها

كتاب في معرفة ما كان عليه اجدد من
 الملك مال داركوه

فلهو ب نعمة واسترضاع غيرها **المادة** فالام حق
 بالولد مدة الرضاع اذ كانت حرة مسألة واذا فصلت **الحق**
 احق البنت الى سبع سنين وولد الذم سنين والاب احق **النفقة**
 بالابن ولو تزوجت الام سقط حضنتها ولو مات الاب
 فالام احق به من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا
 كانت الام الحق احق به ولو تزوجت فان اعتنق الاب
 فالحضنة له **المادة** في النفقات واسبابها ثلاثة
 والقرابة والملك اما الزوجية فيشترط في وجوب
 نفقتها شرطان العقد الدائم فلا نفقة لمنعه بها
 والتامين الكامل فلا نفقة لئلا يشترطوا متفق لعدم
 شرعي لم ينقطع كالمرض والخيف **فصل** الواجب **النفقة**
 فان منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها ويحق الرجوع
 بالنفقة ولو كانت ذمبة او امه وكذا استحقها المطلقة
 الرجعية دون البائن والمتوفى عنها الا ان يكون حيا
 قبل نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تنفق وفي الوفاة
المادة

انما بالنفقة المأكل والمشرب
 عتبه سائر ما يحتاج اليه من
 المعيشة ونفقة المهر في طهرها
 سائر ما يحتاج اليه من
 زوجه

انما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته
 وانما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته

نفقة الجاهل على احدى الروايتين ونفقة الزوجية مقدرة
 على نفقة الان ذم وقصدي فان **المادة** والنفقة
 للزوجة والاولاد لادمت وفيه عيول من الآباء والامهات كز
 اشبهه بالزوجة ولا يجب على عيول من الآباء والامهات كز
 في الدار وبشرط في وجوب الفقر والخبر عن الكتاب ولا
 تقدير للنفقة بل يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة
 والمسكن ونفقة الولد على الاب مع عدمه او فقرو في الاب
 وان علة مرتبة ومع عدمه يجب على الام وابائها الا في حال
 ولا نفقة نفقة الاقارب لو فانت **المادة** نفقة واجبة على
 مولا وكذا الامه ويرجع في قدر النفقة الى عادة ماليك
 امثال المولى ويحرم من اجماعه المالك على ما فصلت
 له فان كفاه والا اتمه المولى ويجب النفقة على النكاح
 المسمى كذا فان امتنع مالكا اجبر على بيعها او زواجها ان
 كانت مفصودة بالزوج **فصل** **الطلاق**
 والنظر في اركانها واقسامه ولو احقه **المادة** في الطلاق
 والقصد فلا اعتبار بطلاق الصبي وفي من بلغ عشرة اربعة بالجلد وفيها منع

انما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته
 وانما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته

انما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته
 وانما الزوج هو الذي
 له نفقة زوجته

والطلاق عنه الذي لم يقع الا ان يبلغ فاسد العقل
ولا يقع طلاق المجنون ولا السكران ولا المكره ولا
المغضب مع ارتفاع القصد **الركن الثاني**

في طلاقها الزوجية والدوام والطهارة من الحيض
اذا كانت مريضاً بها وزوجها حاضر معها ولو كان غائبا
صح وفي قدر الغيبة اضطرار بمحصله انقطاعا من طهر
الى اخر والفرج في طهر لا يفرجها فيه صح طلاقها من غير بر
ولو اتفق في الحيض المجنون عن زوجة كالغيبه ويظهر
راجع وهو ان يطلق في طهر لا يجمعها فيه ويسقط اعتبار
في الصغيرة والعائنة والمعامل **الركن الثالث** فان تجردت
صبر ثلاثة اشهر لا يقع طلاقها قبله وفي استنطاقين
الطالقة تردد **الركن الثالث** في الصيغة ويقصر على
طالق فخصلا لموضع الاتفاق ولا يقع بخلافه وبتره
وكذا لو كان المعتدي ويقع لو كان اصل طالقت فلا ينفك
نعم ويستترط بغيره على الشرط والصحة ولو فسخ الطلاق
بأشدين او ثلاث صح واحدة وبطل التفسير ولو
يبطل الطلاق ولو كان الطالق يعتقد الثاوث لزومه

الركن الرابع الاستهاه لا بد من شاهدين (سماه) نه

ولا شرط استدعاءها الى السماع ويعتبر في طهر العدة ولو
الاصح ايتها بالاسلام ولو طلق ولم يشهد ثم استشهد كان
الاول لغوا ولا يقبل فيه شهادة النساء **الطهارة** في
اقسامه وينقسم الى بعة وسنة فالبدعة طلاق للمعا
لحال من الدخول وحصول الزوج او غيبته دون العدة
الشرطية وفي طهر لا يقع في طهره وطلاق الثلث المصلحة
وكذا لا يقع وطلاق السنة ثلاث اشهر ورجوع المولى

فالباب ما لا يقع معه الرجعة وهو طلاق اليائسه
على الاظهر ومن لم يدخل بها والصغيرة والمختلعة والبالا
ما لم ترجع في البذل والمطلقة نارا وبها جفان
والرجوع ما يقع معه الرجعة ولو لم يرجع وطلاق العدة
ما يرجع فيه ويواقع ثم يطلق فعدة ختم في الناحية
تخبرها بربها وما عداها لم يرم في كونه حتى تكفر
مسألة لا يهدم استيفاء العدة ثم يملكه
يصح طلاق الحامل الحسنة كالبص للعدة على الابه **مسألة**

بعض
الاصح ايتها بالاسلام
الاول لغوا ولا يقبل فيه
اقسامه وينقسم الى بعة
الحال من الدخول وحصول
الشرطية وفي طهر لا يقع
وكذا لا يقع وطلاق السنة
فالباب ما لا يقع معه
على الاظهر ومن لم يدخل
ما لم ترجع في البذل والم
والرجوع ما يقع معه
ما يرجع فيه ويواقع ثم
تخبرها بربها وما عداها
مسألة لا يهدم استيفاء
يصح طلاق الحامل الحسنة

يصح ان يطلق ثانيا في الطهر الذي طلق فيه وراجع ولما بدأ
 لكن يقع للعدة **الاولى** اوطاق غايها ثم حضرة ودخلها
 ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا يثبت ولو اولها لم يقبل
الثانية اذا طلق الغائب واراد العقد على اخائها او على ما
 تربط به من اشهر لعتباطا **الطهر الثاني** في الواقع فيه
 مفاصل كبر الطلاق للمنفق ويقع لو طلق وبرت روى
 في العدة الرجعية وقرنه هو ولو كان الطلاق بائنا الى
 ما لم تفرج او يبرأ من مرضه ذلك **الثالث** في الحمل
 ويعتبر فيه البلوغ والوطي في الغيب العقد الصحيح **الرابع**
 وهو يخدم ما دون الثلاث فيه روايتان اشهرهما
 انه يخدم ولوا دعته اها تزوجت ودخل وطلو **الخامس**
 القول اذا كانت نفقة **السادس** في الرجعة نطقا
 كقولها راجعت وفعاد كالوطي والقبلة وليس بالشهود
 ولو انكر الطلاق كان رجعة ولا تجب الرجعة لاشهاد
 باستخفاف رجعة الاخرى بالاشارة وفي رواية ياخذ

الاولى

في الحمل
 في الغيب
 في الواقع
 في النفقة
 في الرجعة
 في الاستبراء
 في الطهر
 في العدة
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في القصاص
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في القصاص
 في المهر

الزنا

في الحمل
 في الغيب
 في الواقع
 في النفقة
 في الرجعة
 في الاستبراء
 في الطهر
 في العدة
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في القصاص
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في القصاص
 في المهر

القصاص ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان المكمل قبل
المقصود في العدة والنفقة في فصول **الاولى** لعدة
 على من لم يضرها عدل المتوفية عنها زوجها ونفق الزوج
 الوطى قبل او دبر او لا يجنب الحلق **الثاني** في المستقيمة الحنفية
 وهي ثمانية اشهر او اطوار على الاشهر اذا كانت حرة وان كانت
 تحت عبد وتحت حبس الطهر الذي طهرها فيه ولو كانت
 بعد الطلاق لم تحلق ويبتين بروية الدم الثالث و
 ما ينقض به عدتها سنة وعشرون يوما ولحظتان
 ولعلت الاخيرة من العدة بالدلالة الخارج **الثالث**
 في المستبراء وهي التي لا تحيض وفي سنهما من تحيض
 وعدتها ثلث اشهر وهذه تراعى الشهر والحيض وتعد
 باسبغها اما لو رأت في الثالث حيضت وتاخرت **الثاني**
 او الثالثه صبرت ثلثة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتد
 بثلاثة اشهر وفي رواية عمار يصبر سنة ثم تعتد بثلاثة
 اشهر ولا عدة على الصغيرة ولا البائسة على الاشهر

ويحد الياس روايات اشهرها خمسة سنة ولم يزل
 المطلقة الحبيص من ثم بلغت الياس كملت العدة ^{لكن}
 ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعتد
 بالاشهر ^{الاربع} في الحامل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو
 بعد الطلاق لحظة ولو لم يكن تاما مع تحققة حملها
 ولو طلقها فادعت الحمل تبرصها اقصى الحمل ولو وضعت
 ثوبا فاستبه على برد ولا يخرج حتى تضع لآخر ولو طلقها
 رجعيًا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كان بائنا ^{الزوج} ^{الزوج}
 على تمام عدة الطلاق ^{الزوج} في عدة الوفاة تعتد
 الحق بربعة اشهر وعشر اذا كانت حائلا صغيرة كانت
 اكبره ودخل بها او لم يدخل وباعد الاجلين ان كانا
 حاملا ولم ينزلها المخدرات وهو ترك الزينة ووافى المطلقة
 ولا حادوا على امة ^{الزوج} في المفقة ولا خبارا لزوجته
 ان عرف خبره او كان له ولي ينفق عليها ثم ان فسد الامر
 ورفض امرها الى الحكم اجهل الاربع سنين فان وجدته والا

فصل في عدة النساء
 عدة النكاح عدة اشهرها خمسة سنة ولم يزل
 المطلقة الحبيص من ثم بلغت الياس كملت العدة
 ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعتد
 بالاشهر في الحامل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو
 بعد الطلاق لحظة ولو لم يكن تاما مع تحققة حملها
 ولو طلقها فادعت الحمل تبرصها اقصى الحمل ولو وضعت
 ثوبا فاستبه على برد ولا يخرج حتى تضع لآخر ولو طلقها
 رجعيًا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كان بائنا
 على تمام عدة الطلاق في عدة الوفاة تعتد
 الحق بربعة اشهر وعشر اذا كانت حائلا صغيرة كانت
 اكبره ودخل بها او لم يدخل وباعد الاجلين ان كانا
 حاملا ولم ينزلها المخدرات وهو ترك الزينة ووافى المطلقة
 ولا حادوا على امة في المفقة ولا خبارا لزوجته
 ان عرف خبره او كان له ولي ينفق عليها ثم ان فسد الامر
 ورفض امرها الى الحكم اجهل الاربع سنين فان وجدته والا

امرها بعدة الوفاة ثم اباحت النكاح فان جاءها الحيض
 فهو امك بها وان خرجت وتزوجت فالاسباب الى ان
 خرجت ولم تنزع فتركها اظهرها انه لا سبيل له عليها
^{الزوج} في عدة الوفاة ولا سبيل له عدة الامة في الطلاق
 مع الدخول ^{الزوج} وان وهما طهران على الاشهر ولو كانت
 مستبراة فعدة واربعين يوما تحت عد كانت او
 تحت حيض ولو اعتقت ثم طلعت زوجها عدة العدة وكذا
 لو طلقها رجعيًا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة الحق
 ولو طلقها بائنا اتمت عدة الامة وعدة العدة ^{الزوج}
 في الطلاق والوفاة على الاشهر وتعد الامة من الوفاة
 بشهرين وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت
 مع ذلك بالوضع وام الولد اعتدت وفاة الزوج
 كامة ولو طلقها الزوج رجعية ثم مات وهي الحرة
 عدة الحق ولو لم يكن ام ولد استأنفت عدة الامة للزواج
 ولو ماتت زوج لامة ثم اعتقت اتمت عدة الحق ^{الزوج}

الحائز المودة

فصل في عدة النساء
 عدة النكاح عدة اشهرها خمسة سنة ولم يزل
 المطلقة الحبيص من ثم بلغت الياس كملت العدة
 ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعتد
 بالاشهر في الحامل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو
 بعد الطلاق لحظة ولو لم يكن تاما مع تحققة حملها
 ولو طلقها فادعت الحمل تبرصها اقصى الحمل ولو وضعت
 ثوبا فاستبه على برد ولا يخرج حتى تضع لآخر ولو طلقها
 رجعيًا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كان بائنا
 على تمام عدة الطلاق في عدة الوفاة تعتد
 الحق بربعة اشهر وعشر اذا كانت حائلا صغيرة كانت
 اكبره ودخل بها او لم يدخل وباعد الاجلين ان كانا
 حاملا ولم ينزلها المخدرات وهو ترك الزينة ووافى المطلقة
 ولا حادوا على امة في المفقة ولا خبارا لزوجته
 ان عرف خبره او كان له ولي ينفق عليها ثم ان فسد الامر
 ورفض امرها الى الحكم اجهل الاربع سنين فان وجدته والا

فابتاعها

ولو وطئ المولى منه ثم اعتقها اعتدت ثلاثة اشهر
لو كانت زوجة الحامية بطريق كاخة وله وطئها من غير
استبراء **مكرر** لا يجوز لمن طلق رجعيان يخرج الزوجة
من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهو ما يجب الحد وقبل
ادناه ان توفي اهله ولا يخرج في ان اضطررت فحرت
بعد انقضاء اليل وعادت قبل الفجر لا يلزم ذلك في البائن
ولا المتيعة عنها بل نيت كل منهما حيث شاءت فعتد
المطلقة من حين الطلاق حاضرا كان المطلق غائبا

زوجها
للمنفقة

اذا عرفت الوقت وفي الوفاة من حين بقاء الخسر
كتاب النفقة والمساكنة والكلام في العقد
والواجب وصيغة الخلع ان يقول خلتك او فدا
تخلعه على كذا وهل يصح بحدوثه قال علم الهدى نعم قاله

الشيخ الا حتى يتبع بالطلاق ولو لم يكن طلاقا عند
الرتق وفيها عند الشيخ لو قال بوجوه محدودة ما يصح
ان يكون مهر اصح ان يكون فدية في الخلع ولا يقدّر فيه

هذا هو المذهب
في النفقة والمساكنة
والكلام في العقد
والواجب وصيغة الخلع
ان يقول خلتك او فدا
تخلعه على كذا وهل يصح
بحدوثه قال علم الهدى
نعم قاله الشيخ الا حتى
يتبع بالطلاق ولو لم يكن
طلاقا عند الرتق وفيها
عند الشيخ لو قال بوجوه
محدودة ما يصح ان يكون
مهر اصح ان يكون فدية في
الخلع ولا يقدّر فيه

مسألة كذا موضع
في النفقة والمساكنة
والكلام في العقد
والواجب وصيغة الخلع
ان يقول خلتك او فدا
تخلعه على كذا وهل يصح
بحدوثه قال علم الهدى
نعم قاله الشيخ الا حتى
يتبع بالطلاق ولو لم يكن
طلاقا عند الرتق وفيها
عند الشيخ لو قال بوجوه
محدودة ما يصح ان يكون
مهر اصح ان يكون فدية في
الخلع ولا يقدّر فيه

بل يجوز ان يأخذ منها ما يريد او يصل اليها منه ولا يثبت
النفقة وصفا او اشارة **والشرائط** في غير في الخلع المبلغ
وكمال العقل والاختيار والعقد في الخلع مع الزوج
الطهر الذي لم يهاجها فيه اذا كان زوجها حاضرا وكان
مثلهما ينفق ومن كون الكراهية منها خاصة صريحا
ولا يجزئ قاله لا دخل عليك من كراهة لا يستحق
يصح خلع الحامل مع الدم ولو قبل بقبض ثمنه العقد لانها

حاضرة شاهدين عدلين وتجرى عن الشوط والباس
بشوط في قبضه العقد كالمشروط الرجوع ان رجعت
الطلاق فبالبطلان والخلع والطلاق مطلق لم
يصح النفقة **مكرر** لا رجعة للخلع نعم لو رجعت في البلد
رجع ان شاء وبشوط جوهها في العدة ثم لا رجوع **مكرر**

لو اراد مخرجتها ولم ترجع في البلد انقضى عقد جديد
في العدة **مكرر** لا توارث بين المختارين ولو
احدهما في العدة لا يقطع العصمة بينهما **المساكنة** وهو ان

هذا هو المذهب
في النفقة والمساكنة
والكلام في العقد
والواجب وصيغة الخلع
ان يقول خلتك او فدا
تخلعه على كذا وهل يصح
بحدوثه قال علم الهدى
نعم قاله الشيخ الا حتى
يتبع بالطلاق ولو لم يكن
طلاقا عند الرتق وفيها
عند الشيخ لو قال بوجوه
محدودة ما يصح ان يكون
مهر اصح ان يكون فدية في
الخلع ولا يقدّر فيه

مسألة كذا موضع
في النفقة والمساكنة
والكلام في العقد
والواجب وصيغة الخلع
ان يقول خلتك او فدا
تخلعه على كذا وهل يصح
بحدوثه قال علم الهدى
نعم قاله الشيخ الا حتى
يتبع بالطلاق ولو لم يكن
طلاقا عند الرتق وفيها
عند الشيخ لو قال بوجوه
محدودة ما يصح ان يكون
مهر اصح ان يكون فدية في
الخلع ولا يقدّر فيه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل خلق
دلالة على عظمته وجلاله

ولا ينفك ولا باسم الله سبحانه فلو حلف بالطلاق
لم يصح ولا ينفك الا في اضراء فلو حلف لصالح لم ينفك كما
لو حلف لاستصراها بالوطي او الصلح بالدين لا ينفك حتى
مطلقا او ازيد من اربعة اشهر ويعتبر في المولي المبلغ
وكما العقل والاختيار والعقد في المرأة الزوجة والذكر
وفي وقوعه بالمتبع مما لو كان المولى انه لا يقع واذا را
انظر الحاكم اربعة اشهر فان اصر على الامتناع فمرا
بعد المدة خيرة الحاكم بين الفدية والطلاق فان
استمع حبسه وخصيق عليه في الطعام والشرب حتى
يكفر ويبنى او يطلق واذا اطلق وقع رجعا وعليها العدة
من يوم طلقها ولو ادعى الفدية فانكرت قال قوله
مع مدينه وهذا شرط في ضرب المدة المرافعة والسمع نعم
والزوايا مطلقه ولتتم ذلك ذكر الكفارة وفيه
مقصودان **الاول** في حصصها وينقسم الى مرتبة ومخير
وما يجتمع فيه الامر ان وكفارة للجمع فالمرتبة كفارة النكاح

الدائم

وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فاعطام مسكينين ومثلها كفارة
الغضا وكفارة من افطر يوما من رمضان بعد الزوال
عامدا اطعام عشرة مساكين فان لم يجد صام ثلثة ايام
متتابعات والمخير كفارة شهر رمضان وهي عتق رقبة
او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين
ومثله كفارة من افطر يوما منذورا على التعيين وكفارة
خلف العهد على الترد اما كفارة خلف الفدية فيه فولا
اشبهها انها صغيرة وما يجتمع فيه الامر ان كفارة العيون
وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان لم
صام ثلثة ايام متتابعات وكفارة من كفله المولى على
عدوانا وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين
واطعام مسكينين **الثاني** في خلاف بل ياتى في
البراءة لزمه كفارة ظهار ومن وطئ زوجته في
الحض عامدا الزمها دينار في اوله ونصفه في وسطه ونجم

بل ياتى في خلاف

ن

عن عن العتق فدخل في الصيام ثم تمكن من العتق لم يلزمه
 العود وان كان الفضل **مكسرا** من وجب عليه صوم شهرين
 فحج صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق عن كل يوم
 بعد من طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه **اللعنة**
 يشترط في الكفر بالبلوغ وكما العتق والابان ونية القربى و
كتاب اللعان والنظر في امور اربعة **اللعنة**
 السب هو ان قدف الزوجة بالزنا مع اديها **اللعنة**
 وعدم البينة ولا يثبت لو قدفها في عدة باينة وبثبت
 لو قدفها في جحيم **اللعنة** انكار من ولد على فراشه لسته
 اشهر فصاعدا من زوجة موطوءة بالعقد الدائم قال
 اقصى الحمل وكذا لو انكر بعد فراغها ولم يتزوج او بعد ازواج
 وولدت لاف من سنة اشهر من دخل الثاني **اللعنة** في
 الشريط ويعتبر في المدعى عن البلوغ والعنف واللعان
 الكافر فلو كان اشبهها بالخوارج وكذا المذموم في المدعى عنه
 البلوغ والعنف والسلامة من القم والخمس ولو قدفها

المشايخ

هذا هو الصحيح في
 كتاب اللعان
 في الزنا
 في العتق
 في المدعى
 في المدعى عنه

ولده

الشام

هذا هو الصحيح في
 كتاب اللعان
 في الزنا
 في العتق
 في المدعى
 في المدعى عنه

المشايخ

مع احد هما بما يوجب اللعان حرمت عليه وان يكون
 عقدها دايما وفي اعتبار الادعية قولان المروي انه لا يلزم
 قبله وتلك التي يشوبه بالعتق دون نفي الزنا وبثبت
 من الجور الملكية وفي رواية بالمنع وقولنا ان بالفرق
 بين لعان العاصي لكون لا يقام عليها المدعى **اللعنة**
 الكيفية وهو ان يشهد الرجل اربعة بالله انه لم يفتاح
 فيما ما جارية شهيرة قلت ان لعنة الله عليه ان كان الكاذب
 ثم تشهد المرأة اربعة انه من الكاذبين فيما ما جارية شهيرة
 ان عصبته عليها ان كان من الصادقين واللعان
 فيه النطق بالشهادة وان يبداه الرجل بالنطق على الترتيب
 المذكور ان يعينها بالذكر والاشارة وان ينطق باللفظ
 العربي مع القدرة ويحجب ان يجعل الحاكم مستبرا للقبلة **ان**
 يقض الرجل عوبه من المارة عريسة وان يحضروا من
 يسمع وعظ الرجل بعد الشهادة وقبل اللعن وكذا المارة
 قبل ذكر الغضب **اللعنة** في الاحكام وهو اربعة **اللعنة** يتعلق

كل من أتى له جسد من جسد
من جسد لسان كونه في شرف

بالعذف وجوب اليد على الزوج وبلغانه سقوطه
وسقوطه الجرم على المرأة ان اعترفت او تكلمت مع نكاحها
عنها وامتناع الولي وعن الرجل يمتنع عليها عليه سبوا ولو
عن اللعان او اعترف بالكذب عند العذف **باب الواعظ**
بالولد في اثناء اللعان لم يجز له وتزنا عليه الحد ولو كان
بعد اللعان لم يجز له وورثه الولد ولم يرثه الاب لان من ينظر
ورثته الام ومن يتعرب بها وقع سقوط الحد من رأتها
استه السقوط ولو اعترفت المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد
الا ان تعاربا على نرد **باب** لو طلق فادعت الحمل
فانكر فان اقامت بينة انه ارخص عليها الستر لاعنها
وبانت منه وعليه المهر المهر وهو رواية على ارجح
عن اخيه وفي النهاية وان لم يثبت له لم يثبت المهر
وضربت مائة سوط وفي الجواب الجدل **باب** لو ادا
قدفها فانت قبل اللعان فله المهرات وعليه الحد **باب**
وفي رواية ان يصير ان اقام رجل من اهله فادعته فلا اذنه

الرجل

من ينظر في اللعان
من ينظر في اللعان

كل من أتى له جسد من جسد
من جسد لسان كونه في شرف

مهراته ولم يلقها الا في سفلها لا يستقر بالهوت وهو
كتاب العوى والنظرة والرق واسباب
الازالة اما الرق فيختص به المهر دون اهل الذمة ولو
اخطوا بشرا حاز ملكهم ومن ارسل نفسه بالرقية
مختارا في صحة من رايه حكم بريقه اذ بيع في الاسواق
ثم ادعى الحرية لم يقبل الابينة ولا يملك الرجل في المرأة احد
الا بيمينين وان عدوا ولا الاولاد وان سفلوا وكذا الا
الرجل خاصة ذوات الرحم من النساء المحرمات كالحالة
والعوى والاخت وبفيتها وبنت الاخ ويغتنق هو بالملك
وبملك غيره من الرجال او النساء على كراهية ويتأكد
الكراهية فمن برته وهل يغتنق عليه بالرضاع يتحقق
عليه بالعقبه روايتان اشهرهما انه يغتنق ولا يغتنق
على المرأة سوى العودين واذا ملك احد الزوجين صاحبه
بطل العقد بينهما وثبت الملك **باب** ازالة الرق فانها
اربعة الملك المباشرة والسببية والعرض **باب** المباشرة

قوته

من ينظر في اللعان
من ينظر في اللعان

انهم دين
فيهم سبوا وان غلوا
فيهم سبوا وان غلوا

فالعتق والكفاية والتدبير والاستيلاء وقد سلك الملك
 العتق فجارته الصريحة التحريم **والعتق** العتق يتردد
 ولا اعتبار فيه ذلك من الكفايات وان قصد بها العتق
 يكون الاشارة والكفاية مع القدرة على النطق ولا يصح جعله
 مينا ولا بد من خبره عن شرط متوقف اوصفة وتكون ان
 بشرط طوع العتق ولو بشرط اعادة في الرقابة الخالف
 فتولان المروي الزوم وبشرط في العتق جواز النضر
 والاختيار والقصد والقرينة في عتق الصبي اذا بلغ عشر
 واثنيان الجواهن سنة ولا يصح عتق المسكران وفي عتق
 من الكافر يتردد ويعتق في العتق ان يكون ملكا حال العتق
 مسلما ولا يصح لو كان كافرا وبكره لو كان محالقا وليد من الرعي
 احدهما الزوم ولو بشرط المولى على العتق الخدمه زمانا معينا
 صح ولو باق ومات المولى فوجد بعد المدة فهل للورثة الخدم
 المولى لا واذا اطلب المملوك البيع لم يجز جانيه وبكره النضر
 بين الولد وامه وتلك يحرم واذا اتى على المملوك الموت سبي

ولا يصح عتق المسكران وفي عتق من الكافر يتردد ويعتق في العتق ان يكون ملكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا وبكره لو كان محالقا وليد من الرعي احدهما الزوم ولو بشرط المولى على العتق الخدمه زمانا معينا صح ولو باق ومات المولى فوجد بعد المدة فهل للورثة الخدم المولى لا واذا اطلب المملوك البيع لم يجز جانيه وبكره النضر بين الولد وامه وتلك يحرم واذا اتى على المملوك الموت سبي

سبب اسبق عتقه وكذا الوضوب مملوكه ما هو جدي
 سبع **الولي** لو تفرغ من مملوك يملكه فملك جماعة غيره
 في بيعه موقوفين بينهم وفي الثالث لا يفرقه عتق **الولي**
 نذر عتق او انا ملكه فولدت تراثين عتقا **الولي** عتق
 بعض اليك قبل له صلح عليه ذم اليك فعتق نعم من عتق لان
 سبق عتقه **الولي** لو نذر عتق امته ان وطها فخرجت عتق
 ملكه الخلف العتق ان عادت يملك سنا **الولي**
 لو نذر عتق كل عبد قديم في ملكه اعنت من كان له في ملكه
 مدة ستة اشهر فصاعدا **العتق** حال العتق لم يلا وان
 لم يشترطه وقبل ان يعلم به فمولى وان علم ولم يشترطه فهو
 للعبد **العتق** اذا عتق ثلث عبيده استرجع الثلث بالقرعة
اما السباة فولي عتق شقصا من عبده عتق كله ولو
 كان له شريك فم عليه نصيبه اذا كان موصلا وسبي
 العبد في بقاقيه ان كان المعتق عبدا وقبل ان قصد
 الاضطر فكله ان كان موصلا وبطل العتق ان كان حرا وان قصد

اعتق

العتق

القبيلة لم يكن له فله وسعى العبد في حصة الشريك فان ائتم
استقر ملك الشريك على حصته واذا اعتق المالك خيرا
لم يملك ولو استثنى رقه لرواية السكوني وفيه مع ضعف
ان كان ائتمنا فعدم القصد الى عنقه واما العراض في
والمخاض وتكمل المولى بعدة والمحق المصحح الا في
حصل احد هذه الاسباب فيه انفق وكذا اذا اسلم العبد
في الحرب سبانا على مولا وكذا لو كان وارثا ولا وارث
له غيره ودفع قيمته الى مولا **كتاب التدبير**
والكاتب والامتنان اما التدبير فلفظه
الصريح انت خلدت مولى ولا بد فيه من العبد ولا حكم
لعادة الصبي المخبون والسكران والمخج الذي لو فقه
وشرائط القبة تروى لوجاهات التدبير من مولاها
لم يطل تدبيرها ولحق بوفاته من الثالث ولو حملت من
بعد التدبير فالولد بعد كنهيتها ولو جرح المولى في تدبيرها
لم يصح جموع تدبيره ولا ولاد وفيه في آخر ضعيف ولو

وفاني

اولا التدبير من مولا كان ولده مديون ولو مات
الامتنان المولى لم يطل تدبيره الاولاد واعتقوا بعد موت المولى
من ثلثه ولو قصر سوا فلياتي منهم ولو تدبر المولى
الى ولدها وفي رواية ان لم يجزها فاني بطلتها بمنزلة
ويعتبر في التدبير جواز التصرف والاختيار والعقد وفي
صحته من الكافر ترداد شبهه لجواز التدبير وصحة تبرج فيه
المولى متى شاء فالوجع قولاص قطا اسارى عدا ووجهه
فولان احدهما بطلان التدبير وهو شبهه ولا يحل بطلان
ويعض البيع في خدمته وكذا الهبة والمديون ويجوز
المولين ثلثه والدين مقدم على التدبير سواء كانت
على التدبير او متاخرا عنه وفيه رواية بالتفصيل من كنه
ويطل التدبير باق التدبير ولو ولد له في حال اياه كان
اولاده وكذا ولو جعل خدما عبدا لغيره ثم كالهو جرح بعد
وفاته المخدم صح على الرواية ولو اتى لم يطل تدبيره
وصار حرا بالوفاء ولا يسيل عليه **اما الشك** فيستد
بعده

الكره في كونه من امره برار كونه
دين است مقص است

بان اركانها واحكامها والاركان اربعة العقد والملك
والملك والعرض والكتابة مستحبة مع الديانة امكن
الكتابة ويتأكد سوال المملوك ويخبر مع التماسه ولو كان
عالم او محقق ان فان اقتصر على العقد في مطلقه وان
اشترط عودته في بيع العجز في شرطه وفي الاطلاق
منه بقدر ما ادى وفي الشرطه يرد رفاع العجز وحده
ان يوجر العجز عن محله وفي رواية ان يوجر لها العجز وكذا
لو علم منه العجز ويوجب للموالي الصبر لو عجز وكل ما يشترطه لو
على الكتابة لازم مالم يخالف المشرع ويعتبر في المالك جواز
النصر واختيار وفي اعتبار الاسلام يردوا شبهه ان لا
يعتبر ويعتبر في المملوك التكليف وفي كتابة الكافر يرد
اظهر للمنع ويعتبر في العرض كونه ديناً متوجلاً معلوم العقد
والوصف ما يصح تملكه للموالي ولا حد لكثرة لكن يكره ان
قيمه ولو وقع عليه قبل الاجل فالموالي في قبضه بالخيار
ولو عجز المطلق عن الاداء فله الامام من هم الرقاب وجوبا

ان يوجر العجز عن محله

في بيع العجز في شرطه

اما الاحكام فبالا في اذاعات الشروط بطلان الكتابة
وكان ماله واولاده لم يلا وان مات المطلق وقدر ادى
خبره من بقية وكان للموالي من تركته بنسبة ما بقى من قيمته
ولو رثته بنسبة الميراث ان كان المطلق والاصل ولا يخبر من
بقدر ما يخبر منه والزواج ما يقع من مال الكتابة فاذا اذاع
خبرها ولو لم يكن مال سقوا في قبضتهم وفي رواية لو دون
ما بقى من مال الكتابة وما فضل لهم والمطلق اذا اوطق او
صح في نصيبه الميراث وبطلان الراتب والزوج عليه حد
اقام عليه من حد الاخر بنسبة ما فيه من حرية من
حد العبد بنسبة ما فيه من رقية ولو رقي للموالي بمكاتب
المطلقة سقط عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحد
خبره **انما** ليس للكتابة التقاضي في ماله بحرية ولا علق
ولا اراض الاباذن للموالي وليس للموالي المقر في ماله
بغير الاستيفاء ولا يخل له وطى الكتابة بالملك ولا العقد
ولو وطئها مكرها لم يملكها ولا يزوج الاباذن ولو

مكتبة مطهرات شهر جمادى الاولى سنة ١٢٠٤ هـ
١٢٠٤ هـ

ان يوجر العجز عن محله

حلت بعد الكفاية كان حكم ولدها حكمها اذ لم يكن نورا
الاول في خط المولى اعانه من الزكوة ولم يكن مستحقا **عالميا**
 الاستبداد فهو يتبع لوق امته منه وهو موكلة لا يجرى
 معها ما دام ولدها حيا الا في من رقبته اذا كان دينا على
 مولاه ولا جهة لفساده غيرها ولو ما الولد جازي بها
 ويتجر بهوت المولى من نصيب ولدها ولو لم ينفذ لست سوا
 عتقك لها نصيب ولدها وسعت في باقي ذرية تقوم على
 ولدها ان كان مؤسرا وذرية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه
 في ذرية نصرانية اسلمت وولدت من كاهن غلاما واما
 فاعتقت وتزوجت نصرانيا ونصرت وولدت ولدا
 لا يثبت من سبها ونحوه حتى تضع وتقتل في النهاية
 بفعلها كما يفعل المرتدة والربابة شاذة **كتاب**
الافراد والنظر في الركان والواحد والاركان اربعة
الاول الافراد وهو اخبار الانسان بغير كونه له ولا
 يختص لفظا وتقوم مقامه الاشارة ولو قال ابي عبدك كذا
 فاستبرأ

عقلت الراه
 اي حلت
 في ملكه
 عنها

فما لنعلم او اجل فهو اقرار وكذا لو قال ابي عبدك كذا
 في قوله انعم قال الشيخ لا يكون اقرارا وفيه تردد ولو قال انا
 متعلم بلزمت الا ان يقول بولي لا يعينني او وهبني غير
 اقرار ولو قال ابي عبدك كذا فقال انزل او انزل من شيا
 وكذا لو قال اني انا او انقدها اما لو قال لعلني بها او فعتقها
 ففقد اقراره وانفصلت عنها **الثاني** المقر ولا بد من كونه مكلفا
 حرا مختارا اهيا ترى المقر فلا يقبل اقرار الصغير ولا
 المجنون ولا العبد بالاحد ولا جناية ولو اوجب قصاصا
 في المقر له وبشرط فيه اهلية التملك يقبل لو اقر
 المحل بغيره على الاحتمال وان بعد وكذا لو اقر لمعروف
 للمولى **الثاني** في المقر فلو قال له على مال فبشرطه بايديك
 وان قال في قوله اشي فلا بد من تفسيره بما يثبت في الزمة ولو
 قال الف درهم رجع في تفسيره الف اليه ولو قال اعانه و
 درهم فالك درهم وكذا كناية عن الشيء في قوله كذا درهم فلا
 درهم وكذا الشيخ لو قال كذا كذا درهم لم يقبل تفسيره باقل من

فقتلها بدل

فقد اقراره

التملك

مقره او اقراره
 ورجوعه الى تفسيره

درهما

احد عشر درهم ولو كان الكذا قبل من احد وعشرين
والا فرب درهم في نفسه الى المرفق لا يقبل اقل من درهم ولو اقر
بشيء وجعلوا فاكركم لزم الاجل لزم حاله وعلى الغير البعس
الاشارة الاولى في الاستثناء ومن شرط الاتصال العادي ولا
يحدث الانفصال المستثنى عن المستثنى منه فالوجه انه على
عشرة الا ستة لزم اربعة ولو كان نقص منه لم يقبل منه ولو
كان عشرة الا خمسة الا ثلثة لزم ثمانية ولو كان عشرة الا ثلثة
الا ثلثة كان اقل من اربعة ولو كان درهم ودرهم لادبر لزم درهم
ولو كان عشرة الروبا سقط من العشرة قيمة الترتيب واليه
القيمة ما لم يتفرق العشرة **في تعقيب الاقرار** بانها قد اقر
قال هذا الصلوات بل اقلون فهو الاول في بغير القيمة الثانية
ولو كان له على مال من ثم خسر لزم المالك ولو قال اتعت بخيار
واكثر البائع الخيار قبل الاقرار في البيع دون الخيار وكذا لو قال
من ثمن مبيع لم يقضه **الثاني** الاقرار بالنسبة شرط في الاقرار
بالولد الصغير اكان البتة وجهه انه نسب الصغير وعدم

المنافع ولا يشترط التصديق لعدم الاحدية ولو بلغ فانكر
لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من الانساب
نصادق انوارها ولا يقدر في التصديق ولو كان المقر
مشهورا لم يقبل في العتب عليه فضلا واذا اقر الولد بانكر
وكان اولى منه دفع اليه ما في يده وان كان مشكوكا دفع اليه
نصيبه من الاصل ولو اقر بانهين فقتل المالكات التي تاكلها
ولو اقر بولده ثم من حوا ولي من المقر فان صدقة الاول
دفع الى الثاني وان اكد به ضم المقر ما كان نصيبه ولو اقر
له فشا كانه ثم اقر من حوا ولي منها فان صدقة الثاني
دفع الى المالكه معها وان اكره ثم لم يملك ما كان في يده ولو اقر
للبنة بزواج دفع اليه ما في يده بنسبة نصيبه ولو اقر
بانكر لم يقبل الا ان يكذب نفسه فيقرم له ان انكر الاول
كذا الحكم في الزوجات اذا اقر بجماسة ولو اقر بثلث من
الزوج صح العتب قاسم الوارث ولو لم يكن نامضيا لم يثبت
العتب دفعا اليه ما في ايديها نسبة نصيبه من التركة

مريض يقبل الاقرار

قائمه الادوات والنظرية امور ثلاثة

ما به تنقذ ولا تنقذ بالله وباسمايه الخاصة وبانصاف
 اطلاقه اليه كالتحاق والباري دون ماله ينصرف اطلاقه
 اليه كالوجود ولا تنقذ لولا انفسهم او الحلف حتى يتوكل الله
 ولولا العزلة كل حين او كذا لولا ان حق الله ولا تنقذ لولا
 بالطلاق والعقاق والظهار ولا بالحرم ولا بالعبه ولا
 بالصحف تنقذ لولا احلفت برى بالصحف لولا ان هو محرم
 او نصرت او حلفت بالبرية من الله او رسوله او الامة لم يكن
 يمينا ولا مستثاء بالثبته في الميم من غير ان الوعد اذا انقضت
 باجرت العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر لم يظلم
 وسقط الاستثناء وفيه رواية بطول الاستثناء الى اربعين يوما
 وهي من قوله **الله** في الحلف بغير فيه التكليف والاختيار
 والقصد والحلف من غير فيه كانت لغوا ولو كان اللفظ حيا
 ولا يمين للسكينة ولا المكرة ولا الفضل الا ان يكون لا
 قصد الى اليمين ونصح اليمين من الكاف وفيه تخاف ولا نصح

فما كان من الحلف بالبرية من الله او رسوله او الامة لم يكن يمينا ولا مستثاء بالثبته في الميم من غير ان الوعد اذا انقضت باجرت العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر لم يظلم وسقط الاستثناء وفيه رواية بطول الاستثناء الى اربعين يوما وهي من قوله **الله** في الحلف بغير فيه التكليف والاختيار والقصد والحلف من غير فيه كانت لغوا ولو كان اللفظ حيا ولا يمين للسكينة ولا المكرة ولا الفضل الا ان يكون لا قصد الى اليمين ونصح اليمين من الكاف وفيه تخاف ولا نصح

ولا تنقذ يمين الولد مع والده الا بآذنه وليا دكر كان لا بد
 حلفا ان لم يكن في واجب وترك محرم وكذا الزوج مع زوجته
 والمذكر مع مولاه **الله** في مثل اليمين واليمين اليمين العالم لا
 يحسب الفجر كقارة وتنقذ لو حلف على فعل واحد او مندوب
 او على ترك محرم او مكره ولا تنقذ لو حلف على ترك واجب
 مندوب او فعل محرم او مكره ولو حلف على صياح وكان
 الاولى مخالفة في دينه او دنياه او غليات ما هو خير
 ولا اثم ولا كفارة واذا تساوى فعل الغلقة اليمين تركه
 وجعل على مقتضى اليمين ولو حلف لزوجه ان لا تزوج او
 لا يزوجها لم تنقذ يمين وكذا لو حلفت على الاتع بعد
 وكذا لو حلفت لا تخرج معه ولا تنقذ لولا الغيرة والله
 تنقذ من لا اثم احدها وكذا لو حلف لغيره على الاقامة
 بالله خشى من الاقامة الضرر وكذا لو حلف لغيره
 عبادة العفو افضل ولا اثم ولا كفارة ولو حلف على
 ممكن فيجوز العجز الغلقة اليمين ولو حلف على مخالفة يمين

لا يزوجها لم تنقذ يمين وكذا لو حلفت على الاتع بعد وكذا لو حلفت لا تخرج معه ولا تنقذ لولا الغيرة والله تنقذ من لا اثم احدها وكذا لو حلف لغيره على الاقامة بالله خشى من الاقامة الضرر وكذا لو حلف لغيره

فما كان من الحلف بالبرية من الله او رسوله او الامة لم يكن يمينا ولا مستثاء بالثبته في الميم من غير ان الوعد اذا انقضت باجرت العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر لم يظلم وسقط الاستثناء وفيه رواية بطول الاستثناء الى اربعين يوما وهي من قوله **الله** في الحلف بغير فيه التكليف والاختيار والقصد والحلف من غير فيه كانت لغوا ولو كان اللفظ حيا ولا يمين للسكينة ولا المكرة ولا الفضل الا ان يكون لا قصد الى اليمين ونصح اليمين من الكاف وفيه تخاف ولا نصح

او دفع اذية لم ياشم ولو كان كاذبا وان احسن التورية
وتري ومن هذا الوجه لا وكتبه اتباع وقضت
فنازع الواجب على تسليم التوراة ولا اثم وتوريته
عن الكذب وكذا الوجه ان مالكة احراز وقصد التخلص
من ظالم ليراثه ولم يحذر واو كبر لم يلف على القليل وان كان
صادقا **مسألة** الاولى روي اربع عطية فيمن جلف لا يسر
من لبن جزلة ولا ياكل من لحمها انه يحرم عليه **الاولا**
ولحمهم لا يحرم منها وفي الرواية ضعف في النهاية ان
الحاجة لم يكن عليه شئ والفضل احسن **الثاني** روي
ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل الهبته
جارية منه فخاف لاثم فقال لا ياب ان لا يمسها ابرا
فورش الجارية اعليه جناح ان يطيرها فقال لا خلاف
على المحرم ولعل الله رحمه فورشه اياها لما علم من عنده
كتاب **التورية والعهود**
والنظر في امور اربعة **الاول** انما في يعتبر فيه الكايف

لا

لبنها

والنقل

اعجيبه
دور

والاسلام والقصد وبشرط في نذر المرة اذن النزع
وكذا النذر للملك فلو باء احدهما كان للنزوح والملك
فمنه ما لم يكن له ولا واجب وترك محرم فلا يصح في سكر
يرفع القصد ولا غيبه **كذلك** الصيغة وهي ان تكون
كقوله ان زرت فلدا فله على اذا او استغفعا كقوله ان
يرضى الربى فله على اذا او جرك كقوله ان فعلت كذا من المحرمات
او لم افعل كذا من الطاعات فله على كذا او تبرعا كقوله ان
فعل كذا ولا يربى انعقاد مع الشرط وفي انعقاده التبرع **ثاني**
اشبهها بالانعقاد بشرط الشرط فيفضل الجلالة على كذا
لم يلزم ولو اعتدلت عن ان كان كذا فله على كذا ولم يلف على الجلالة
فقران اشبهها بالانعقاد وان كان الايمان به افضل
العهود ان يقول عاهدت الله **ثالث** كذا فعلى كذا ونعت
نطقا وفي انعقاده اعتمادا فان اشبهها بالانعقاد
وبشرط فيه القصد كالنذر **رابع** في سماع النذر
ما كان طاعة لله مقدر والمناذر ولا يغتفر من العجز ويغفر

بشرط

لو نجد البحر والسيل كان طاعة وكان النذر متكررا
 ولو كان زجلا لم يلزم وبالعكس ولو كان السبب معصية
 ولا ينفك لوقا الله على نذرها قصر وينفك لوقا الله بغيره
 بفعل قبيح ولو صوم يوم او صلوة ركعتين ولو نذر صوم حين
 كان سندا استلزم ولو كان ما ناصا خمسة اشهر ولو نذر الصدقة
 بالكثر كان ما بين هجرها ولو نذر عتق كل عبد له قدم عتق
 من له في ملكه ستة اشهر فصاعدا هذا الم ينوشيا
 غيره ومن نذر سبب الله صرفه في البر ولو نذر الصدقة ما
 يمكن لزم وان شق قومه واخرج شيئا فشيئا حتى نوفي
البر في الواجب وهو مسبل **البر** لو نذر يوما معينا فالتحق
 له السفر فطر وقضاه وكذا المرض او حاض المرأة او فست
 ولو شرط صومه سفرا وحضرا صام وان انقضت في سفر
 لوافق يوم عيد فطر وفي القضاء تردد ولو عجز عن صوم
 اصله قيل سقط وفي رواية يتصدق عنه بعد **ثلاثة**
 ما لم يعين بوقت يلزم فيه النذر مطلقا وما قيد بوقت

هذا هو الوجه في نذر
 ما لم يعين بوقت
 ولو عجز عن صوم
 اصله قيل سقط
 وفي رواية يتصدق
 عنه بعد ثلاثة

يلزم فيه ولو اخل زمته الكفاية وما علمه بغيره ولم يقر
 بزمان فلو ان اعداه يتقربون فعله عند الشطر والاختلاف
 وهو اشبه **ثالث** من نذر الصدقة في مكان معين والنص
 او الصلوة او في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غير اعداد
البر لو نذر ان يربي مريضه او قدم مسافره فيان البر
 والقدر من قبل النذر لم يلزم ولو كان بعد لزم **رابع** من نذر
 ان يربي ولد له او يزوج بنته او يربي مائة من
 اصل البر **ثاني** من جبر ادبته او جارية له هذا البيت الله
 بيع ذلك وصرف ثمنه في معونة الحاج والزائر **سابع**
 روى الشيخ بن عماد عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل
 قال ان ترويت في ان اخرج فقل لي حرفي بالكتاب حتى اخل
 وفيه استلزام لان يكون نذرا **روى** روى رافعة عن ابي عبد
 عليه السلام رجل نذر الحج ولم يكن له مال فجوع عن عبادة الخمر
 عن نذره قال نعم وفيه استلزام لان يقصد ذلك النذر **ثاني**
 قيل من نذر الاميع خادما بعد الزمة الوفاء وان احتاج

هذا هو الوجه في نذر
 ما لم يعين بوقت
 ولو عجز عن صوم
 اصله قيل سقط
 وفي رواية يتصدق
 عنه بعد ثلاثة

التي لها وهو استناد الى رواية مهملة **في العهد** كان
 يلزم حيث تنهم ولوقوع بالاعود مخالفة ديننا و
 خالفنا شاء ولا اثم ولا كفارة **في العهد**
والذي بطل من الصيد ما يقتل بالسيف في الرمح والسهم
 والمعرض اذا خفي ولو اصاب السهم بعضه ضاحك كان فيه
 حديد ولو اصاب منها لم يوكل لان يكون حاد فيخترق وكل
 ما يقتله الكلب يعلم دون غيره من الجوارح ولا يوكل ما قتله
 الفهد وغيره من جوارح البهائم ولا ما قتله العقارب وغيره
 من جوارح الطير لان يوكل وادرك ذكاته بان يجره في
 تركض او عينه تطرف وضابطه حركة الخبيث وبشروط
 في الكلاب يكون معلما يسترسل اذا اغري وبزجره اذا جمر
 واللقب اكل صيده ولا عبرة بالندبة ويعتبر في المرسى والرسى
 ان يكون مسلما او محكما فاصدا يارساه الصيد سباعا
 الاربعى فلو تركه لم يوكل صيده ويوكل لو نزل اذا
 الجواب ولو ارسى مسرى غيره لم يوكل صيده لان يتركه
 العهد

احرق
 بطل جريز
 دسمه كذا
 ان يوكل من اكله من اكله
 ان يوكل من اكله من اكله
 ان يوكل من اكله من اكله
 ان يوكل من اكله من اكله

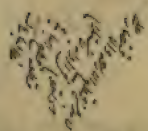
واعتبر الا في عينه فلو غاب حيوته مستقر ثم وجد
 مقتولا او ميتا لم يوكل وكذا السهم ما لم يعلم انه القاتل ويخبر
 الاصطاد بملكه والحياء وغيرهما من الآلة والجوارح من الآلة
 لكن لا يخل منه الامداد في الصيد ما كان محتما ولو قتل
 فخا او قتل الكلب طفل غير متمتع لم يجر ولو رمى طيرا فقتله
 وفخا لم يطره لطره دون غيره **سبل** من الحكماء صيد
الاولى لو تعاطته الكلاب قبل ادراكه حل **سبل** لو رماه
 بسهم وتردى من جبل او وقع في ماء فمات لم يجر ويخبر
 ضا اشتراط استقرار الحيوة **سبل** لو قطع السيف يائس
 فلم يحك حاد ولم يترك احدهما فهو الحاد وان كانت
 مستقرة لكن بعد التذكية ولو لم تكن مستقرة حاد وفي رواية
 يوكل الكبر دون الاصغر وهي شاذة ولو اخذت الحية الفم
 قطعة فموتت **سبل** اذا ادرك الصيد وفيه حيوة مستقر
 ولا آله في ذكائه لم يجر حتى يذكي وفي رواية جميل يدع الكلب
 حتى يقبله **سبل** لو ارسى كلبه فارسا كلفه فقتل اصيدا

نور

او مسلم لم يسم او من لم يقصد الصيد لم يحل **في** لوري صيد
 فاصابته حلق لوري لا يصيد فعلى صيد لم يحل **سبا** اذا
 كان الطير ما كان جناحه هو لصايدة الا ان يعرف ما كان
 فيه رده اليه ولو كان مقصودا لم يؤخذ لان له مالكا ويكره
 ان يرمى الصيد بما هو كبر منه ولو اتفق قبل حرم والاشبه
 الكراهية وكذا لكره اخذ الفراخ من اغصانها والصيد كلب
 عليه المجوس والصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة وصيد
 الوحش الطير بالليل **الزجاج** يستحب ان يفصل **الاول**
 الذراع ويشترط فيه الاسلام او حاكمه ولو كان انثى وفي
 الكتابي روايتان اسمها النخ وفي رواية ثالثة اذا سمعت
 شبيهة فكلوا افضل اليه المومن ثم لا يحل ذباجة الفأر
 اهل البيت عليهم السلام **الآلة** ولا يصح الا بالحد يد مع
 القدر ولا يجوز بغيره ولا يعرف الا ذراع عند الضرورة ولو
 ضرورة او ليطه او نجاسة وفي الظفر والسن مع الضورة
 تروى **فك** الكفنة وهي قطع الاعضاء الاربعة المرمي والوجه

في رواية اخرى ان
 الذراع يشترط فيه
 الاسلام او حاكمه
 ولو كان انثى وفي
 الكتابي روايتان
 اسمها النخ وفي
 رواية ثالثة اذا
 سمعت شبيهة فكلوا
 افضل اليه المومن
 ثم لا يحل ذباجة
 الفأر اهل البيت
 عليهم السلام الآلة
 ولا يصح الا بالحد
 يد مع القدر ولا
 يجوز بغيره ولا
 يعرف الا ذراع عند
 الضرورة ولو ضرورة
 او ليطه او نجاسة
 وفي الظفر والسن
 مع الضورة تروى
 فك الكفنة وهي
 قطع الاعضاء الاربعة
 المرمي والوجه

او من لم يسم او من لم يقصد الصيد لم يحل في لوري صيد
 فاصابته حلق لوري لا يصيد فعلى صيد لم يحل سبا اذا
 كان الطير ما كان جناحه هو لصايدة الا ان يعرف ما كان
 فيه رده اليه ولو كان مقصودا لم يؤخذ لان له مالكا ويكره
 ان يرمى الصيد بما هو كبر منه ولو اتفق قبل حرم والاشبه
 الكراهية وكذا لكره اخذ الفراخ من اغصانها والصيد كلب
 عليه المجوس والصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة وصيد
 الوحش الطير بالليل الزجاج يستحب ان يفصل الاول
 الذراع ويشترط فيه الاسلام او حاكمه ولو كان انثى وفي
 الكتابي روايتان اسمها النخ وفي رواية ثالثة اذا سمعت
 شبيهة فكلوا افضل اليه المومن ثم لا يحل ذباجة الفأر
 اهل البيت عليهم السلام الآلة ولا يصح الا بالحد يد مع
 القدر ولا يجوز بغيره ولا يعرف الا ذراع عند الضرورة ولو
 ضرورة او ليطه او نجاسة وفي الظفر والسن مع الضورة
 تروى فك الكفنة وهي قطع الاعضاء الاربعة المرمي والوجه



والحلق قسم وفي الرواية اذا قطع الحلق قوم وخرج الدم فلا
 بأس ويكره في الفخ الطعن في الفقرة ويحظر طاسق القصة
 بالذئبة مع الاسكان والغسية فلو اخذها احداهما عدل
 ولو كان ناسبا حل ويشترط في الذئبة ان لا يذبح ما عداها فلو
 الذئبة او ذبح النحر لم يحل الا على حق تحرك بعد التزكية
 حكمة الخي وانما ان تحرك الذئبة او طرف العين او خرج
 الدم المعتدل وقبل كلى الحكة وقبل كلى احداهما وحل به
 وفي امانة الراس بالذئبة قولان المروي الفالحم ولو سكن
 فاباسه لم تحرم الذئبة ويشترط في الغنم ربط يدي الذئبة
 واحدي جلده واسكاه وفه او شعره حتى يبرو وفي البقر
 عقديده وجلده واطراف ذنبه وفي الابل ربط اخفافه
 الى بطيه وفي الطير اسكاه ويكره الذباجة ليلاد ونخ
 الذئبة وقلب السكين في الذئبة وان يذبح جونا واخر
 ينظر اليه وان يذبح بيد مارتباه من النعم والجحيم سلخ
 الذئبة قبل ردها وقبل كره وحل شبه **الذئبة** احكام
 منها لم يحل كره والكره في اربعين ك

الذئبة او ذبح النحر لم يحل الا على حق تحرك بعد التزكية
 حكمة الخي وانما ان تحرك الذئبة او طرف العين او خرج
 الدم المعتدل وقبل كلى الحكة وقبل كلى احداهما وحل به
 وفي امانة الراس بالذئبة قولان المروي الفالحم ولو سكن
 فاباسه لم تحرم الذئبة ويشترط في الغنم ربط يدي الذئبة
 واحدي جلده واسكاه وفه او شعره حتى يبرو وفي البقر
 عقديده وجلده واطراف ذنبه وفي الابل ربط اخفافه
 الى بطيه وفي الطير اسكاه ويكره الذباجة ليلاد ونخ
 الذئبة وقلب السكين في الذئبة وان يذبح جونا واخر
 ينظر اليه وان يذبح بيد مارتباه من النعم والجحيم سلخ
 الذئبة قبل ردها وقبل كره وحل شبه الذئبة احكام
 منها لم يحل كره والكره في اربعين ك

الذئبة او ذبح النحر لم يحل الا على حق تحرك بعد التزكية
 حكمة الخي وانما ان تحرك الذئبة او طرف العين او خرج
 الدم المعتدل وقبل كلى الحكة وقبل كلى احداهما وحل به
 وفي امانة الراس بالذئبة قولان المروي الفالحم ولو سكن
 فاباسه لم تحرم الذئبة ويشترط في الغنم ربط يدي الذئبة
 واحدي جلده واسكاه وفه او شعره حتى يبرو وفي البقر
 عقديده وجلده واطراف ذنبه وفي الابل ربط اخفافه
 الى بطيه وفي الطير اسكاه ويكره الذباجة ليلاد ونخ
 الذئبة وقلب السكين في الذئبة وان يذبح جونا واخر
 ينظر اليه وان يذبح بيد مارتباه من النعم والجحيم سلخ
 الذئبة قبل ردها وقبل كره وحل شبه الذئبة احكام
 منها لم يحل كره والكره في اربعين ك

الاول ما يباع في اسواق المسلمين يجوز ابتاعه من غير
 في شخص ما يتخذ فجه او غيره من الحيوان كالسبعصي
 والتردي في بحر خور عقر السيف غيره ما يخرج من
 تافه **ثاني** ذكاة السمك اخراجه من الماء حيا ولا يغتر في
 الخرج الاسلام ولا التسمية ولو شرب او مضى فيه الماء فاحذر
 حيا حل وفي كنه ادراكه يضطرب ولو صيد واعيد في الماء
 فانت لم يحل وان كان في الاله وكذا الجراد ذكاة اخذ حيا
 ولا يشترط الاسلام لاخذ ولا التسمية ولا يحل ما يموت
 قبل الخذة وكذا الواحفة قبل اخذه ولا يحل منه ما لم يستقل
الثاني ذكاة الخمين ذكاة امدا اذا تمت خلقه وقبل يشرط
 مع اسعاد الاله الروح وفيه بعد ولو خرج حيا لم يحل
 الا بالتكليه **كتاب** ذكاة طيور والافاعي
 والنظيريه يستل في قسام **الاول** في الخمين البحر ولا ياكل
 منه الا سمكه فليس لونه اعنه كالكنفة ويوكى الربنا
 والاربيان والطير الطيراني والابلامي ولا ياكل السحفا
 من الغنم

لكن لا يجوز ان يذبحه ولا يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه

في ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه

في ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه

ولا الضفادع ولا السلطان وفي البري روايتان اشهرهما
 التحريم وفي الزمار والمراحي والزهرمي روايتان والنز
 الكراهية ولو وجد في جوف سمكة اخرى حدث ان كانت
 ما ياكل ولو قذفت الحية سمكة يضطرب في جوفه لم
 تنحل فليس بها ولا يوكى الطافي وهو الذي يموت في الماء
 وان كان في شبكه او حطيرة ولو احتلط الحية فيها لم ياكل
 حل الاحتياط لا يحل ولا يوكى حلال السمك حتى يطعم علفا
 طاهرا يوما وليلة ويبقى السمكة الحية مثلها ولو اشتبه
 اكل منه الحية في الامس **الثاني** في البهايم وياكل
 من الانبياء النعم وبكره الخيل والحمار وكراهية البغل
 اشد وتحريم الجراد منها على الاصح وهو ما ياكل عذرة
 الانسان محضا ويحل مع الاستبراء بان يربط ويطعمهم
 العلف وفي كنيته اختلاف محصلة استبراء الناقة
 اربعين يوما والبقرة بعشرين والساة بعشرة ويوكى
 من الوحشية البقرة الكباش الجديده والحمر والغنم
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه

قال اعدوك عشرون وان لم يذبحه اربعين يوما

في ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه
 من ذكاة السمك لا يجوز ان يذبحه

بائع ذلك **الحل في المبيع** في المبيع والمحملة **الدم** والحق والحق
 والعصير اذا غلب **الدم** وكذا العلقه ولو في البيضة وفي الحيا
 يردوا شبه النجاسة ولو وقع قبل دم في قدره **فقد لم يرد**
 المبيع ولا فيه الا اذ غلبت الفلجان ومن النجاسات من **تخرج من المبيع**
 واوجبت التوبان وهو حسن كالوقوع غير من النجاسة
الدم كل ما يبع لانه نجاسة فقد نجس كل شيء من الدم واللبنة
 والكافور في الذي يردوا بيان اشهرها النجاسة وفي رواية
 اذا اضطر الى وكلته امره بفصل يده وهو من ذكوة ولو كان
 وقعت فيه النجاسة جامدا التي ما يكتمف النجاسة **حلو**
 ما عدله ولو كان المبيع دهنًا كان نجاسة لا يستصحبه
 السمان لا تحت الاظلة ولا يحل ما يقطع من البات الغنم ولا
 يستصحب ما يذاب منها وما يموت فيه ما له نفس باله من
 المبيع نجس ومن ما لا يفسد **الاب** ابوال مال لكل لحمه وهل
 لحم بولابو كاي قيس ثم ابوال مال لا وهو لا شبه **اللبان**
 الحيوان اللحم كالقوة والذينة والطرق ويكره ما كان لحمه
 مفترقا **الدم** كذا في المبيع

الشيء الذي يذاب منه ما له نفس باله من المبيع نجس ومن ما لا يفسد

في المبيع

في المبيع

مكرهها كالاشج حليبه وجامده **الدم** في الدواحي
 وهو سبع **الاول** شعر الخنزير نجس ومن نجس من نجس
 على الاظهر فان اضطر استعمل لا دسم فيه وغسله ويحرم
 الاستعمال ليجلو الميتة ولا يصار لها **الثاني** اذا وجد لحم في
 المستقاة يد **الثالث** اللحم الذي في الاربع **الرابع**
 التي في النار فان انقضت فحرقه وان لم ينقض فغسله ولو
 لخطا الذي لبيته اجبتا وغسله بالماء يباع مما يبيح
 الميتة **الاول** كل الانسان من مال غيره الا باذن وقد
 رخص مع عدم الاذن في الاكل من بيوت من تضمنه الآية
 اذا لم يعلم ككراهية وكذا ما يرميه الانسان من ثمره الحرام
 ثم الزرع والشجر يرد ولا يقصد ولا يحل **اللبنة** من شجر
 خمر او شيا نجسا فصاقة طاهره ما لم يكن يتغير بالانجاسة
الثاني اذا باع ذي خمر انتم اسلم فله قبضه **الثالث** الغنم
 يطهر اذا انقلب جلا ولو كان بعالمج ولا يحل الوالي فيها
 خل اسهكم ما وقبل الوالي في الخل خرمن انا فيه خمر لم
 يحل حتى يصير ذلك لغيره وهو من **السابعة** لا تخم

الربوبية ولا الإلهية وإن شئت ههنا الحجة المكملة لا
 في العصور وإن يستأمن على طبعه من تحله قبل أن يذهب
 ثلثه والاستشفاء بماء الجبال الحارة التي تسمى فيها الحجة
 الكبرى **كتاب الغضب** والنظر في أموره **الأول**
 الغضب هو الاستقلال بالنيات البدنية على الغير عز وانا لا
 يرضى لوضع المالك من أساليب الدابة المرسلة وكذا الوضعية
 من القعود على ساطع ويصعب غضب العمار كالنقود واليمن
 بالاستقلال به ولو سكن الدار فله مع صاحبها أمي الضمان
 ولو كان ولو قلنا بالضمان ضمن النصف في ضمن كل الدابة لو
 غضبها وكذا الأمة ولو تعاقبت الأيدي على الغضب **فأما**
 على الكثرة ويختار المالك الخ لا يرضى ويكون صغيرا لكن لو
 أصابه تلف بسبب الغضب ضمنه ولو كان لا يرضى كالأمة
 ولزم الحجة فلو كان ولو حبس صانعها لم يضمن اجرة ولو
 انتفع به ضمن اجرة الانتفاع ولا يضمن الخ لو غضب من مسلم
 ويضمنها لو غضبها من ذمي وكذا الخنزير ولو فسخ باطل

خمس

الربوبية ولا الإلهية وإن شئت ههنا الحجة المكملة لا

مال فشره البساق دونه ولو كان للغير من فريسة أو
 عبد محب فإني ضمن لا يرضى الله عن عاقله **في الأحكام**
 بحسب الغضب وان حصر كل نسبة في البناء والبيع والشفقة
 ولو عاب ضمن الأرض ولو ناعا لم ينعذ له العود ضمن له أن كان
 مشاوي الاجزاء وقبضه يوم الغضب إن كان محتالها وقيل
 على القوم حين الغضب حين اختلف وفيه وجه آخر في
 رد ولا يرد زيادة القبة القسي ورتبه الزيادة في العيان
 ولو كان الغضب دابة فعابته ردها مع الأرض تستأجر
 بحسب القاضى الشوكي ولو كان عبدا وكان الغاصب هو
 العاني رده بوجه النهاية إن كانت مقدرة وفيه قول آخر ولو
 منزع الزيت بمثلته رده حين وكذا لو كان باجرو منه ولو كان
 باذنه ضمن بل ولو زادت قيمة الغضب فهو مالكه ما لو كان
 الزيادة لا يرضى ضمن كالمصنع والآلة في الإلهية أخذ العين
 ودية الأصا وضمن الأرض إن نقص **الثاني** في الدار من هويت
الأول غراب الغضب إلى الكسب منفصلا كانت كالزاد ووضعه

سب كبر

كالصوفى السمن او منفعة كاجرة السكى وبركوب الدابة ولا
 يضمن من الزيادة المستقبلية ما لم تزد به القيمة كالسمن المضمون ^{قيمة}
 واحدة **انما** لا يملك المشتري بالتعبد به بالبيع الفاسد ويضمنه
 وما يحدث من منافعه ويزداد في قيمته لزيادة صفة فيه **انما**
 اذا اشتريه ليعمل بالبيع كالفصيص وكالفصيص لا يرجع ما مضى ولو كان
 جاهلا لا يدفع العين الى المالك ولا يرجع بالثمن على البائع وبجميع
 غيره مما لم يحصل له في مقابلة عوض قيمة الولد وفي الرجوع
 باض من الشاه كعوض الثمرة واجرة السكى يرد **الرجوع**
 اذا غصب حيا فزرعه او بضعه فاخرت او خسر فيخلها فالكل
 للمغصوب منه **انما** الوعيب ارضا فزرعها فالزرع
 لصاحبه وعليه اجرة الارض ولصاحبها ازالة الغرس
 والزامه بطم الحفرة بالارض ان قصت ولو بذل صاحب
 قيمة الغرس لم يجز اجابته **انما** لو تلف الغصن باختلاف
 في القيمة فالقول قول المصاحب وقيل القول قول المغصوب منه
كتاب النفقة انما نفقة الشريك

النفقة استحقاقا

استحقاقا بالبيع والنظر فيه يستدعي امور **انما** ما يثبت فيه
 ويثبت في الارضين والمساكن اجارعا وهو يثبت فيما يملك
 والنفقة فيه فلو كان الاشياء انقصار على موضع الاجماع و
 في الشجر والحق والامنة بعا الارض ويثبت بها في الجبانة ولا
 المروي انما لا يثبت ومن فقهائنا من انشأها في العبد دون غيره
 ولا يثبت فيما لا ينقسم كالاعضاد والحامات والنمل والطير
 الفيق على الاشياء ويثبت طائفة بالبيع فلو بيعت له اقل
 بمهبة او صلح او صداق او صدقة او قمار ولو كان الوقت شاعرا
 طلق فباع صاحب الطلق لم يثبت له حقوق عليه ولو انقضت
انما في الشفيع وهو كل شريك بمهبة مشاعة فادعى على
 ولا يثبت له شيء على مسلم ولا يملكه ولا العاجز في الثمن ولا كافرا
 وميزا لا بالشركة في الطريق ولا الشراذم ابيع ابعدهما او جماع
 وتثبت بين الشريكين ولا يثبت لما زاد على شهر ولو ابيع له
 ادعى عليه الثمن اجل ثلثة ايام وان لم يحضر بطلت ولو ابيع له
 في بلدة اخرى اجل بعد وصوله ثلثة ايام ما لم يتصر بالشريك

شفعة

وتثبت للفاري السجينة والحبوب والصبر واخذ لم الولي
 مع الغطد ولو تركه لولي فيلج الصبر وافاق الحبولة اخذ
 في كفيته اخذ واخذ بمثل الش الذي وقع عليه العقد
 ولم يكن الش من ثلثا كالفين والجوه اخذ بقمته وقيل
 سقط البضعة استنادا الى رواية فيها احتمال الشفع
 في الحال ولو اخذ العذر بطلت شفعته وفيه قول آخر لو كان
 العذر لم يبط وكذا لو لم يزد من او جئت من الش في ان
 غيره واخذ الشفع من المشتري وركه عليه ولو اهدم المكن
 اخذ الشفع بالحق او عاين غير فعل المشتري اخذ بجمعة من الش ولو اشترى من
 شريكه وان كان بفعل موجب فيلج هو الخيار بل اخذ عاجلا والتاخير واخذ من
 في محله وفي النهاية باخذ الشقق بكون الش موجب ولو لم
 كفيلا ان لم يكن مديا وهو شبه ولو دفع الشفع الش قبل
 حله لم يلزم البائع اخذ ولو ترك الشفع قبل البيع لم يبط اما
 لو شهد على البيع او بارك المشتري او للبائع او اذن في البيع فضيه
 الردد والسقوط اشبه **في الشق** مسئلتان **في كمال الشفع**

لا يثبت واما الفيدو علم الهدى لو ترك وهو لاتبه ولو غش
 احد الورث من فضيه اخذ الباقين ولم يسقط **في كمال الشفع**
 المشتري والشفع في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه لانه
 يخرج الش من يده **في كمال الشفع** **في كمال الشفع**
 ملك لا يملك الا هو التصرف فيه الا بالاذن وكذا يملكه صالح
 العامر والطريق والشرب والملاح والحيات ما لو بقتبة
 مما لم يرض عليه ملك كذلك يملكه في الامام لا هو لا يملك
 الا بانه ومع اذنه يملك الاحياء ولو كان الامام غايبا فحق
 الى احيائه كان احق به ومع وجوده له دفعه بده وبشرطه
 التملك للاحياء الا يكون في يده سلم ولا حرما العامر ولا شعرا
 للعبادة كعرفه ومنه لا يقطعها ولا يحجزها ولا يبيعها ولو لم
 لا ملكا مثل ان يبيعها من راولاها للاحياء فلا يقدر على بيع
 فيه ويرجع في كيفية الالهاده **في كمال الشفع** **في كمال الشفع**
 المبكر في المباح اذا اشاع اهلله فحده خصة اذرع وفي رواية
 سبع اذرع **في كمال الشفع** حرمة بين المعطن اربعون ذراعا والتاخير

اذا كان له في امره ان يبيع ما اراد
 ان يبيع من امره ان يبيع ما اراد
 ان يبيع من امره ان يبيع ما اراد

فقط ففعله ان كان له في امره
 ان يبيع من امره ان يبيع ما اراد

ان يبيع من امره ان يبيع ما اراد
 ان يبيع من امره ان يبيع ما اراد

في كمال الشفع
 في كمال الشفع

لا يثبت

سنة والعين المخرجة في الرقعة وفي الصلبة ختمت
 من باع غلاما واستخى واحدة كان له الدخول اليها والمخرج
 ومربي جاريها **الرواية** اذا اشاح اهل الوادي في ما به حجه
 الاعلى للفقهاء الكعب للزرع الى الشراك ثم يجرى الى الذي يليه
الرواية لا يجوز للشان ان يجرى في ملكه خاصة ولا امام مطلقا
الرواية لو كان له ربحا على غيره لم يجرى ان يجد له اياه عنها غيره
 الا برضي صاحبه **الرواية** من اشترى دارا فيها اياقة من القري
 في رواية ان كان ذلك فيما اشترى فلا يرضى في النهاية ان لم يرض
 لم يكن عليه شيء ان لم يرضه ورجوع على البايع بالرك
 والرواية ضعيفة ونقص النهاية في موضع المنع والرجوع
 وعلى تقدير الامتناع فيض ان شاء ما لم يعلم **الرواية** من له خبر
 في فناء او فخر جازله ببعده بانشاء **الرواية** روي اسحق بن عمار
 عن عبد صالح عن جري في يده دار ثم تزل فيه ويد اياه دار
 وقد علم انها المستعم ولا يظن تجر صاحبها اياها اخذ يبيعها
 ليس له ويجوز ان يبيع مكانه والرواية حمالة وطريقها الحسن
الرواية **مسألة**

تخيلا

من اشترى دارا فيها اياقة من القري
 في رواية ان كان ذلك فيما اشترى
 فلا يرضى في النهاية ان لم يرض

ابن سامة وهو واقف وفي النهاية جميع تصرفه فيها ولا يصح
 ويمكن تزويلها على ارض عاتلة اعيانها غير المالك باذن المالك
 الشرف والاصل للمالك **كتاب المقتد** واقسامه
الاول في القسيه وهو كوصف ضام كالفقيه ويشترط في
 المقتد الكافي في اشتراط الاسلام مزود ولا ينفذ المقتد
 الا بادن مولا واخذ المقتد مستحق في اللقط في الاستاء
 حقه في المقتد كرف واذا لم يزل لا اخذ فعلا في المقتد
 وارثه الامام اذا لم يكن له وارث وصي او ارثه على نفسه بوقية
 مع بوقية ورثته واذا وجد المقتد سلطانا استعان
 على مقتده وان لم يجد استعان بالسليمان فان فقد الامان
 انفق المقتد ورجع عليه اذا نوى الرجوع ولم يرجع لم يرجع
القسم الثاني في الغنم والاربعاء كالحملان والاربعاء والاربعاء
 في صورة كونه مكررة ومع حق التملك مستحق للرجوع لا يرضى
 ولا اخذ منه الاخذ وكذا حكم الدابة والبقره وبه يرضى
 لو تركه صاحبه من جحر في غير مكانه ولا يرضى وبه يرضى الاخذ
الرواية **مسألة**

من اشترى دارا فيها اياقة من القري
 في رواية ان كان ذلك فيما اشترى
 فلا يرضى في النهاية ان لم يرض

من اشترى دارا فيها اياقة من القري
 في رواية ان كان ذلك فيما اشترى
 فلا يرضى في النهاية ان لم يرض

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

معتبر سلف الحق فلم يبلغ أجبر على الاسلام ولو ان كان
المسلمون يتراءون ولن اختلاف في ذلك الفاروق
ملاهم **الدين** الذي عن فطرته لا يستتاب بعدة الو
وتقسم اماله ومن ليس عن فطرته يستتاب فان تار الا
قبل وبعد له جنة عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفا
لا معها والمرا لا تقبل باليمين وتضرب بوقت الصلوات حتى
ولو كانت من فطرة **الدين** لو كانت لم تكن من ميراثه **الميراث**
ولو لم يكن ميراث الا كما كان ميراث الميراث الامام على الاظهر
واما الفيل في ميراث من الارث ان كان عدلا ظاهرا ولا يبع
لو كان خطا او كان الشيطان من من الدية حسب لواجب
الظاهر وغيره فانه يرث لغيره القابل وان بعد سواه فغيره تعالى
او غير ولا ولم يكن سوى القابل الارث للامام **واما** ما
الدين كمال الميت بقص من خادونه وبفقد وصايا
وان قبل عددا اذا احدثت الدية وهو للدين من الوارثين
القصاص الوجه لا في رواية علم النعم من الوارثين **الدين**

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

الدين ميراث الدين من يتقرب بالدين كذا ما واما الروح
ولا يرث من ميراثه لم يقل ميراث من ميراث الله اذا لم يكن له
عدا وارث سوى الامام فله القود او الدية مع الله احيى لحي
الغنى وقبالة **والدين** الرقيق من ميراثه والموتى ولو اجتمع مع
الدين الميراث للموتى ولو بعد وقرب الميراث ولو اعنى ميراث
قبل قسمة شاركه كان مساويا وحالة الارث ان كان
ولو كان الارث واحد فاعنى الرقيق لم يرث وان كان ارث
لانه لا ميراث له لم يكن وارث سوى الميراث جبر مولا على
اختياره ويقتضيه ميراث الارث ولو قصر الميراث من قيمته لم
يقبل ميراثه ببقية ويقبل الابوان والاود دون غيرهما قبل
بقية الوارثين واما ميراثه في الزوج والزوجة تزداد كما
الميراث كمال الوارث ولا الميراث لغيره ومن ميراثه ميراث
ويجوز ببقية من الميت ومن ببقية الرقيق **الميراث**
والسهم وهو ستة النصف والربع والثلث والثلثان
والسدس فانقص الميراث مع عدم الوارثين نزل للميت

والأخت للأب والأم أو الأب والربيع للزوج مع الولد وإن
 وللزوجة مع عدم الثمن للزوجة مع الولد وإن ترك
 الشان للبنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا للأب
 والأم والأب والثلث للأم مع عدم من يجبها من الولد
 وإن ترك والأخت والأختين فصاعدا من ولد الأم والسد
 لكل واحد من الأبن مع الولد وإن ترك والأم مع من يجبها
 عن الزايد وللواحد من كل ولد الأم ذكر كان أو أنثى
 يجمع مع مثله ومع الربيع والثمن مع الثلث والسد
 يجمع الربيع مع الثمن ويجمع الربيع مع الثلث والثلث
 والسد مع الثمن مع الثلث مع السد لا يجمع مع
 الثلث ولا الثلث مع السد مع مثله **سواء** العصب
 باطل أو فاضل التركة مرد على ذوى السهام بعد الزوج
 والأم مع وجود من يجبها على فاضل باق **فصل** في
 الميراث لأمه إن لم يرع الله سبحانه في مال لا ينفقه بل
 يدخل العقب في الأب من يتركه ومساويه إن شقا

والأخت للأب والأم أو الأب والربيع للزوج مع الولد وإن
 وللزوجة مع عدم الثمن للزوجة مع الولد وإن ترك
 الشان للبنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا للأب
 والأم والأب والثلث للأم مع عدم من يجبها من الولد
 وإن ترك والأخت والأختين فصاعدا من ولد الأم والسد
 لكل واحد من الأبن مع الولد وإن ترك والأم مع من يجبها
 عن الزايد وللواحد من كل ولد الأم ذكر كان أو أنثى
 يجمع مع مثله ومع الربيع والثمن مع الثلث والسد
 يجمع الربيع مع الثمن ويجمع الربيع مع الثلث والثلث
 والسد مع الثمن مع الثلث مع السد لا يجمع مع
 الثلث ولا الثلث مع السد مع مثله **سواء** العصب
 باطل أو فاضل التركة مرد على ذوى السهام بعد الزوج
 والأم مع وجود من يجبها على فاضل باق **فصل** في
 الميراث لأمه إن لم يرع الله سبحانه في مال لا ينفقه بل
 يدخل العقب في الأب من يتركه ومساويه إن شقا

والأخت للأب والأم أو الأب والربيع للزوج مع الولد وإن
 وللزوجة مع عدم الثمن للزوجة مع الولد وإن ترك
 الشان للبنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا للأب
 والأم والأب والثلث للأم مع عدم من يجبها من الولد
 وإن ترك والأخت والأختين فصاعدا من ولد الأم والسد
 لكل واحد من الأبن مع الولد وإن ترك والأم مع من يجبها
 عن الزايد وللواحد من كل ولد الأم ذكر كان أو أنثى
 يجمع مع مثله ومع الربيع والثمن مع الثلث والسد
 يجمع الربيع مع الثمن ويجمع الربيع مع الثلث والثلث
 والسد مع الثمن مع الثلث مع السد لا يجمع مع
 الثلث ولا الثلث مع السد مع مثله **سواء** العصب
 باطل أو فاضل التركة مرد على ذوى السهام بعد الزوج
 والأم مع وجود من يجبها على فاضل باق **فصل** في
 الميراث لأمه إن لم يرع الله سبحانه في مال لا ينفقه بل
 يدخل العقب في الأب من يتركه ومساويه إن شقا

دون

والأخت للأب والأم أو الأب والربيع للزوج مع الولد وإن
 وللزوجة مع عدم الثمن للزوجة مع الولد وإن ترك
 الشان للبنتين فصاعدا وللأختين فصاعدا للأب
 والأم والأب والثلث للأم مع عدم من يجبها من الولد
 وإن ترك والأخت والأختين فصاعدا من ولد الأم والسد
 لكل واحد من الأبن مع الولد وإن ترك والأم مع من يجبها
 عن الزايد وللواحد من كل ولد الأم ذكر كان أو أنثى
 يجمع مع مثله ومع الربيع والثمن مع الثلث والسد
 يجمع الربيع مع الثمن ويجمع الربيع مع الثلث والثلث
 والسد مع الثمن مع الثلث مع السد لا يجمع مع
 الثلث ولا الثلث مع السد مع مثله **سواء** العصب
 باطل أو فاضل التركة مرد على ذوى السهام بعد الزوج
 والأم مع وجود من يجبها على فاضل باق **فصل** في
 الميراث لأمه إن لم يرع الله سبحانه في مال لا ينفقه بل
 يدخل العقب في الأب من يتركه ومساويه إن شقا

كان لولد لام السب كان واحدا والثلاث كانا اكثر والبا
 لولد الابن لام ويسقط اولاد الابن لبقية الغرضه فالرود
 كلاله الابن لام ولولبنا الغرضه مع ولولابن ولولام في
 الرود فان احدهما راد على كلاله الابن في التقصير في كل
 مثل اختلاف مع واحدا والباقي فصاعدا من ولولام او
 للو مع واحد من ولولام والاخر راد على الفرقين بقية
 مستحقا وهو شبه ولولام لا الفرقين كان اولام وكذا
 الجدة ولولابن جده جده فان كانا لولابن الجدة
 مثل خط الاثنين وان كانا لام فكلما بالسوية واذا اجتمع
 الاجداد المختلفين فلي تقرب الام الثلث على الاصح واحدا
 كان او اكثر ومن تقرب بالوب الثلثان ولو كان واحدا
 معهم زوج او زوجة اخذ النصيب الاعلى من تقرب بالام
 ثلث الاص والباقي من تقرب بالابن الجدة لادني بين الاص
 واذا اجتمع معهم اخوة فالجدة كالأخوة والجدة كالأخوة
 الاص لواجع اعتبارا جدارا لابي مثلهم ام كان احدا
 من ولولابن الجدة كالأخوة والجدة كالأخوة

اصرفه
 التوبة في زيد ابو اعمر
 حرم ابو اعمر ابو اعمر
 حرم ابو اعمر ابو اعمر

الام الثلث بنهم ارباعا واجداد الابن جده الثلث لابي
 ابينك الاثنين ثلثا ولولابن ام الثلث لولابن ابينك
 سابعة وثمانية الجدة من علو يقاسم الاخوة واولاد
 الاخوة والاعوان وان تولوا اقربون مقام ابائهم عند عدمهم
 في مقاسمة الاجداد والجدات ويرث كل واحد منهم نصيبه
 بتقريب ثم ان كانوا اولاد اخوة واخوات لابي فتمتوا الملك
 للمذكر مثل خط الاثنين وان كانوا اولاد ام فتمتوا بالسوية
التميز الامام والاصوال للام المال اذا انفرد وكذا الجدة
 فصاعدا وكذا العمة والعمة والعمة والعمة والعمة والعمة
 مثل خط الاثنين ولو كانا متفرقين فلي تقرب بالام السب
 ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بالسوية والباقي من
 تقرب بالوب ثلث الام للمذكر مثل خط الاثنين ويسقط شقيق
 بالاب معهم ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث الاجداد
 الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم وابن عم مع خال او عم
 الجدة لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام
 الجدة لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام

الاص والاصوال للام المال اذا انفرد وكذا الجدة
 فصاعدا وكذا العمة والعمة والعمة والعمة والعمة والعمة
 مثل خط الاثنين ولو كانا متفرقين فلي تقرب بالام السب
 ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بالسوية والباقي من
 تقرب بالوب ثلث الام للمذكر مثل خط الاثنين ويسقط شقيق
 بالاب معهم ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث الاجداد
 الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم وابن عم مع خال او عم
 الجدة لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام
 الجدة لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام ثم لابي ام

والأخوة والحالة والمخاض والولادة والجماع والطلاق
 بالسوية فكان ولو كانوا متفرقين فلهن يقرب بالأم السبا
 ان كان واحد والنكاح كذا في أكثر النكاح من غير ياب
 والام يسقط من يقرب بالاب معهم والضم يقين للذكر
 مثل خط الأبي لو اجتمع لأخواته فلا خلافه
 ولا غلام النكاح ولو كان معهم زوج أو زوجة فالأم المنصب
 الأعلى ولو يقرب بالأم نكاح الأصل والباقي من يقرب بالاب
 ولو اجتمع عم لأبنة عمته وخاله وخاتمه وعم لها وخاتمه
 وخاتمه كان من يقرب بالأم النكاحهم أرباعا ولو يقرب
 بالاب النكاح ثلثا ولعمه وعمته أرباعا وخاله وخاتمه
 بالسوية على قول **الشافعي** ثمرة البنت وعزته وخاتمه
 وخاتمه وأولادهم وان نزلوا إلى من عمومة أبيه وخاتمه ولا
 أولادهم بطن ولين البطن لأجدد ويقوم أولاد العم والعم
 والحالة والمخاض مقام أبيهم عند محرمهم ويأخذ كل منهم نصيب
 من يقرب واحد كان أو أكثر **الشافعي** من اجتمع له سببان

في النكاح والطلاق والجماع والولادة والمخاض والطلاق
 بالسوية فكان ولو كانوا متفرقين فلهن يقرب بالأم السبا
 ان كان واحد والنكاح كذا في أكثر النكاح من غير ياب
 والام يسقط من يقرب بالاب معهم والضم يقين للذكر
 مثل خط الأبي لو اجتمع لأخواته فلا خلافه
 ولا غلام النكاح ولو كان معهم زوج أو زوجة فالأم المنصب
 الأعلى ولو يقرب بالأم نكاح الأصل والباقي من يقرب بالاب
 ولو اجتمع عم لأبنة عمته وخاله وخاتمه وعم لها وخاتمه
 وخاتمه كان من يقرب بالأم النكاحهم أرباعا ولو يقرب
 بالاب النكاح ثلثا ولعمه وعمته أرباعا وخاله وخاتمه
 بالسوية على قول **الشافعي** ثمرة البنت وعزته وخاتمه
 وخاتمه وأولادهم وان نزلوا إلى من عمومة أبيه وخاتمه ولا
 أولادهم بطن ولين البطن لأجدد ويقوم أولاد العم والعم
 والحالة والمخاض مقام أبيهم عند محرمهم ويأخذ كل منهم نصيب
 من يقرب واحد كان أو أكثر **الشافعي** من اجتمع له سببان

ورث بها ما لم ينسحب أحد من الأخت والأولاد كان عمها جوين
 خال الأم وزوج حوايم وعمه لا يحسب خاله الأم والباقي
 عم حوايم **الحاكم** ولو العمة والخو لم يجمع الزوج والزوج
 حكم بالأم يأخذ من يقرب بالأم نكاح الأصل والزوج نصيبه
 الأعلى وما بقى من يقرب بالاب **المقصد** **الشافعي** يبرأ الزوج
 الزوج مع عدم الولد النصف للزوجة الزوج مع وجوده وان
 نزل نصف النصيب لغيره كبركات سوى الزوج روعليه العاق
 وفيما جنة فلو كان أحد عاها الربع والباقي للأم والأخت
 الفاضل كالزوج وفي ذلك الرد مع عدم الأم والأول الظاهر
 وإذا كان أكثر من واحدة فكل من كانت في الربع والتم في
 الزوجة وإن لم يدر بها الزوج وكذا الزوج وفي العدة الرجعية
 خاصة لكل طلقا مريضاً ورثت وإن كانا ميتا لم يخرج السنة
 ولم يبرأ ولم يزوج ولا يرث البائن الأختا ويرث الزوج من
 جميع ما تركهما المرأة وكذا المرأة عدا العاقر ورثت من قيمه الأ
 والأبنة ومنهم من يقول إنهم في الميراث والعزى والمعد

في النكاح والطلاق والجماع والولادة والمخاض والطلاق
 بالسوية فكان ولو كانوا متفرقين فلهن يقرب بالأم السبا
 ان كان واحد والنكاح كذا في أكثر النكاح من غير ياب
 والام يسقط من يقرب بالاب معهم والضم يقين للذكر
 مثل خط الأبي لو اجتمع لأخواته فلا خلافه
 ولا غلام النكاح ولو كان معهم زوج أو زوجة فالأم المنصب
 الأعلى ولو يقرب بالأم نكاح الأصل والباقي من يقرب بالاب
 ولو اجتمع عم لأبنة عمته وخاله وخاتمه وعم لها وخاتمه
 وخاتمه كان من يقرب بالأم النكاحهم أرباعا ولو يقرب
 بالاب النكاح ثلثا ولعمه وعمته أرباعا وخاله وخاتمه
 بالسوية على قول **الشافعي** ثمرة البنت وعزته وخاتمه
 وخاتمه وأولادهم وان نزلوا إلى من عمومة أبيه وخاتمه ولا
 أولادهم بطن ولين البطن لأجدد ويقوم أولاد العم والعم
 والحالة والمخاض مقام أبيهم عند محرمهم ويأخذ كل منهم نصيب
 من يقرب واحد كان أو أكثر **الشافعي** من اجتمع له سببان

24

هذا هو الكتاب الذي
هو من كتب الحكماء
والفلاسفة
والأدباء
والشعراء
والفنانين
والعلماء
والفكره

الذكر لا ينفى سواه ومع عدم الوارث برته الاسم ويرث هو
ومن يتزوج كما على الظاهر لا يرث أباه ولا من يتزوج بالاب لا
يرثه ولو اعترفه الاب بغيره ويرث هو اباه دون غيره
فوي قرابة ابية ولا عبرة بنسب الابك لو ترك اخوة لابيه ام
مع اخ واخوة لام كانوا سواء في المال كذا لو ترك جد لام مع
اخ واخت واخوة العزوات واخ واخوات من ابها
فانتم سائلين **ولدت** الزنا لا يرث منه ولا غيره من الانسا
وبرنه ولده وان تزك الزوج والزوجة ولو لم يكن احدهم فبراته
للزنا قول بانه كالملا عنده **فان** العمل يرث ان سقط
ويعتبر حركه الاحياء كالاستهلال والحركات الارادية
القلص **فان** الشيخ يوصي بغيره في كونه احتياطا
ولو كان ذوقا على نصيب الادنى **فان** يرث ذرية الجنين ابوا
ومن يتزوج كما بالاب **فان** اذا عاها بما يقتضي الميراث
ولم يكلف احدهما البهنة **فان** المفقود يرضى بالهوية
قد لا يرضى بالابن او بنين وفي سندها ضعف وشي

هذا هو الكتاب الذي
هو من كتب الحكماء
والفلاسفة
والأدباء
والشعراء
والفنانين
والعلماء
والفكره

هذا هو الكتاب الذي
هو من كتب الحكماء
والفلاسفة
والأدباء
والشعراء
والفنانين
والعلماء
والفكره

احدها

بنين

فانتم

بنين وهي حكم خاص في رواية تعسم الوارث اذا كان ابلا
وفيها ضعف ايضا وفي الخلاف حتى يرضى له لا يرضى له
البيها وهي اولى الاحتياط والبر من الله تعالى على الاموال المقتضى
بالاخبار الموهومة **فان** لو تبرأ من جارية ولده وسر له في
دواين يكون سر له لا قريب اليه وفي الرواية ضعف
في ميراث الخنثى من لدن فرج الرجال النساء يعتبر بالمولد
في ميراثه ميراثه ميراثه فان لم يكن له ميراثه ميراثه ميراثه
يقطع منه اخيرا وفيه رد فان تساوى ما في الخلاف يعرف
بالقرعة وفي الغيب يتم اظهرى تعدا ضده وفيه التها
والاجازو البسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث المرأة
وهذا هو الواجب مع الخنثى ذكره في قبل الذكر اربعة الخنثى
لثله ولا ينفى سهامان وفيما قسم الغرضه ميراث فقرض
ذكره ومراعى ويعطى نصف النصيبين وهو ظاهر ما له في
ذكره يعرفها كبرين تارة وذكره وان اخري ونظا قبل ما له
ولضعفه نصفك له ثلث وثلثه نصف يكون الخنثى عشر

هذا هو الكتاب الذي
هو من كتب الحكماء
والفلاسفة
والأدباء
والشعراء
والفنانين
والعلماء
والفكره

هذا هو الكتاب الذي
هو من كتب الحكماء
والفلاسفة
والأدباء
والشعراء
والفنانين
والعلماء
والفكره

فحصل للحنى خمسة وللاذكر سبعة ولو كان بدل الذكر ثلثي
 حصل للحنى سبعة وللاذكر خمسة ولو شاركهم زوج أو زوجة
 حصل خمسة للحنى ثلثي فحصلت للحنى نصيب الزوج أو الزوجة
 في تلك العريضة فما ارتفع منه فخرج ومن لم يرفع فخرج النساء
 ولا الرجال يورثون بالقرعة ومن له رأسان أو مدان على
 حق واحد فقط يطاح به فان ابتدأ أحدهما فللآخر
 في العريضة والهدوم عليهم هو ولا يرث من بعضهما إذا كانا
 أو أحدهما مال أو كونهما يورثون وإن شئته المتقوم في الوصية
 وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب لغزى والهدوم يردد ومع
 الشرايط يورث لأصغرهم لا لأكبرهم ولا يورث ما ورث
 منه وفيه قول آخر والقديم على الانتخاب لا لأبيه ولا لغيره
 ابن ابن ورث لأبيه لا نصيبه ثم ورث الابن ما حصل بركة
 لأمه ورث منه ثم يعطى نصيب كل منها لورثته ولو كان أحدهما
 ورث أعطى ما حقه لذكر أو لورث لم وما حقه للغير لأمه
 ولو لم يكن لورث غيره من أهل مال كل منها إلى الآخر ثم منها

هذا هو المذهب في ما ذكرناه من الميراث
 وهو ما ذهب إليه الجمهور من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد والشافعي
 وهو ما ذهب إليه مالك والحنابلة

إلى الإمام وهذا يمكن بهما تفاوت في الاستحقاق سقط عنها
 القديم كآخرين فان كان لها مال لا يشاركها استقل مال
 منها إلى متانتهم منها إلى ورثتها وان كان لأحدهما مال أصلا
 ماله لأخيه ومنه إلى ورثته ولم يكن للآخر شيء ولو لم يكن لغيره
 استقل المال إلى الإمام ولو ما نأخذ في نفسها لم يتوارثا وكان ميراث
 كل منهما لورثته **في ميراث المحرمين** فذاضلت الأصحاب فيه
 فالمحكى عن يونس أنه لا يورثهم إلا بالصحيح من الذوق السوي
 الفضل من شأن أن انه يورثهم بالحبس بحد فاسد وبالجب
 الصحيح خاصة وبالعقود المبرجة الله وقال الشيخ يونس
 والفاسد فيهما واختار الفضل ابنه فلو خلف أختا حرة
 فلهما نصيب الأم دون الزوجين ولو خلف حرة ثم ماتت ورث
 محاربا كذا الوفاة شأها تحت لانه لا ميراث للأخت مع البنت
في حساب الغرائب محارج الفروض سنة وبغيرها بالمحج
 أقل عدد يخرج منه ذلك الجرح صحيحا فالنصف من اثنين
 والربع من أربعة والثلث من ثمانية والثلاث من ثمانية

هذا هو المذهب في ما ذكرناه من الميراث
 وهو ما ذهب إليه الجمهور من الفقهاء
 وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد والشافعي
 وهو ما ذهب إليه مالك والحنابلة

الفتوى ولا كيفية قوى العالم ولا بد ان يكون ضابطا فلو
 التام لم ينفذ له القضاء ولا يشترط عليه بالكتابة الاشهر
 لا خطه الى ما ليس لغيره التي حصل الله عليه والاهل والاعوان
 للمراة وفي انعقاد الرمي تردد والاولوية لا ينفذ كسوا
 في الكتابة وفي اشتراط الخيرة تردد والاشهر لا ينفذ ولا بد
 من اذن الامام لا ينفذ فصل العوام له نعم لو تراضى اثنان
 من الرعية فحكما بينهما الرمي ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه
 من محله اهل البيت عليهم السلام الجاس للصفا وقبول
 القضاء على السلطان العادل مستحبين يؤمن به وجرها
الفتوى في الادب في مستحبه ومكرهه فاستأشعار
 عنه بوصوله ان لم يشهد خبره والجاروس في القضاء مستد
 القلة وان اخذ ما في يد المفسر ومن حج الناس وادعاهم
 والسؤال عن اهل السجون وابنائ اسماهم والجنح عن جن
 اعتقاهم ليطلق من حبس طلاقه وتفرق الشهود عند
 الاقامة فانه او ثوب خصص في موضع الرعية عداها وحيث
 في

لما استقر من الغضاضة وان يستخضر من اهل العلم من
 خلاصة المسائل المشبه والمكروها الاحكام والقضا
 وان يفضي مع ما يشغل العقل الغضب الجوع والعطش والهم
 والفرح والرضى وغلبة المعاش ان يثبت في الشهادة وان
 يضع اليه غير ما سقطوا لبطال سائر **الاشهر** لان
 بعلمه في حقوق مطلقا واغرة في حقرة الناس في حقوق الله
 فاقولان **ان** عرف عدالة الشاهد من حكم وان عرف
 شتمها اطرح وان جهل الامر بد فالاصح التوقف حتى يحضر
الاشهر يسع شهادة التعداد المطلقة ولا تسع شهادتها لا
 مفصلة **الاشهر** اذ النفس الغير احضار غيره وجباية
 ولو كان امراة ان كانت بررة ولو كان مريضا او امراة غير
 بررة استناد الحاكم من يحكم بينهما **الاشهر** الرشي على حكم
 حرام وهو المشي عارها **الاشهر** في بيعه الحكم فيه
 مقاصد **الاشهر** وظائف الحاكم وجعل **الاشهر** في الخصومة
 في السلام والادام والكان والنقد والاضافة والعطية

في قوله لا يشترط عليه بالكتابة الاشهر
 في قوله لا خطه الى ما ليس لغيره
 في قوله لا ينفذ كسوا
 في قوله لا ينفذ ولا بد
 في قوله مستحبين يؤمن به وجرها
 في قوله مستد
 في قوله من حج الناس وادعاهم
 في قوله والجنح عن جن
 في قوله الرشي على حكم
 في قوله في بيعه الحكم فيه
 في قوله في الخصومة

في قوله لا تسع شهادتها لا مفصلة
 في قوله استناد الحاكم من يحكم بينهما
 في قوله في بيعه الحكم فيه
 في قوله في الخصومة

في قوله في الخصومة

وتمنعكم من ان تكونوا

ولو كان احد الخصمين كافر اجاز ان يكون الكافر قايما والمسلم
 قاعدا او اعلى منزلا **الاجاز** ان ياتين احد الخصمين شيئا
 يستظهره على خصمه **الاجاز** اذا سكتا استجاب يقول كذا او
 ان كنتما حضرا لشيء فاذكراه او ما ناسبه **الاجاز** اذا ابرأ احد
 سمع منه ولو قطع عليه عيونه منع حتى ينتهي دعواه
 وحكمته ولو استبرأ الدعوى سمع من الذي عيى عن حنا
 والجمع خصوم كتب ساء الدعيين واستدعي من يخرج
القسم في جواب الدعوى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكو
 اما الاقرار فيلزم اذا كان جائزا الامر به لكان او امراة
 وان القسم المدعي الحكم به حكم له ولا يكتفى على المقر عليه
 حجة الابعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلا
 الا ان يقع المدعي بالحيلة ولو امتنع المقر من التسليم امر
 بالادوية ولو القسم حسمه حسم ولو ادعى الاعسار
 البيعة ومع ثبوته ينظر في تسليمه الى الغناء روايتوا
 منها فالحلية ولو ادعى المقر ثوبته في الحكم حتى يستبرأ حاله
 وهو انفسه

واما النكاح فعنده يما المدعي انك بينة فان قال بوم امرا
 فان حضرت سماعا ولو في البيعة غايبه اجل بعد ارجع
 له ما قبل الدعوى عليه هنا ترد ويخرج من الكفاية عند
 الاجل وان قال لا بينة عرفه الحاكم ان له اليقين ولا يجوز له
 حتى يمتنع المدعي فان تبرع او اخلقه الحكم لم يمتنعها واعتد
 مع التماس المدعي ثم النكاح ان يجادل او يرد او يكره فان حلفه
 سقطت الدعوى ولو طهره المدعي بالمحرم له المأخضة ولو طهر
 الخصم لم يسمع دعواه ولو اقام بينة لم يسمع وقبل عمل بحال
 يسترط الحالف سقوط الحق كما لو اكره نفسه جاز عليه طلبة
 مقاصته فان رد اليقين على المدعي صح وان حلف استحوذ
 سقطت دعواه ولو كان المنكر على اليقين واقضى عليه بالنكول
 وهو المردى قبل رد اليقين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان
 كان يظن لو يبرأ النكاح اليقين بعد حكم بالنكول لم يملكه ولا
 يستحق المدعي مع بينة الا في الدين على اليقين ولا يملكه
 عليه في ذمته استظهار **والسكوت** فاذا كان لا فائدة

الاجاز

الاجاز

الاجاز

الاجاز

هذا هو الكتاب الذي...

الخط وهي رواية عن ابن عمر عن جابر وفيه من وضعه عن
منصور بن حذاف عن أبي عبد الله عليه السلام ان عليا
قضى بذلك وفي قضية وفيه اذا ادعى باليمين فاعينه
بعض ما كان عليه وكان كغيره من الناس في رواية
بالحق ضعيفه اذا ادعى الزوجان متاع البيت فله
مال الرجل وطما للنساء وما يصلح لها يقسم بينهما وفي رواية
للزوجة وعلى الرجل البينة وفي البطون اذا لم يكن بينه وبينها
كان بينهما **الكتاب** في تعارض الميستان يقضي مع التعارض الخراج
اذا شهدنا الملك المطلق على الاشياء ولصاحب اليد لا تعودت
البينة بالسبيل لتأجيل وقديم الملك ولذا الابتاع ولو تساوى
في السبيل فربما ان شهدنا القضاء الخراج ولو كانت برأها عليه
قضى لكل منهما بما في الآخر فيكون بينهما نصفين ولو كان الملك
به في ثالث قضى **الاعدل** فالاكثر فان تساوى اعدله وكثرة
اقرع بينهما فنخرج اسمه حلفه وقضاه ولو امتنع احدهما الآخر
ولو امتنع اقم بينهما وفي البطون يقضي بينهما ان شهدنا بالملك

هذا هو الكتاب الذي...

الى انزل من على...

المط...

شهادتنا

المطلق ويقسم ان شهدنا الملك المقتدر الاول اشبه
الكتاب في شهادتنا والبطون امور اربعة **الكتاب**
الشاهد وهي ستة **الكتاب** البائع فلا يقبل شهادة الصبي
يكون قبل يقبل اذا بلغ عشرة وهو شاذ واختلفت بساورة
الاصح في قول شهادة اعم في الخباياات يحصلها القبول في
مع بلوغ الصبي لم يحصلها ويؤخذ بالاول قولهم وشرط الشيخ
فيضاة لا يقتر **الكتاب** حكم العقل لا يقبل من بانه
ادولما يقبل في حال البقرة فيا يستعمل فطنته **الكتاب** الايمان فلا
يقبل شهادة غير الاماني يقبل شهادة الذميمة **الكتاب** الصبي
مع عدم المسلم وفي اعتبار الغيرة تردد ويقبل شهادة المؤمن
على اهل المل ولا يقبل شهادة اهلهم على مسلم ولا عورة ويقبل
على اهل ملته فيه بالجواز ضعيفه والاستيذان **الكتاب** العذر
ولا يشترط زوالها بالكلية وكذا في الصغير ومما اذا المدر
من الممل ولا ولا يقرح الختام للمؤمن وانفاذ الكتب لهما الزها
عليها ففادح لانه قمار واللعن الشطخ يرد به الشهادة وكذا

هذا هو الكتاب الذي...

الى انزل من على...

卷之四

القناوس والعنالات واليهوساها والذفلا في الاسك
والخنان ولبس الحرير والرجال الا في الحرب والتمتع بالذهب والخلع
الرجال ولا يقبل شهادة العاذة ويقبل لونا في حدوتيه اذا
يقبله وفيه قول اخر مكلف ارتفاع التهمة فلا يقبل في
الحار فعا كاشير كاشير كاشير وفيه الوصي فيما له ولاية
ولا شهادة ذوي العدا ولا الدونية وهو الذي اجبر اليها
ويساو بالسرة والنسب لا يمنع القبول وفي شهادة الولد
على ابيه خلا اظله والمنع وكذا يقبل شهادة الزوج حصة
ويشترط بعض الاصحاب ان يقيم غيره من اهل الشهادة وكذا في
الزوجة وبما صح فيها الاشارة والصحة لا يمنع القبول كما
والاجير على الاشبه ولا يقبل شهادة السائل كنه لما يصف
به من محانه النفس فلا يؤمن خدعه وفي قول شهادة
المذكور في ايمان اشهر القبول في شهادة على الولد ولا
اظهرها المنع ولو اعين قبلت الولي عليه ولو اشهد بعد
خلع له ولو قهرها عن الخلع واعتقها الورث فشهدا

1871

محمد بن عبد الله بن محمد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

الحمل قبلت شهادة أمها وجمع الأثر إلى الولد وبكره له **قائلها**
ولو حمل الشهادة الصبي والكافر والعبد والغصم الغائب **قائلها**
الماتع وشهدوا قبلت **قائلها** طهارة الولد فلا يقبل شهادة ولد
الزاني قبلت في أشي الدون وبه رواية نادرة **قائلها** **قائلها**
قائلها البيع بالأداء قبل الاستعطاء فيمنع القول منظر النعمة
من منع في جنون أو علة على رد **قائلها** الأصم قبل شهادة غيره فلا
يقبل إلا السام وغير رواية يؤخذ بأول قوله وكذا قبل شهادة الأصم
فيما لا يفكر إلى رد **قائلها** لا يقبل شهادة العناد في إظهار أو **قائلها**
وفي قبولها في الرضاع تداد شهده القول ولا يقبل في الحد
وقبل مع الجاهل في الرجم على تقصير إلى باقي الجراح والعقل بان
يشهد رجل امرأتان واجب شهادة من الأدلة لا القود وفي
الذين مع الرجال ولو انفردت كالماتين مع الميسر فلا يقبل
القبول يقبل من غفوات في العذرة وعيوب الغاية الباطنة
ويقبل شهادة القابلة في ربح مع ثلاث المستعمل وامرأة واحدة
في ربح الوصية وكذا كل امرأة تثبت شهادة في الرجم حتى يكمل الرضا

[illegible]

المستقر أي: وبعدهم

وفي رواية يقيم المدعي بها بجره عليه سبل وهي مذكورة
 ولو وطئ المحنونة عاقلة ففي وجوب المدبرة وواجب
 الشك والحد على المجنونة وسقط باعاء الرقبة ويكره
 ما يصح شبهة بالنظر الى المدعي لا يثبت الاحصان الذي
 معه الزم حتى يكون الزاني بالفاحش فيسقط له العقوبة
 او للمكيفة رواه عليه ويرج ويسوي المسألة والفرعية و
 احصان الزنا كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اتماما
 ولا يخرج المطلقة جمعة عن الاحصان ويخرج الباطن وكذا
 المطلق ولو تزوج معتدة عالمه مدخ الدخول وكذا المراقبة
 لو ادعى الجهالة او احدى ما قبله الا اذا كان يمكن في
 ولو ارجح الحال لم يتوجه عليه الزم حتى يطأه وكذا العبد
 لو اعتق والمكاتب اذا خسر في بيعه على الاخي فان ادعى
 الشهة فقولان اشبهما القول مع الاحتمال وفي القليل
 والمضاجعة والعاقبة التعزير وبنت الزنا بالافراو
 البينة ولا بد من بلوغ المقر كالهوا حيا وحرية و

وإذا تزوجت المعتدة
 ولو تزوجت المعتدة
 ولو تزوجت المعتدة

اختلاف

الاقرار اربعة اوصاف شرط تجالس الاقرار شهادة لا يثبت
 ولو اقر بعد زواجه لم يثبت حتى ينفق من نفسه ولو اقر
 الزم ثم انكر سقط ولا يقطع عنه ولو اقر ثم انكر لا يام
 مخير في الامة حكا كان او غيره ولا يكتفى بالبينة اقل من
 اربعة رجال وثلاثة امرأتين ولو شهد رجلان وامرأة
 بقتل رجل الجدل الزم ولا يقبل شهادته ست نساء رجل
 ولا شهادة النساء منفردات ولو شهدوا من الاربع لم
 يثبت وحده والعزلة ولا بد في الشهادة من ذكر الشهادة
 كالنيل المحلة ولا بد من توافقه في الفعل الواحد في الزنا
 الواحد والمكان الواحد ولو اقام الشهادة بعض حد ولم

يرقى تمام البينة وقبل شهادة الاربع على الاثنين فالزنا
 ولا يقطع الحد بالتوبة بعد قيام البينة ويسقط لو كانت
 قبلها رجسا كان او غيره في العبد قبل على الزنا
 بالمخنة كالام والبنت والحاش امرؤ الزنا كذا يقبل الزنا
 اذا زنا بالمسلة والزاني حر ولا يثبت الا حضا وبغضائه

الاقرار اربعة اوصاف
 شرط تجالس الاقرار
 شهادة لا يثبت

وإذا تزوجت المعتدة
 ولو تزوجت المعتدة
 ولو تزوجت المعتدة

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الجرح في الجبهة
والذي فيه يكون الجرح في
الظهر والوجه واليد

الحكم العبد والسلم والكاف في جلده قبل الفصل في وجوب
الرجم على المحصن نزلنا القلة عاقلة ونجس المشج والشيخ من
الحد والرجم اجلعا وفي الشارب ايمان اشبهه الجرم والحد
الرجم بالنزاهة الصغيرة والجسود الجبل والذو الزنا بالمحضة
صغير ولو زنا بها الجسود لم يسقط عنها الرجم ويجزى من البكر
مع الحد وبغيره من بلاد سنة والبكر من ليس بمحصى قبل
الذي اسكت لم يفعل ولا تعيب على المرأة ولا جرح والمملوك الجلد
جسود ولا كان او انى محصن او غير محصن ولا جرح على
احدهما ولا تعيب ولو تكرر الزنى في حد واحد مع كل من قتل ولو حد
في الثالثة وقبل في الرابعة وهو احوط والمملوك اذا فتم
عليه حد الزنا سباعا في الثالثة والسادسة وقبل في السابعة
او في الحاكم في الزنى الحارسة اقامة الحد عليه وتسلمه الى
اهل بيته ليقوم الحد على معتقدهم ولا يقيم على الحاكم
ولا قصاص حتى تضع ولخرج من نفاسها وترضع الولد ولو
وجد له كافل حاز وجرح الرض والمسخة ولا يجد احدهما

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الجرح في الجبهة
والذي فيه يكون الجرح في
الظهر والوجه واليد

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الجرح في الجبهة
والذي فيه يكون الجرح في
الظهر والوجه واليد

الحد في جرح الزنا

صحة الحد في جرح الزنا

الحكم العبد والسلم والكاف في جلده قبل الفصل في وجوب
الرجم على المحصن نزلنا القلة عاقلة ونجس المشج والشيخ من
الحد والرجم اجلعا وفي الشارب ايمان اشبهه الجرم والحد
الرجم بالنزاهة الصغيرة والجسود الجبل والذو الزنا بالمحضة
صغير ولو زنا بها الجسود لم يسقط عنها الرجم ويجزى من البكر
مع الحد وبغيره من بلاد سنة والبكر من ليس بمحصى قبل
الذي اسكت لم يفعل ولا تعيب على المرأة ولا جرح والمملوك الجلد
جسود ولا كان او انى محصن او غير محصن ولا جرح على
احدهما ولا تعيب ولو تكرر الزنى في حد واحد مع كل من قتل ولو حد
في الثالثة وقبل في الرابعة وهو احوط والمملوك اذا فتم
عليه حد الزنا سباعا في الثالثة والسادسة وقبل في السابعة
او في الحاكم في الزنى الحارسة اقامة الحد عليه وتسلمه الى
اهل بيته ليقوم الحد على معتقدهم ولا يقيم على الحاكم
ولا قصاص حتى تضع ولخرج من نفاسها وترضع الولد ولو
وجد له كافل حاز وجرح الرض والمسخة ولا يجد احدهما

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الجرح في الجبهة
والذي فيه يكون الجرح في
الظهر والوجه واليد

هذا هو الوجه الرابع من وجوه السقوط
في قوله تعالى ولو كان الزوج احد الاربعه روايات ووجه السقوط ان
يسبق منه العذر **الوجه** في قوله لا حدود الله ما حقيقه الناس
فقد عرفت المطالبه **الوجه** من ان لا يكرها باصبغه ففعله
ولو كانت امه فعله بعينه فتمها **الوجه** من تزوج امه ثم وطئها
فعله الحد **الوجه** من اقرانه زنا بفعله ففعله مع كراهية
او قهره حدان ولو اقرمه فعله حد العذر كذا المراء
ومنها تزوج امه من تزوج امه في حرمه فوطئها قبل الا
فعله من حد الزنا **الوجه** من زنا في حرمه فوطئها على
الحد **الوجه** في اللواط والسجى والقيادة فاللواط تجز
بالاقرار به او لوطا او فوطئا وكسرها وبشرط في الغر التكليف
والاختيار والعجزة فاعلوه كان او مفعولا ولو شهدوا بغيره ثبت
ولو كانوا دون ذلك حدوا وبشرط الموت ولو لوط بصغير او
مجنون ونزول الصغير ولو كانا بالغين فمكرا ولو كانا لوطا بمكرا
ولو ادعى العبد اكرهه فوطئ عنه الحد ولو لوط الذي مسلم
قبل وان لم يوجب ولو لوط بمثله فلولو ما م الا امة او دونه

فعله

الا

او مكان تزوجه

بقتل

الواجب

في قوله

لو كانا

دونه

فوطئ

عنه

الحد

ولو

لوط

بمكرا

ولو

كانا

لوطا

بمكرا

ولو

ادعى

العبد

الكل

الماهل منتهى ليعلموا عليه حد وموجب لا يقابل العقل الفاعل
واللفظ لو كانا عاقلا بالغين يستوي في كل موقف ولا
يحد المحن ولو كان فاعله على الاصح والامام مخير في الموت
بين قتله وجرحه والقاه من جدار واحد ومخيرا ان يعظم
الاحراق الى غيره من الاخر من لم يوجب فاعله على
ويستوي فيه الحر والعبد ولو ذكر مع الحد في الاربعة على
ولعز الجعمان تحت ازاره مجردتين ولا يجرهما من ثياب
سوط الى سعة وتسعين ولو ذكر مع كراهية جرحه
الساكنه وكذا العز من قبل علوا شهره وبشرط السجى
به اللواط والحد فيه ما به جرحه كانت او امة مخيرة
او غير مخيرة للفاعله والمفعولة وفي النهاية يرحم مع
الاحصان وتقتل الساحقة في الاربعة مع تكرار الحد للحد
العبد الفرية قبل البيعة كاللواط ولا يسقط بعد البيعة
الجعمان تحت ازار واحد مجردتين ولو ذكر مرتين مع العز
اقيم عليها في الثالث ولو عاها في النهاية فقتلتا

هذا هو الوجه الخامس من وجوه السقوط
في قوله تعالى ولو كان الزوج احد الاربعه روايات ووجه السقوط ان
يسبق منه العذر **الوجه** في قوله لا حدود الله ما حقيقه الناس
فقد عرفت المطالبه **الوجه** من ان لا يكرها باصبغه ففعله
ولو كانت امه فعله بعينه فتمها **الوجه** من تزوج امه ثم وطئها
فعله الحد **الوجه** من اقرانه زنا بفعله ففعله مع كراهية
او قهره حدان ولو اقرمه فعله حد العذر كذا المراء
ومنها تزوج امه من تزوج امه في حرمه فوطئها قبل الا
فعله من حد الزنا **الوجه** من زنا في حرمه فوطئها على
الحد **الوجه** في اللواط والسجى والقيادة فاللواط تجز
بالاقرار به او لوطا او فوطئا وكسرها وبشرط في الغر التكليف
والاختيار والعجزة فاعلوه كان او مفعولا ولو شهدوا بغيره ثبت
ولو كانوا دون ذلك حدوا وبشرط الموت ولو لوط بصغير او
مجنون ونزول الصغير ولو كانا بالغين فمكرا ولو كانا لوطا بمكرا
ولو ادعى العبد اكرهه فوطئ عنه الحد ولو لوط الذي مسلم
قبل وان لم يوجب ولو لوط بمثله فلولو ما م الا امة او دونه

له المطالبة والعرض ولو ورث الحد جاععة فنفق الحد من كان
بقى الاستيفاء على التام ويقفل القاذ في الرابعة اذا احدهما او

في الثالثة والحد ما فوق لحد حركات القاذ فلو عبرا وجعلوا
بنيابه ولا يخرجه ويضرب متوسطا ولا يخرجه القاذ مع القاذ

الحد في الواحدة وسال **الحد** يقفل من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
والله وسلم وكذا من سبب لاديه ويجعل منه كل سماع اذا

الحد يقفل من الدين وكذا من قال لا ادرى محمد صلى الله عليه وسلم
صادق ام اذا كان على ظاهر الاسرار **الحد** يقفل الساجدا

كان مسلما ويعز اذا كان كافرا **الحد** يكون ان يزداد في اوبى الصبي
عشر اسواط وكذا العبد ولو فعل عتبه **الحد** يعز من

قد عتبه او امته وكذا كل من فعل محرم او ترك واجبا ما دون
الحد في حد السكر والنظر **الحد** في المجرم

ناول السكر والقاع احتيارا مع العلم بالخير وبشرط السكر
والعقل والمساواة يوم الشرع والادوية والاعذية وتقلي

الحكم ولو بالقطر وكذا العيص اذا غلوا ولم يذهب ثلثاه وكما
في الامم والحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

حصلت فيه ثلثة السكره ويسقط الحد من جميع الشرع
التجريم وبشت بشهادة عدلين او اقرار مرتين من كل حد

مختار **الحد** هو ما من حمله يستوي فيه الحد والعبد
والكافر مع الظاهر وبضرب الشارب عريا ما على ظهره وكيفية

ويقع وجهه ووجهه ولا يجد حتى يعقوب واذا احدهما من قبل في
الثالثة وهو المروي وكذا الشيخ في الخلاف يقفل الرابعة ولو بشر

مكرر الحد في حد واحد **الحد** في الاحكام وفيه مسائل
لو شهد واحد بشهادته واخر يقفل **الحد** من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

استيق فان اقيم عليه الحد والافضل حكم المبرور وهو وقبل
فوق ولا يقفل متحل في المجرم بل يحد مستحار المجرم **الحد**

من باع الحر مستحرا استيق فان اذله الاصل وفيما سواها
يعز **الحد** لو تاب قبل اقام البينة سقط الحد ولا يسقط البينة

البينة وبعد الاقرار بيمين الامام في الافة ومهم من حرم الحد
الحد في حد السرقة وهو فصل **الحد** في السارق

وبشرط التكليف ارتفاع الشبهة والا يكون والدا من ولده
في الامم والحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
الحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم

الملك على ما

في النسخة
التي في
الكتاب

وان يمسك الحزب ويخرج الناع بنفسه واخذ صرافا
اذا سته فادخله الطفل ولا يمسك لكن يحوز ان في الشجر
التهامة ويحضر عن الطفل او كان عاد اذ بان عاد حكت
انامه حتى تاتي فان عاد قطعه انامه فان عاد قطع كما يقطع
البائع ولو سرق الشريك ما يقطعه نصيبا يقطع وفي سرقة
احد الغائبين من الغنم روايان احدهما لا يقطع والاخر
يقطع ولو زاد نصيبه قدر النصاب لو هتك الحزب غيره واخرج
هو يقطع والمرد العبد والمسلم والكافر والانس واليه
ولا يقطع عبد الانسان بسرقته ماله ولا عبد الغنم كرمه
منها ويقطع الاجير اذا احب المال من دونه على الاسته
الزوج والزوجية وكذا الصبي في الرواية لا يقطع وعلى
اعادة المال ولو قطع في السرقة ونصاب يقطع ربع
دينار ذهبها الصامير وبأسكة المعاملة او ما قيمته
ولا بد من كونه محررا بقبول او غلق او دفن وقبل كل موضع
ليس لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز ولا يقطع من

عن

في النسخة
التي في
الكتاب

الفرق

في النسخة
التي في
الكتاب

في النسخة
التي في
الكتاب

سرق من الواضع للادون في غشبا كما لحامات والنساء
وقبل اذا كان المالك مراعيا للمالك محزرا ولا يقطع من سرقة
من حبيب انسان الظاهر من يقطع لو كان باطيا في لا يقطع
في السرقة على الشجر ويقطع سارقا بعد الحزب وكذا لا يقطع في سرقة
مأكول عام منه ويقطع من سرقة موكا ولو كان حرا فبالحزب
قطع لغناه لا يقطع سارق الكفن ويشترط لونه السرقة قطع
النصاب في السرقة لانه لا يجر السرقة في السرقة ولو كان
ولم يخذل غيره ولو كره في السرقة لا يقطع في السرقة
بيتا الموجب لا يقطع من سرقة او يشهد عدلين ولو اقر مرة
اغرم ولم يقطع ويشترط في المقر ان يكون الحرة والاختيار
ولو اقر للضرب لم يقطع ثم لو اقر السرقة بعينها قطع وفي لا يقطع
لتطرق الاحتمال او هو شبهه ولو اقر مرتين يقطع ولو انكر
في السرقة وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى يترك
الرجل والاهام فلو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى
من مفضل القدم وبترت العقب لو سرق ثلثه حبس اياما
فان

الكلام عليه

في النسخة
التي في
الكتاب

لو

والسرق في السجق أو كرهية السرقة من غير حد كقوله حد
ولا يقطع السارق وجود العين بالقطع البين لو كان شريك
وكذا لو كان شريكاً في السرقة ولو لم يكن له يسار قطعت العين
وفي رواية لا يقطع وفي الشرح في النهاية ولو لم يكن له يسار
قطعت يده اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يقطع عليه أكثر من الجحش
وفي الكل تردد ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة لا بعدها ويحصر
الامام معها بعد الاقرار في الاقامة على روايه فيها ضعف
والاشبه حكم الحد ولا يضمن من رتبة الحد **في الواحق**
وفيها مسائل **ا** اذا سرق الثاقل نصاباً الى النهاية
وفي الخافه فاستنطق بلوغ نصيب كل واحد نصيباً **ثاني**
لو قامت الحجة عليه بالسرقه ثم امسك لم يقطع ثم شهد
عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده الاولى ورجله **ثالث**
وفيه رواية الاولى التمسك بعصمه الدم الا في موضع العين
قطع السارق موقوف على مراعاة السرقة ولو لم يرافعه لم
يرفعه الامام ولو اقرعه لم يسقط الحد ولو وجبه **المسألة**

الثالثة

في الحارث هو كل مجروح سلاح في يده او جرحاً او تمزقاً
لاخافه السابله وان لم يكن من اهله على الاشهاد بذلك
بالاقرار في لومته او بشهادة عدلين لو شهد بعض المصومين **فردان**
بعض لم يقتل وكذا لو شهد بعض الماخوفين لم يقطع وحد القتل
او الصلابة القطع بخالفوا وان لم يذبحوا حتى اختاروا في قتله
الغيبه بالخبر وهو الوجه وفي الشرح بالتميز بين القتل والقتل
غيره ولو لم يقتل احد لوقته واختار المال استعير منه فوطئ
به اليه في جرحه اليسرى ثم قتل وصلح وان اختار المال فقتله
وقى ولو شهد السراح مخيفاً في لومته ولو لم يذبح القدر عليه
سقطت العقوبة ولم يسقط حرق السارق لو اقر بعد ذلك لم
يسقط ويصلح الجراح جراحاً على العقل والخبر ومقتول لا على التو
الآخر ولا يكره على حسيده اكثر من المذنبات ومنزل وبغض على
العقل بصلابه جراحاً ويكفي بصلابه وروى في شيخ الحارث جراحاً
بالدوم ويكفي بالنسج من مواكفة ومخالفة ومعاملة متميزة
والنصوح جراحاً ولو شاد دفعه اذا غلبه السامعة ولا

ولم يقتل قطعه بخالفوا
ولو جرح ولم ياخذ المال فقتل
منه وفي ٣

بالحال

صان على الدافع ويذهب المدفع ^{لا يثبت} حذر وكذا لو كان مرارة
على نفسها أو غلاما فدفع فادى إلى القعة أو وصل إلى الفرج ^{على}
خرج فادى إلى القعة أو دخل بعض أعضائه ولو
قطن العظم ^{الزنا} المائل ولا يقطع المستد ولا الخنثى ولا الضلع
ولا الخنثى ^{الزنا} في غير مقلد استعاد منهم ما أخذوا ويعبر
بما روي ^{بما روي} في آيات النباهة ويوطى الأموات وما
يتبعه إذا وطى البالغ العاقل بحية مأكولة اللحم كالساة والبقرة
حرم لحمها ولحم نملها ولو اشتبهت في قطع قسم نصفه وقطع
هكذا حتى بقي واحدة فنزع وتحرق ويعزم قيمتها إن لم يكن له
وكان المظم ظهرا كالباغلي والعمارة الدابة انعم منها إن لم يكن
له وأخرجت إلى غير بلد وبعت في الصدقة بثمنها ولو كان ^{شبه}
انذاعا وعليه ويعبر الواطي على القديسين وبنت هذا الحكم
بشهادة عدلين ولا فروع ولمرة ولا بنت شهادة النساء
مفروقات ولا نكاحات ولو تكرار الوطى مع الغير لمناقض في
الرابعة ووطى الميتة كوطى الحية في الحد واعتبار الاحصاء

الفرص

الحمد لله الذي جعل
في علمه الاستمارة

يفاظ هن زيادة على الحد ولو كانت زوجته فاراد ويعز
 ولا يخل بالاربعه مشهور وفي رواية كفي لثان لانها زيادة على
 واحد ومن كلامه يمكن ان لا يخرج ويعز زيادة على الحد ومن
 استثنى بغيره غير ما رآه الامام وجبته بهاده عدلين والا
 مرتين وقيل مكى الزكركان عنا كذا القضاة
 وهو ما في الفضل ما في الطرف والقود موجب قصد الباق
 العاقل انهماق الفضل المعصومة المكافاة وما يتحقق العبد
 والفضل القتل باعتدل ولو نادر او الفضل باعتدل غالباً وان
 لم يقصد القتل ولو قتل لا يقتل غالباً ولم يقصد الفضل فاسق
 فلا شهادته خطأ كالضرب بالخصا والقود الخفيف اما
 الرمي بالحجارة والرمي بالحديد فانه يوجب القود ولو قتل وكذا
 القود الشنار وضربه ببعض مكر اما لا يحتسبه مثله فمات
 او القاه الى الموت فاستلحه او الى الاسد فاقترسه كالكلاية
 عادة ولو اسك واحد وقيل آخر ونظرايات والنحو على
انفال ويجوز المسك بداهة تعلقا عن الناظر ولو اكره

على القاتل لا العمد وكذا لو اصاب العمد فقتل
 امرأته ولو كان المأمور به قد قتل
 المولى انما يقتل بالسيف في الخلال وان
 لم يجزئ سوط العود ووجوب الدية على
 جان فستر جنايته دخول قصاص الطرف
 في نفس الجرحه وقوله فيكون احداهما لا يدخل قصاص الطرف
 في النفس الاخر بدخول النهاية ان فقه لم يدخل مستدحا
 رواه محمد بن قيس بدخول دية الطرف في دية النفس اجماعا
مسألة من اشترى اكرام او اشترى جماعة في قتل حرم مسلم
 فله المولى قتل الجميع ويزداد كل واحد ما فضل من دينه عرشا
 وله قتل المعقر ويرد الاخرين قدر جنايتهم فان فضل
 للمعقرين فضل قائم به المولى وان فضل منهم كان له عرش
 من امانة في الاطراف كما يقتضي النفس فلو قطع يدها
 كان له التحبيرية قطع الجميع ويرد فاضل العمد وله قطع البعض
 ويرد عليهم الاخرين **مسألة** لو اشترى جماعة في قتل امرأتين

قتلنا اولاد ادا فاضل لها ولو قتل
 وانما بعضا من البعض الاخر ولو قتل
 قتلها ويخص الرجل الرضا المفقيد
 الرجل ديت عليه نصف دينه ولو قتل
 نصف الدية **مسألة** لو اشترى عرسا وعجرا
 قتلها ويرد على سيد العبد قيمته ولو قتل العرسا ويرد
 العبد خصة الا في درهم او يسلم العبد اليهم او يقتل العبد
 وليس له ولا على الحر سبيل والحق ان نصف الجناية على الحر
 ونصف على العبد فالقوله المولى رد على الحر نصف دينه
 وعلى مولى العبد نصف دينه من قيمته عن نصف الدية ولو قتل
 الحر المولى العبد عليه نصف الدية ولو قتل العبد رد على المولى
 او دفع العبد مالم يرد قيمته عن النصف فيكون الزيادة للمولى
 ولو قتل العبد رد على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان
 في العبد فضل ولو قتل امرأة وعجرا فعلى كل واحد منهما
 نصف الدية فالقوله العبد كانت قيمته بقدر جنايته

منه بنسبة الجناية اوباع في الجوز من ثمنه حقه ^{فقد}
 المولى فداءه بارئ الجناية ويقاد العبد ولا ان شاء المولى
 ولو قتل عبده عمدا فاكما لو احدث المولى الخيار بين القتل
 والعفو وان كانا لا يبين للمولى قبله الا ان يرضى المولى ان
 يديه او ارش لو كانت الجناية خطأ كان القاتل عليه قيمته
 وله دفعه وله ثلثا فضل من قيمته من قيمة العتق ولا يفي
 ما يقتضيه المدبر كالقن ولو استرقه ولى الدم فيخبره عن
 التدبير فمولا لا يتقرب الا يخرج من يمينه فكيف يتقرب
 انه يسعي والمكاتب ان لم يرد او كان مشروطا فكيف يرق
 الحضرة ان كان مطلقا وقداى شيئا فان قتل احدا في اهل
 قتل من قتل مملوكا فادوقه وتعتقت الجناية بما فيه من
 الرقبة مبعضة ويسعى في نصيب الجيرة ويسرق المولى من
 اوباع في نصيب الرق ولو قتل خطأ فعلى الامام بقدر ما فيه
 من الحرية ولو لو الخيار بين فكما فيه من الرقبة بالارش
 او بلم حصه الرق ليقاها بالجناية وفي رواية على بن جعفر

عن اخيه بن جعفر

من ثمنه ثلاث مائة ^{في السراطة} ^{المعركة}
 في القصاص في خمسة ^{الحرية} فيقتل الحر بالحر ولا يرد
 مع الراد والحر بالحر وعمل بنخذ منها الفضل ^{على الاصح}
 ويتناوب المراء والرجل في الجراح قصاصا ودية حتى تبلغ
 ثلث دية الحر فيقتضف ديتها ويقتضف لها مع الثفافة ومنها
 ولا رد ويقتل العبد بالعتق والامة بالامنة والعبد يرد يقتل
 الحر بالعبد بل يرقه قيمته يوم القتل لا يجاوز دية الحر ولو
 اختلفا في القيمة فالقول قول الجاني مع يمينه ويعرفانها ^{او}
 الكفارة ولو كان العبد مملوكا عزه وكفره في الصدقة بغيره
 رواية فيها ضعف وفي رواية ان اعتماد ذلك قتل به ودية كونه
 قيمتها ما لم يجاوز دية الحر وكذا لا يجاوز بديه عبد الرمي
 دية الحر منهم ولا بديه الامة دية الذمية ولو قتل العبد حرما
 لم يصح له ولا ولى الدم بالخيار بين قتله واسترقاقه ^{للس}
 للمولى فكله مع كراهية المولى ولو جرح حر فخرج القصاص
 وان شاء استرقه ان استوعبه الجناية وان قهر استرق

وبالحر

اذا اوتي نصفه عليه فهو بمنزلة **المرسل** لو قتل جرحين
 فليس له اولياء الاقله ولو قتل العبد جرحين على التعاقب
 في رواية حوله اولياء الاخيرة في اخري دينه كان فيه ما لم
 يحكم لولي الاول **لو** قطع عين جرحين قطعت عينه لاول
 وبسائر الشئ فالشيخ في النهاية ولو قطع وليل يديا قطعت
 رجله باليد وكذا لو قطع ابري جماعة قطعت بالاول والا
 في اخيرة والرجل الاخيرة لم يبق بعد ذلك الدية ولعله استناد الى قوله
 حبس الجرحين عن ابي جعفر عليه السلام **لو** اذا
 قتل العبد جرحا عدا في عنقه مولا وفيه العقب يردوا شبهه
 انه لا يعقوب لولي التغيير في الاسترقاق ولو كان خطأ في رواية
 عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام يصح فيمن
 المولى الدية وفيه ضعف في الاشبه اشراط الصحة بتقديم ما
الشيخ الله الدين فلا يقتل مسلم ولا كفريا كان او غير
 يعزروا بغير دية الذي ولو اعتاد ذلك جاز الاقتصار مع
 دة فاضل دية والدمية بمثلها والذي ولا رد ولو قتل الذي مسلما

مع دية فاضل دية
 ولو قتل الذي مسلما
 مع دية فاضل دية

عدا دفع هو وماله الى اولياء المقتول عليه التغيير بين قتله
 واسترقاقه وحل استرقاق ولده الصغار والاشبه بالاولى مسلم
 بعد القتل كان كالمسلم ولو قتل خطأ من ملة الدية في ماله ولو
 لم يكن له مال كان الامام عاقلته دون قومه **الشئ** **لو** قتل
 ان لا يكون العاقل بالافق ولو لم يبق عليه وعلمه الدية وكما
 والتعزير يقتل الولد بآبيه وكذا الام يقتل بالولد وكذا الاما
 ودية قتل العبد بولد الولد ترد **الشئ** **لو** قتل العاقل فلا يقاتل
 المجنون ولا الصبي وجنايته لا يمسح عنها وخطاؤه على
 ودية رواية يقتض من الصبي اذا بلغ عشر وفي اخري اذا
 بلغت عشرة اشبار ويقام عليه الحدود والاشهاد من عدو محرم
 حتى يبلغ التكليف اما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط الدية
 ولو قتل باللعن الصبي قتلته على الاشبه ولا يقتل العاقل كذا
 وبجنت الدية على القاتل ان كان عدوا وشبهها وعلى القاتل
 ان كان خطأ ولو قصد العاقل دفعه كان حدر او دية
 رواية دية من بيت المال ولا يرد على النائم لو قتل عليه

دارهم او محملهم او قترتهم او بين قترتهم هو الى احديهما
 لا يرد فهو لو لم يولدوا وتساوت مستان فكانت اسواء في الدلالة
 اما من جعل قائله فصل الخيام والفرجات من حويله في الامة
 او في معسكر او سوق او جمعة فدينه من بيت المال مع الدلالة
 يكون للولاء والبناء الدعوى القسامة وهي التي تحتسب
 وفي الخطا عشرة وثلاثون على الظاهر ولو لم يكن الدين قسامة
 حتى باقى العدد كثر عليه الايمان ولو لم يخلف وكان النكر من قوم قسامة
 خلف كل منهم حتى يهلكوا ولو لم يكن قسامة كثر عليه الايمان حتى
 ياتي بالعدد ولو لم يكن الزم الدعوى عند الخطا وقبل بردين
 على الدين وبين الحكم في الاعضاء بالقسامة مع التهمة فكانت
 دينه دين النفس لا نفقة اللسان والاشهر ان القسامة
 سنة رجال انقسم كل منهم ميناوم عدهم بخلف الولي سنة
 ايمان ولو لم يكن قسامة او امتنع احد النكر من قوم سنة
 لم يكن قوم خلفه هو السنة وما كانت دينه دون دين النفس
 فحسابه من سنة **الفصل في كيفية الاستيفاء من العذر**

نقص القصاص لا يشترط الدية فيه الاصلح ولا يغير الولي ولا
 بالقصاص لم يغير في القتل الجنائية ولو لم يولد المبادرة
 بالقصاص وقبل توقف على ان الحاكم ولو كانوا جماعة يتوقف
 الاجتماع قال الشيخ ولو اباد احدكم جاز يرضى الدية عن حصص
 الباقين ولا قصاص الا بالدية ما جرى مجراها ويقتصر على
 ضرب العنق غير ممل ولو كانت الجنائية بالتحريق والتفريق والافج
 بالمجازة ولا يرضى براءة القصاص الى بعد المقص **منا**
مسألة الاولى لا يختار بعض الاولياء الدية في قتلها ان لم يقط
 القود على الاشهر والاخيرة القصاص بعد ان يردوا على المقص
 منه نصيب من فكاك ولو عفا البعض لم يقتض الباقون
 حتى يردوا عليه نصيب من **مسألة** الوفاة اقل حتى مات
 فالمرء وجوب الدية في ماله ولو لم يكن له مال اخذت من الاقارب
 وقبل الدية **مسألة** لو قتل واحد رجلين او رجلين قتلهم ولا يسئل
 الى ماله ولو تراضوا بالدية فلكل واحد دية **الاعتداد** (ضرب الولي)
 الحافي وتركه فدانته مات فدية في رواية يقتص من الولي

ثم يقتله الولي ويقتلوا الرواي ابان بن عثمان وفيه من
مع ارساله الرطبة والوجه اعتبار الضرب فان كان مسيخ
به الاقصا من الولي لو قتل صحيح مقطوع فان كان
يسوغ به الاقصا من الولي فله ردية اليد
ان كانت مقطوعة قصاص واخذ دينها وان شاء طرحت
اليدين واخذ الباقي وان كانت ذهبت من غير جنابة جناها
ولا اخذها ردية كاملة قتل فائده ولا ردية في ايه سورين
كلية عن ابي عبد الله عليه السلام **القصص** في قصاص
الطرفين لا يقتص من النفس ويقتص الرجل من المرأة ولا
رجل والمرأة من الرجل مع الردف فما زاد عن الثلث يعتبر الشك
في السلامة فلا يقطع العضو الصحيح بالاسل ويقطع لاسل
بالصحيح ما لم يعرف انه لا يختم ويقتص المسلم من الذي
واخذ منه ما بين الدينين ولا يقتص الذي من المسلم
ولا العبد من الحر ويعتبر القساوي في الشجاج مساحاة
طولا وعرضا لا يزول بل يراعي حصول اسم الشجة ويثبت

ويشترط فيه التساوي كما في قصاص
النفس فلا يقتص الطرف

القصاص في الاغذية كالحارصة والموضحة ويسقط فيها
فيه التعزير كاطاشمة والمنغلة والمأمومة والحايقة وكسر
الاعضاء وفي جوار الاقصا من قبل الاند مال يرد واستشهد الخ
ويجوز القصاص في الحر الشديد والبر والشديد ويتوحي
اعتدال النهار ولو قطع شعره اذن فاقص منه في الصفا حتى
عليه كان للجاني ازالها اليساوي في الشين قطع اذن الشاة
بعادم الشم والاذن الصحيح بالصفا ولا يقطع ذكر الصحيح العين
ويقتص عين الامور بعين ذي العينين وان لم تكن العين
لعمته بعين واحدة وفي رد نصف اليد فان المروي اليد
وسن الصبي ينظر به فان علوت ففيها الارش الا كان فيها
القصاص واجزي ما اذهب النظر مع سلامة اليد فاقص
بان يوضع على جناها القطر المثلث ويقتص العين ويقابل
بكرة حمراء متعابلة للشمس حتى يذهب النظر ولو قطع كفا اليد
الاصابع في رواية يقطع كفا الفاعل ويرد عليه ردية الاصل
ولا يقتص من الجاء الى الحرم ويضيق عليه في المأكل المشرب حتى

يخرج فيقتص منه ويقتص من جنس في الحرم فيه
كتاب العبادات والنظر في الزيادة **الاول** اقسام
 القتل ومقادير العبادات واقسامه ثلثة عشر محض في خطأ
 محض في شبهة بالعمد والعمدان يقصد الى الفعل والقتل
 وقدر سلف مثاله وشبهه بالعمدان يقصد الى الفعل دون
 القتل مثل ان يغرب النار ليلعاج لاصالح فيكون الخطأ
 المحض في خطأ فيها مثل ان يرعى الصيد فيخطئ في
 الانسان فيقتله فدية العمد مائة من سائر الابل او
 مائتا بقر او مائتا حلة كل حلة ثوبان من برد البعير او الف
 دينار والفضة او عشرة الاف درهم وتستأدى في سنة واحدة
 من مال الجاني ولا بد من الا بالتراضي في دية شبهة العمد
 روايان اشهرهما ثلث وثلثون بنت لبون وثلثون
 حقة واربع وثلثون ثنية طروقة الفعل ويضمن هذه
 الجاني لا العاقلة وقيل المصيد يساوي في ستين وسية
 دية الخطأ روايان اشهرهما عشرون بنت مخاض

وعشرون ابن لبون وثلثون بنت لبون وثلثون بنت لبون
 في ثلث سنين نصفها العاقلة لا الجاني ولو قتل في الشهر
 الحرم الزم دية وثلاثا تعاقبا وهل لمريم من ذكاته الحرم
 النجاشي ثم ولا الوعد دية المرأة على الخسف من الحج ولا
 يختلف دية الخطأ والعدي شي من المقادير النعم وفيه دية
 روايان والمشهور ثمانية درهم وديات ضارح على الضعف
 من ذلك ودية الغريم من اصل الكروية والذرا ناهي ولا
 اشبهه ان دية كدية المس الحرة الرواية كدية النوبي وفيه
 ضعيته ودية العبد قيمته ولو بغيره ودية الحر دية
 ويؤخذ من مال الجاني ان قتله عمدا او شبهة بالعمد ومن
 عاقلة ان قتله ودية اعضائه بنسبة قيمته فيها
 من الحر دية في العبد قيمته كالانسان والذكر ما فيه دون
 ذلك فبحسابه والعبد اصل الحر فبالاقتدي به ولو جرح
 على العبد بما فيه قيمته فالدم المطلب حتى يدفع العبد
 بمرئته ولو كانت الجناية ما دون ذلك اخذ من الجاني

لقد دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يصح للمولى جناية العبد كان
 يتعلق برقيقه والمولى فله بارس الجناية ولا يجبر المولى المحمي
 لو كانت جناية لا يستوجب فيه تحرير المولى في دفع الارض
 او تسليمه ليستوفي الجني في عليه قدر الجناية استحقاقا او
 بيعا ويستوفي في ذلك الرقاب المحض الذي ذكره كان او نقي
 وام لا بد على نرد **النظر** في موجبات الضمان والجنايا
 في المباشرة والتسبب في تراحم الموجبات **المباشرة** ونظما
 الاثام فلاح القصد في الطبيب ضمن في الله من يتدبره
 ولو ابرأ الرهن او المولى فالوجه الصحة لاساس الضرورة
 الى العلاج وموئده رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه
 وعلى الاصح لانه ابرأ ما لم يجز كذا البحث في البيطار والناظم اذا
 اعتدى على انسان او فحصى على فقتل ضيقه ماله على تردد
 اما النظر فان طلبت بالنظرية الفخر في الطفل في ما لها اذا
 اعتدى عليه فانت وان كان الفقر فالدية على العاقلة ولو ا
 بزوجته جماعا او ضا فانت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي

النهاية ان كانا مأمورين فلو ضمان وفي الرواية ضعفه ولو
 حمل على راسه متاعا فكسرا او اصاب انسانا ضيقه في كسره ماله
 وفي رواية السكوني ان عبا على السلام ضيقه ان قطع شفة
 فلام وهو مناسبة للذهب ولو وقع انسانا من لو فقتل فان
 قصد وكان يقبل غالبه قتله وان لم يقصد فهو شبهة ولو
 بضمن الدية وان دفعه الهوا او الرق فالضمان ولو دفعه
 واقع الضمان على الدافع وفي النهاية دية المقتول على الواقع
 ويرجم بها على الدافع ولو ركبت جارية اخري فحشنتها
 فقتلت فصرعت الرابية فانت في كفة النهاية الدية بين
 الناحية والقامصة ضمان وفي المقنع عليها كذا
 الدية ويسقط الثلث بركوبها عبثا والاول رواية ابي عبد الله عليه السلام
 في جملته وما ذكره المصنف حسن وخرج الشارح وجها للنا
 فواجب الدية على الناحية ان كانت ملحمة وعلى القا
 ان لم تكن ملحمة واذا اشترك في حدم الحايطة الملة فوقع
 على احدهم فانت ضمن الاخران دية وفي الرواية ضعف

الناحية
 السكوني
 في

الناحية
 السكوني
 في

والاشبه ان يمين كل واحد لنا ويثبت لمساعدة النصارى
الاولى مسائل من دعي غيره فاخرجه من منزله لئلا
 يتردد اليه ولو وجد مقتولا او في قفله على غيره وعبد
 في القود ترددوا شبهه انه لا يقدو عليه الدية ولو وجد
 في لزومه الدية فلو ان اسبغها **الزوم** اذا عادت الطير
 بالطفل فانكر عليه صدق ما لم يثبت كذبها ويلزمها الدية وانما
 او من اجل كونه ايه هو **الزوم** لو دخل لص فجمع متاعا وطحا
 صاحبه المنزل فحرقه فقتلوا ولدها فقتله الله ثم قتل
 المرأة ذهب به هدر او يفتن اليه دية الغلام وكان لها
 اربعة الاف درهم في تركه لكاتبها على وجهها في رواية
 عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام ورواه
 ادخلت المجاعة صديقا لها ليلة فاقبلت هو ورواه
 فقتله الزوج فقتلت المرأة الزوج ضمن دية القتلى
 وقلت بالزوج والوجه ان دم الصديق اهدر **الاربعة**
 لو شرب اربعة فسكو وافوجدوا جريحان وقتلوا في

يرجع

شاهدا

رواية محمد بن قيس ان عليا عليه السلام قضى دية القتل
 على الجريح بعد ان اسقط جرحه الجريح من الدية وفي رواية
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه جعل دية الجريح
 على اربعة اربعة والمذوية الجريح من دية القتل والحق
 انها قضيت في واقعة وهو اعلم ما اوجب لك الحكم وكانت
 الغارات ستة غلمان ففرق واحد فشهد اثنان منهم بالثلاثة
 انهم غرقوا وشهد الثلاثة على الاثنين في رواية السكوني ومحمد
 بن قيس جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي جعفر
 عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى بالدية اعماما
 بنسبة الشهادة وهي موكلة فان جمع القتل في واقعة في
 عين فالزوم لاحتساب ما يوجب الاختصاص **الاربعة**
 في التعبد بضابطه ما لولا لما حصل الثلث لكن عليه
 غير التعبد بكماله ونصب السكين وطرح الحائط والتمسك
 في الطريق والقاء الحجر فان كان ذلك في ملكه لم يضمن لو كان
 في غير ملكه او كان في طريق مسكون ومنه نصيب

خمسة ديار وفي كل واحد مائة وخمسون في بعض
 وفي الغيرة الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي الاضغان الدية
 قارة البطون وفي كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الراس المال
 وفي الاصل الثلث وفي النهاية في الاصل ثلث الدية وفي الاصل
 النصف وعليه الاكثر وفي عين الاعور الصحة الدية كاملة اذا
 كان العور خلفه او بشي من قبله وفي خضف العور رواية
 اشبهها بثلث الدية وفي الانف الدية وكذا لو قطع مائة او كسر
 فسد ولو جبر على غير عيشية دينار وفي ثلثة ثلثة دنانير
 وفي الناجز نصف الدية وفي احد النجس نصف الدية وفي رواية
 ثلث الدية وفي الاذن الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي
 بعضها الجسد يتهاوى في تحريمها ثلث ديتها وفي حرم التحم
 ثلث ديتها وفي الشفتين الدية وفي تقدير دية كل واحد فخلا
 قارة البطون في العليا الثلث وفي السفلي الثلثان ولفا
 المفيد وكذا الخلاف في العليا اربع مائة وفي السفلي مائة
 وكذا في النهاية وبه رواية فيها ضعف قال ابن بابويه في العليا

فهبت

خروج العور
في الراس

في النجس

في حرم

في

في

نصف الدية وفي السفلي الثلثان وكذا ابن ابي عمير في كل واحد
 نصف الدية وهو قوي وفي قطع بعضها جسد يتهاوى في الراس
 الصحيح الدية كاملة وان قطع بوضعه اعتبر بجره في العجم
 وهي مائة وعشرون حرفا وفي رواية تسعة وعشرون حرفا
 وهي مطرحة وفي لسان الاخيرين ثلث دينة وفي بعض
 دينة وروايتي ذهاب بقطعة في رواية بغير لسان
 بالبرق فان خرج الدم اسود صدق وفي الانسان الدية
 وهي مائة وعشرون منها القاديم اشاعة في كل واحد
 خمسون والمأخوذة عشرة في كل واحد خرق وعشرون
 دية للزائدة لو قلعت منفردة وها ثلث دية الاصل لم يقات
 منفردة وفي اسوداد السيل ثلث الدية وفي قلع السواد ثلث الدية
 وكذا في في العور لم يقطع ثلث الدية وفي الرواية ضعف
 فالحكومة اشبه وتر يصيب من الصبي الذي لم ينفذ فان ثلث
 فله الاثر ان لم يثبت فله دية للشعر في رواية فيها اجم
 مرغبة تفصيل وهي رواية السكوني ومسمع والسكوني

ضعف الطربق إلى ضعف البضا في اليد
 اليد وفي كل واحدة نصف اليد وحدها المعصم وفي الأصابع
 اليد وفي كل واحدة عشر اليد على الأشهر قبل الإجماع
 دية اليد وفي كل أصبع مضمضة على ثلث عقد وفي الإجماع
 على الشئ وفي الأصبع الزائدة ثلث أصلية وفي مثل الأصابع
 أو اليدين ثلثا دينا وفي الظفر إذا لم ينبت أو ينبت أسود
 دنانير فان نبت أبيض خمسة دنانير الرواية ضعف وفي
 الظاهر أكثر اليد وكذا الواحد وبه الوصا لا يقدر على
 القعود ولو صلح فثلث اليد وفي ثوب المرأة دينا وفي
 كل واحد نصف اليد وقال ابن بابويه في حله ثوب الرجل
 اليد مائة وخمسة وعشرون دينا وفي حشفة الذكر ثمان
 زاد وان استوصل اليد وفي ذكر العين ثلث اليد وفي قطع
 منه بخسائه وفي الخصيتين اليد وفي كل واحد نصف اليد
 وفي رواية في العسر ثلث اليد لأن الولد منها وفي أدر
 الخصيتين برهنها دينا فان فح فلم يعد على المشي ثمان

أحد عشر
 مائة

عند

مائة دينار في الشفرتين اليد وفي كل واحد نصف اليد
 الأضواء اليد وهو أن يصير المسكين واحدا وفي النخرف
 الحاخزين يخرج البول يخرج العين ويسقط ذلك من الزوج
 لو طلقا بعد البذل ما لو كان قبله ضمن اليد مع المهر ولزمه
 الاتفاق عليه حتى يموت أحدهما وفي الرجلين اليد وفي كل
 واحدة نصف اليد ومدها مفصل الساق وفي أصابعها مائة والعقم
 أصابع اليدين مائة وفي كل لشم خمسة وعشرون
 دينا إن كان ما خالط القلب وعشرة دنانير إن كان ما خالط
 العضدين **في** الكبري عرض لآسان أو عجله فلم يملك
 غايطة ولا يراه فيه اليد **في** قال الشحان في كسر عظم عضو
 خسر دية فان جبر على غير عيب فاربعة أخا حرة كسرو
 موضحة ربع دية كسرو وفي رضة ثلث دية العضو فان جبر
 على غير عيب فاربعة أخا حرة وفي فكه نجحت يقطع ثلثا
 دية فان فح على غير عيب فاربعة أخا حرة وفي فكه **في** البصير
 في الزوجة إذا كسرت فجهرت على غير عيب فاربعة دنانير أو ستر

العصم عشرة دنانير
 الأصابع مائة
 اليد مائة

الرجل
 مائة

كتاب **طريق** **ش** روي ان من دان بطول انسان حتى احس
 وبسطه او من روي ثلث الدية وهي راية السكون وفيه
 ضعف **ثالث** من اقصى الارباب سبعة فخرق مائتها فلم تملك
 بوطانته ديتها ومخرسها على الاشهر في رواية ثلث ديتها
المصدر في الجناية على المناظر في العقل الدية ولو سجدت
 لم تداخل الجنائيات وفي رواية ان كان بضرة واحدة دخلت
 ولو ضرب على راسه فذهب عقله اضطره سنة فان مات قبل
 به وان بقي لم يرجع عقله فعليه الدية وفي السمع الدية وفي
 وفي سم كل اذن نصف الدية وفي بطل سم فحسابه من الدية
 تقاس لناقصة الاخرى بان يسد لناقصة ويطلق الصحة
 جراح حتى يتقوى الاسم ويجوز المساقفة من جوابه الاربعة بعد
 مع القاي ويكره بيع الفان ثم يطلق لناقصة وتسد
 الصحة ويعمل به كذلك ويؤخذ من ديتها جنية التفاضل
 ويتوخى القياس بسكون الهماء وفي ضم العين الدية ولو
 ادعى ذهاب نظره عقيل الجنائيه وهي قائمة احد فثلثه العتق

وفي رواية تعاقب الشريان صفحتين مفتوحتين في لواء
 نقصان احدهما قيمت الى الاخرى وفصل في النظر المنطوق
 كما فعل السمع ولا يقاس بهم غيره ولا في ارض مختلفة وفي السمع
 الدية ولو ادعى ذهابه اعتبر بقرب الخافق فان دم عينه
 وحولته فهو كذب لو اصابه بعد انزال الدم كان في الدية
 وقبل في سلس البول الدية وفي رواية ان دام الدم الى زمدة الدية
 والى الزوال ثلث الدية والى ضمور ثلث الدية **المصدر الثالث**
 في السجاج والجراح والسجاج ثمانية العارضة والدامية والدمية
 والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والماصومة والمنا
 فالعارضة هي التي تنشق الجلد وفيها بغير وهي الدامية قاله
 السجقم والاكثر من على خلافه في اذنه التي اجد الدم بغير
 وفيها بغير ان ثلث الدية هي التي تنشق في اللحم كبر او هل
 الباضعة ومن قال الدامية هي العارضة قال الباضعة غير
 المتداخلة في المتداخلة اذن ثلثه اربع والسجاق هي التي
 تنشق على السجاقه وهي الجذبة المغشية للعظم وفيها اربعة

ومن الدامية غير العارضة
 قال الباضعة هي الدامية

دية المرأة ونصف الدية عن الجنين ان حمل حاله وان لم يكن
 كان وان كان الدية بمسألة قيل مع الحمل يستحق بالفرقة
 ممكن وهو غلط لانه لا استكمال مع النفل ولو الفقه مباشرة او
 نسبيا فعليه دية ما الفقه ولا يصح لها من الدية ولو كان
 باقاع منزع فالدية عليه وتحت دية الجنين وراثة وتجرأ
 بنسبه دية وموافقة بمجامعنا فعليه عشرة دنانير ولو
 غزل من زوجه اضيق اقل من دية النطفة عشرة دنانير
 والاشهر الاستحباب **الاشهاد** الجارية على الحيوان من الفرس والنامل
 بالزكاة لرد الارش وحمل المالك دفعه والمطالبة بقيمة كاله
 الشحان نعم ولا يشبه لانه لا ينفذ بعض منافع فيضن
 النافعة لو انفق لبالزكاة لانه قيمة يوم انما دفعه ولو قطع
 بعض جوارحه او كسر شيئا عظيما فملاك الارش وان كان
 ما لا يוכל ويقع عليه الزكاة كالاسد والفر ضراره وكذا في
 قطع اعضاءه مع استقرار حياته ولو انفق لبالزكاة ضمن
 قيمته حيوان لو كان ما لا يقع عليه الذكوة كالكلب والخنزير

ولا يشبه
 وقيل بالارش والاشهاد
 شيئا لا يشبهه لانه لا ينفذ
 من جوارحه او كسر شيئا
 عظيما فملاك الارش وان
 كان ما لا يוכל ويقع عليه
 الزكاة كالاسد والفر
 ضراره وكذا في قطع
 اعضاءه مع استقرار
 حياته ولو انفق
 لبالزكاة ضمن
 قيمته حيوان لو كان
 ما لا يقع عليه الذكوة
 كالكلب والخنزير

كل الصيد اربعون درهما وبغروا به السكوني قيمته وكذا
 الغنم وكل الحياض والاولى شهر وربعه كل الغنم كبش وقبل عشرة
 درهما وكذا قبل به كل الحياض ولا عرفه الوجه وربعه كل البربع
 فغير من يروى لا ينفذ السلم ما عدا ذلك اما ما ملكه الذمى بالخيزر
 ما المتلف فيضمن قيمته عند تحليه وفي الجناية على طرف
 الارش وبشرط في ضمانه استئثار الذمى به **مسائل** **الاولى**
 تضييع عليه السلام في غير بين اربعة عقوله اهدم فوقع
 في يده فأنكر ان يملكه السوكا حصته لانه حفظ وضيع
 الباقي فحق في واقعة فلا تعدي **الثانية** في جنين
 البهيمة عشر قيمته او بعين الدابة ربع قيمتها **الثالثة**
 روى السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام
 قال كان لا يضمن ما افسدت البهائم تحارا ويضمن ما
 افسدت ليللا والارابه مشهور بخبر ان السكوني
 ضيف الاول اعتبار القيرط ليللا كان او تحارا **الثانية**
 في كفارة القتل يجب كفارة الجمع بقتل العمد والمبرئة مضي

انفسه على ما كان في السكوني
 هذه الاصل من ترمذ

الخطا مع المباشرة دون التبدل في طرح حجارة ملكه
 او سايده فملك به عاقله في الية ولا كفارة ولا يقبل السلم
 ذكر كان او اني صبي او مجنون او حر او عبدا ولو كان ملك
 القاتل وكذا لا يقبل الجني ان ولجته الروح ولا يقبل
 ذلك ولا يقبل الكافر ذميا كان او معاهدا ولو قتل المسلم
 مثله في دار الحرب عالما بالضرورة فعليه القود والكفارة
 ولو ظنه حربيا فلدوية وعليه الكفارة **والرعي العاقلة**
 والنظرة المحل بكيفية التقسيط والواحق **المحل** العهر
 والعنف وضامن الجبرية والامام والعصبة ومن نذر
 الى الميت بالبرين او بالاب كالخوة واولادهم والعمة
 واولادهم والاجداد وان علوا وقبل هم الذين يرتبون القاتل
 لو قتل والاول اظهر ومن الاصحاء من يشرك بين من يعرض
 يتعرب الاب لأم وبالباب هو استناد الى اية سلمه من كحل
 وفيه ضعف ويدخل الاباء والاولاد في العقل ولا يقبل
 المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان مرغا من الدية وحمل

عن العسل ولا يكفرهم
 العاقلة

العاقلة دية الموصحة في اقوالها اتفاقا وفيما دون الموصحة
 قولان المروي انها لا تخلف غير ان في الرواية ضعفا و
 ان لم يكن عاقلة من قومه ولا ضامن جبرية ضامن الامام
 جنائيه وجناية الذمي في ماله وان كانت خطأ وان لم
 يكن له مال فعاقلة الامام لانه يودي اليه ضربته ولا
 يعقله قوم **والكيفية** التقسيط فقد نرد وفيه الشيخان
 وقوله على رأي الامام ومن نصبه للحكمه مجب ما
 يراه من احوال العاقلة وهذا بالتقسيط على الاقرب
 فالاقرب ويجعلها عليهم على ما سلف **وما العاقلة**
فقال **الاول** لو قتل الاب ولد وعدا دفعت الدية منه
 الى الوارث وفي توريث الاب قولان اشبههم انه لا يورث
 ولو لم يكن وارث سوا العاقلة فان قلنا الاب لا يورث
والثاني في اخذ الدية من العاقلة نرد **والثاني** لا يعقل العاقلة قبل
 ولا اقرار ولا صلح ولا جنابة الانسان على نفسه ولا
 يعقل المولى عبدا قاتلا كان او سبيرا او ام ولد على الاظهر

ولا نصيب للامام ولا يورث
 ولا يورث في الامام ولو قتل
 خطا ما تدبر على العاقلة
 وعينه العاقلة

الابن النصف من الاب والابن النصف من الابن
 الابن النصف من الابن النصف من الاب والابن النصف من الابن
 الابن النصف من الابن النصف من الاب والابن النصف من الابن
 الابن النصف من الابن النصف من الاب والابن النصف من الابن

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثالث من النسخ الرابع من جمل المنين في
 الوارث وفيه مقدمة وخمسة مطالب **اما المقدم**
 فاذا ذكر فيها قبل الشروع في نقل الاحاديث اشارات
 وجيزة الى جملتها لا بد من المراد المحض في هذا
 الفن من انماها يصير على بصيرة من امره لا
 يكون خائفا خطا عشوا **والشروط** الى السهام
 واصحابها الفروض وكما في ستة النصف
 والربع والثلثان والثلث والسدس
 وفي غير بعضها بالنصف ونصف ونصف نصف
 والثلثين ونصف ونصف نصف او بالربع
 والثلث وضعف بالثلث ونصف بالثلث للزوج
 بدون الولد البنت والاخت الاعيانة او
 الاختانية او للاب مع عدمها اذ لم يكن
 ثمة ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوجة

هذا هو المقدم في النسخ الرابع من جمل المنين في الوارث وفيه مقدمة وخمسة مطالب

هذا هو المقدم في النسخ الرابع من جمل المنين في الوارث وفيه مقدمة وخمسة مطالب

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من لم يترك لولده شيئا من ثمنه لم يترك له من ثمنه شيئا
 الا وهو من تركه لولده شيئا من ثمنه لم يترك له من ثمنه شيئا

وان تعددت بدوينة والهن لها وطن معه

والثلثان لما زاد على الواحدة من البنات

والاخيوات على قياس ما مر والثلث لليوم مع

عدم الحاجة من الولد والاخت ولا يثبت لها

من ولدها والسدس لكل من الابوين مع الولد

ولدم مع الاخت ولواحد من ولدها وتكسبها

الثانية بعد سقوط المكره راج احد عشر

بعضها ممكن وبعضها ممنوع السدس فالحكم

احتماع النصف مع مثله وكل من البواينة

والربع مع كل من الثلثة الاخيرة تسعة والثلث

مع الربع والاختى احد عشر والثلثين مع النصف

والسادس ثلثة عشر والسدس مع مثله اربع

وما سواه ممنوع وهذا الشكل متخفف من النسخ

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

في داخلات والافان عددها ثلث فتوافق في
ادق كسور والافان ثلث فاذا اقسمت الكسر
على الافر فان لم يبق شي فتداخلان وان ي
فسمنا المقسم عليه على الباقية وهكذا فان لم
يبق شي فتوافقا والمقسم عليه الاخبار عا
لها وخرج جزء وفهما فان بقي جزء فتباينا
فيما يسمى العقها وضوابط

المتداخلين متوافقت
لتوافقها في كسر محالة ويطلقون عليه
التوافق بالعلم الاعمر وهو صفة عندهما في
الزوس والسهام في دون الزوس الى جزاء
الوق وهو الكسر اذق ويكون العمل كسفرة
فيخرج الغرض من الافر كما في الابوين وثمان
ينامت ومن زوسين وسهتين توافق فالربع
مقرب الاثنى في السبعة فيخرج من اثني عشر
ولو عملت بمقتضى المتداخلين فتوافقا ذلك
الكسر اما مفرد او مكرر او مضاف وهو محدود
ومركب ويصلي المعطوف وهو اما شاذي او ازيد
ونخرج المفرد متمية وكذا المكرر ونخرج المضاف
مضروب خارج مفردة بعضها في بعض من غير

اعلم ان في كسر من عدد واحد
فان كان في كسر واحد
فان كان في كسر واحد
فان كان في كسر واحد

تعدو القصة المتعددة الصغار
كذلك تعدو اوان يكون الصغار
مضافا الى شذوشت
بالسبعة فيخرج من

في داخلات والافان عددها ثلث فتوافق في
ادق كسور والافان ثلث فاذا اقسمت الكسر
على الافر فان لم يبق شي فتداخلان وان ي

وهو ثمانية واربعون كسر واحد من الافر ثمانية وكسر واحد من الباقية
الاربعة ونخرج من هذه الكسوة سبعة عشر وكسر واحد من الباقية
لكن منهم من اربعة وعشرين نصف حاصل الافر كسر واحد
العلمين

نظر الى الباقية بينها فخرج ثلث الثلث اربعة وعشرين
ونخرج نصف سدر الربع ثمانية واربعين و
المركب الشاذي مخرجه مضروب فخرج احد مفرد
في الاخران ثانيا وفي جزء وفهما ان توافقا والا
ان تداخلوا فيما زاد عليه نظر الباقية بين مخرجي
شاذي ومفرد الشاذي ونظر باقية كسوة كسوة
ثم بين مخرجي الشاذي والمفرد الرابع وهكذا
في تحصيل مخرجي الثلث والربع والسدر ضرب
الثلث في الاربعة للثبات وتكتب بالاصل للثبات
ولو كان المركب باعيا باضافة العلم لضرب
الاثنى في جزء وفق الثمانية لتحصيل اربعة عشر
شاذي ولك ان تلاحظ مخرج مفردات
فالداخل تسقط وتكتب بالاكبر والتوافق شاذي
به وفقه وكذلك تعلم التوافق لثبات التوافق الى
الثبات واضرب بعضها في بعض والحاصل هو
المخرج المشترك في تحصيل مخرج الكسر التسعة
تسقط الخمسة فما تحتها للمتداخل واستبدل
بالسبعة نصفها لما تحتها الثمانية فيدخل التسعة
فتسقط والثمانية توافق العشرة بالنصف واضرب
خمس في الثمانية والحاصل في السبعة والحاصل في

في داخلات والافان عددها ثلث فتوافق في
ادق كسور والافان ثلث فاذا اقسمت الكسر
على الافر فان لم يبق شي فتداخلان وان ي

تعدو القصة المتعددة الصغار
كذلك تعدو اوان يكون الصغار
مضافا الى شذوشت
بالسبعة فيخرج من

في داخلات والافان عددها ثلث فتوافق في
ادق كسور والافان ثلث فاذا اقسمت الكسر
على الافر فان لم يبق شي فتداخلان وان ي

1. *Chamaecyparis*
 2. *Juniperus*
 3. *Thuja*
 4. *Podocarpus*
 5. *Sciadopitys*
 6. *Widdowsonia*
 7. *Podocarpus*
 8. *Podocarpus*
 9. *Podocarpus*
 10. *Podocarpus*
 11. *Podocarpus*
 12. *Podocarpus*
 13. *Podocarpus*
 14. *Podocarpus*
 15. *Podocarpus*
 16. *Podocarpus*
 17. *Podocarpus*
 18. *Podocarpus*
 19. *Podocarpus*
 20. *Podocarpus*
 21. *Podocarpus*
 22. *Podocarpus*
 23. *Podocarpus*
 24. *Podocarpus*
 25. *Podocarpus*
 26. *Podocarpus*
 27. *Podocarpus*
 28. *Podocarpus*
 29. *Podocarpus*
 30. *Podocarpus*
 31. *Podocarpus*
 32. *Podocarpus*
 33. *Podocarpus*
 34. *Podocarpus*
 35. *Podocarpus*
 36. *Podocarpus*
 37. *Podocarpus*
 38. *Podocarpus*
 39. *Podocarpus*
 40. *Podocarpus*
 41. *Podocarpus*
 42. *Podocarpus*
 43. *Podocarpus*
 44. *Podocarpus*
 45. *Podocarpus*
 46. *Podocarpus*
 47. *Podocarpus*
 48. *Podocarpus*
 49. *Podocarpus*
 50. *Podocarpus*
 51. *Podocarpus*
 52. *Podocarpus*
 53. *Podocarpus*
 54. *Podocarpus*
 55. *Podocarpus*
 56. *Podocarpus*
 57. *Podocarpus*
 58. *Podocarpus*
 59. *Podocarpus*
 60. *Podocarpus*
 61. *Podocarpus*
 62. *Podocarpus*
 63. *Podocarpus*
 64. *Podocarpus*
 65. *Podocarpus*
 66. *Podocarpus*
 67. *Podocarpus*
 68. *Podocarpus*
 69. *Podocarpus*
 70. *Podocarpus*
 71. *Podocarpus*
 72. *Podocarpus*
 73. *Podocarpus*
 74. *Podocarpus*
 75. *Podocarpus*
 76. *Podocarpus*
 77. *Podocarpus*
 78. *Podocarpus*
 79. *Podocarpus*
 80. *Podocarpus*
 81. *Podocarpus*
 82. *Podocarpus*
 83. *Podocarpus*
 84. *Podocarpus*
 85. *Podocarpus*
 86. *Podocarpus*
 87. *Podocarpus*
 88. *Podocarpus*
 89. *Podocarpus*
 90. *Podocarpus*
 91. *Podocarpus*
 92. *Podocarpus*
 93. *Podocarpus*
 94. *Podocarpus*
 95. *Podocarpus*
 96. *Podocarpus*
 97. *Podocarpus*
 98. *Podocarpus*
 99. *Podocarpus*
 100. *Podocarpus*

[illegible]

شتر و کبک و اولی الاصل
بعضه اولی بعضه ثانیه و الاصل
خبر شتر و کبک و اولی الاصل

[illegible]

والله

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في مدينة القاهرة
في دار السلطنة
في عهد السلطان
الملك الناصر
الملك الناصر
الملك الناصر

والدين في فرايضه فكان اخضر فريضة ابن ابراهيم
بنات قصه على المشهور من ثلثين وعشرين سنة
قد انشأ روضة من مسرة وفريضة روضة من مسرة
على الاول من بين علي الثاني من شيرين وهذا
الطرف من ذكر في الاحاديث الصريح كذا في مسند
من علم عن ابي جعفر عليه السلام في روضة صحيفة
الفاضل الملقب بالامير المروءات عليه السلام في روضة
وخط امير المؤمنين عليه السلام في روضة في جعفر عليه
رجال مات وترك ابنة واحدة الا انهم لم يسموا
السدس قسم المال على الاربعه السهم فاصلة ثلثه
اسهم هو والابنة وما اصابه من ربحها في ربحها
فيها رجل ترك ابنة وابو له ابنة واحدة فاصلة ثلثه
ولابو ثلثين الكمل واحد منها السهم فاصلة ثلثه
يقسم المال على خمسة اسهم فاصلة ثلثه في ربحها
وما اصاب من ربحها فاصلة ثلثه في ربحها
عليان شاه الله في ربحها ثلثه في ربحها
كلهم وان كسرت على فريضة واحد فاصلة ثلثه
الاصل ان يابن سهمهم وجزءه من ربحها
كالبون وثلاث بنات في ربحها في ربحها
الاربعة فالسبعة من ثمانية عشر لو كان ثمانية
في ربحها عشر كالمرة التوافقة في ربحها ولو كسرت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه انبیا و اولاده

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المشهور لو شارك الغني المشرك في المشهور أعطوا هذا المثل
التصحيح يتصلح المرض على كونه سارة والآخرى ثم
ان تأملت القيت باحد الوتر اختلفا في الحكم او تأتيا
فثبت احدهما في الاخرى او افاضت في وقتها نصف فقال
قال ابو بكر بن الابن خذنا القيت ستة او ذكر خذنا فانهما
عشرة لاخته ولعنه وهما ستة او خذنا لغيره عشرة
الستة وفي الذكر ثمة خمسة وفيه لغيره ثمانية
وثلثون وطائفة وعشرة وان سكت بالظن المشهور
في الارض في الزينة ثلثون او اقلها الاخرى فتعقد الحكم
ليحصل البصا ولو كان الغني مع احد الابن ضعف
الاربعة وفي الستة غلها عشرة وله خمسة وان سكت
المشهور تراخى في ضمان ولم ينج الى التصفية فان
جامعهما اني ضعف عشرة لثمة ثمانية عشرة طائفة
ولاختها احد وستون وله ثلثون وثلثون وقد سقط من
سهم نصف الإحدى عشر في العمل في الستة لثمة

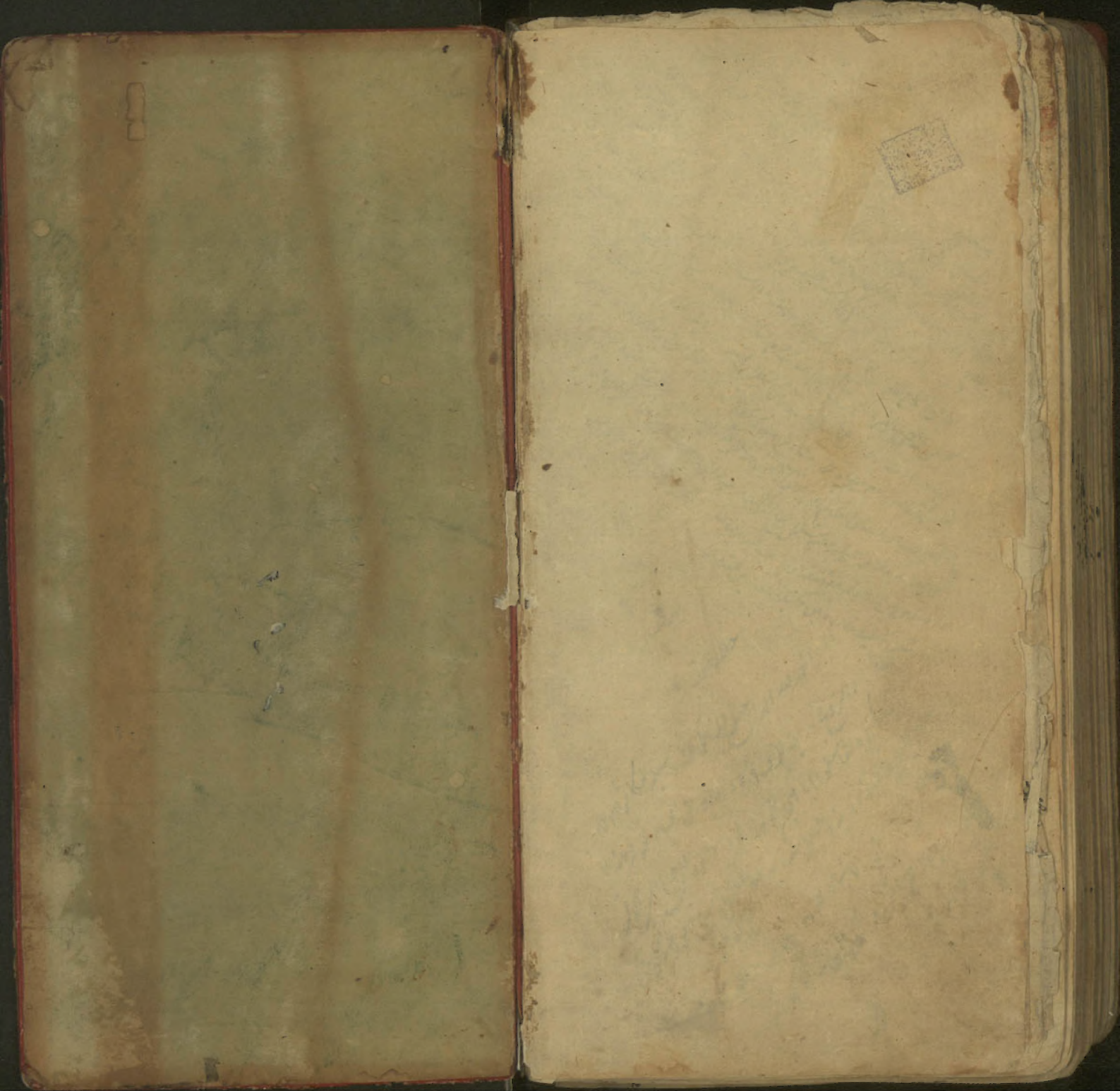
على أكثر من فريق فاما ان يستغرق الانكسار الفرق
او يختص بالبعض وكيف كان فاما ان يكون بين
رؤس كل فرق منكمرة وسهوها وفق فترد الزوايا
الى جزأ الوفق فترد الزوايا الى جزأ الوفق او لا يكون
ثمة وفق اصل فرقة زواياها او يكون في البعض
فقط من البعض برود ذات الوفق وتترك عمود
على سطحه او بعد العمل بما يقتضيه احد هذه الاحوال
تتغير ما لا اليد حال الروس فان تأملت فافهم
احدها في الاصل او قد غفلت فأكبرها او توافق
فقط وجزء وفق في بعض الاخرى والحاصل
في وفق الثلاثة وحكمه او تباينت فظهر بعبود
فرقة في بعض الاخرى والحاصل في التوافق الثلاثة
وحكمه فاقول ان من هذا الربع وعشر ضرورة
عليها تدور مسائل الانكسار والاشع عشر
المتفرقة منها في الاماكن في هذا الباب وهذه
المجاول كما في توضيح هذا الجمل وتنفذ هذا
الاعمال من الداعمة والتوفيق ^{الامر} _{المفرد}

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page, showing dense, flowing characters.

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

التوفيق
المستقر

[illegible]



۱۳۷۳

خطی